# النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 15 رجب 1430هـ الموافق 8 يوليو 2009 العدد (197) Wed. 15/7/1430 - 8 July 2009 **70 ريالاً** **16 صفحة**


**تقارير من نيويورك تايمز**

- هل تتمكن أمريكا من سحب البساط من تحت أقدام الصين؟
- الهجمات في الفلوجة تهدد نص خطة خروج أمريكا
- الـ«BBC» الفارسية كبش محرقة لقادة إيران

### الجفري يحذر من جدار من الحقد بين اليمنيين

### أنباء متضاربة عن سقوط قتلى واعتقالات تشمل المئات

# الأمن يحبط مهرجان الحراك في عدن وينسحب من شوارع الضالع

■ عدن- شفيع العبد
■ الضالع- فؤاد مسعد
■ سيئون- صنعاء- «النداء»

تضاربت المعلومات حول الضحايا الذين سقطوا أمس جراء المواجهات بين قوات الأمن ومحتجين في المحافظات الجنوبية والشرقية، وخرجت مسيرات احتجاجية في زنجبار والحبيلين والضالع والمكلا والشحر. في حين تمكنت قوات الأمن من إحباط المهرجان الذي دعت إليه مكونات الحراك في عدن صباح أمس.

وكانت قوات الأمن نفذت انتشاراً واسعاً في عدن، وخصوصاً في المداخل المؤدية إلى ساحة الهاشمي بالشيخ عثمان، واعتقلت العشرات من الأشخاص المتواجدين هناك، وقامت بنقلهم إلى أقسام شرطة، قبل أن تضطر إلى نقلهم إلى السجن المركزي وإلى أماكن اعتقال في بعض المعسكرات.

وقال مصدر أمني لـ«النداء» إن حملات الاعتقال التي نفذتها قوات الأمن مساء الاثنين أسهمت في إنجاح الخطة الأمنية لإحباط مهرجان الحراك الجنوبي في ذكرى 7 يوليو 1994.

ونوه المصدر بتعاون جهات إدارية واكاديمية في السيطرة على المدينة أمس، ولفت بوجه خاص إلى الإجراء الذي اتخذته رئاسة جامعة عدن والقاضي بأن يتم الثلاثاء 7 يوليو مناقشة مشاريع تخرج طلاب المستوى الأخير من كليات جامعة عدن للحؤول دون مشاركة الطلاب في أية فعالية احتجاجية. وأضاف المصدر أن الخطة الأمنية اعتمدت أيضاً على منع تدفق سكان من محافظات جنوبية وشرقية إلى عدن. وذلك عبر التقييد عليهم في نقاط التفتيش في مداخل عدن.

وأدى التوتر الذي شهدته المحافظات الجنوبية خلال الأيام السابقة إلى مغادرة بعض أعضاء البعثات الدبلوماسية والسياسية المدنية إلى صنعاء أو الخارج. ولجأت السلطات إلى تعطيل شبكات الاتصال في عدد من المحافظات الجنوبية والشرقية منذ الصباح الباكر وحتى ساعة متأخرة من الليل.

وفي حين قال ناشطون في الحراك إن قتيلاً من المواطنين سقط في عدن برصاص الأمن، أكد مدير أمن عدن عدم سقوط أي ضحايا. واتهمت مصادر قيادية في الحراك السلطات بالتنكيل بالمعتقلين وضربهم بالهراوات وإهانتهم.

وقدرت عدد المعتقلين بنحو ألف معتقل بينهم 450 تم نقلهم إلى السجن التابع لشعبة الأشغال العسكرية بالمحافظة وعاشت مدينة المكلا ليل أمس ساعات دامية بسبب المواجهات بين الأمن

التتمة في الصفحة 4

● متظاهرون يحرقون اطارات في مدينة الضالع التي شهدت اضطرابات أمس. «النداء»

# انسحاب المحققين الامريكيين يعزز فرضية تعرض الطائرة اليمنية المنكوبة لهجوم

بدون إعلان، انسحب الجانب الأمريكي من فريق التحقيق المشترك الذي كان يحقق في ظروف تحطم طائرة الخطوط الجوية اليمنية قبالة سواحل جزر القمر، وسط مؤشرات إلى ترجيح فرضية تعرضها لقذيفة كانت سببا في الكارثة التي راح ضحيتها مائة واثنان وخمسون راكبا وملاحا.

ووسط تكتم شديد من الجانب اليمني وتراجع الهجوم الفرنسي على «اليمنية»، وتحميلها مسؤولية الكارثة بسبب عدم الصيانة، أعلنت الخطوط الجوية اليمنية، أمس، إلغاء مسيرة كانت مقررة لموظفيها إلى السفارة الفرنسية بصنعاء دعي للمشاركة فيها أهالي وأصدقاء اليمنيين الذين كانوا على متن الطائرة، للاحتجاج على منع القوات البحرية الفرنسية للغواصين اليمنيين من الاقتراب من موقع تحطم الطائرة أو المشاركة في عمليات البحث عن حطامها وجثث الضحايا.

وفي حين لم توضح الشركة أسباب الإلغاء أعلنت اللجنة العليا لحوادث الطيران المدني في اليمن عثور فرق البحث والإنقاذ على جثث ثمانية من ركاب الطائرة وأجزاء من حطامها أمام السواحل التنزانية شرق جزر القمر وتبعد عنها قرابة 370 ميلا.

وقالت اللجنة إن الفرق المكلفة من قبل شركة الخطوط الجوية اليمنية للتواصل مع أقارب الضحايا وحصرهم استكملت عملها ولم يتبق سوى راكب واحد، كندي الجنسية، يتم محاولة الوصول إلى أقارب له. مشيرة، في بلاغ صحفي، إلى أن فرق البحث تلقت بلاغا بالعثور على الجثث الثماني من السلطات التنزانية وأن أعمال البحث والإنقاذ من قبل الفرق المشاركة اليمنية الفرنسية القمرية متواصلة بوتيرة عالية ويتم التنسيق لنزول الفرق وفق برنامج زمني ومكاني يحدد مسبقا.

وبشأن ما نقل عن وزير النقل الفرنسي عن أن الطائرة اليمنية كانت ممنوعة من الطيران إلى فرنسا أو فوق الأجواء الفرنسية، أوضحت اللجنة العليا لحوادث الطيران المدني أن تصريح وزير النقل الفرنسي المنشور في الثالث من يوليو الحالي لصحيفة «ليبراسيون» الفرنسية، واضح وصريح، حيث أكد فيه

التتمة في الصفحة 4

**أحمد شجاع الدين- مدير عام المتاحف:**

## أنا ووزير الثقافة ورئيس الهيئة ومدير فرع عدن مكاننا السجن في دولة حقيقية

### يفضح مشاريع وهمية وغياب الأمن

# تقرير محلي عن انحرافات جمارك الوديعة

■ «النداء» - حسام عاشور

عبر عدد من أعضاء المكتب التنفيذي بوادي حضرموت والصحراء عن استيائهم لعدم حضور اللجنة المكلفة بالتحقيق من قبل المكتب التنفيذي في قضايا الفساد بمنفذ الوديعة، والمشكلة برئاسة مدير عام مديرية العبر، عبدالواحد الصيادي، الذي لم يكن حاضراً في اجتماع المكتب ليطلعهم على ما رصدته اللجنة. فيما ذكرت مصادر خاصة أن هناك إجراءات خلف الكواليس لإقالة الصيادي بسبب كشفه الفساد.

وكان رئيس مصلحة الجمارك بالجمهورية قد أصدر في وقت سابق قراراً بإعفاء مدير جمرك الوديعة من مهامه وتعيين بدلاً منه عبود الكثيري، إلا أن الأخير اعتذر بحجة أن حالته الصحية لا تسمح له بذلك.

ويرى بعض المحللين أن رفض الكثيري للمنصب يعود إلى عدم تحمله للتركة الهائلة من الفساد بالمنفذ.

وكان تقرير لمحلي العبر مقدم لاجتماع المكتب التنفيذي لمحلي وادي حضرموت وإلى وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء في يونيو المنصرم أشار إلى أن "ما يجري في منفذ

التتمة في الصفحة 4

# ٧ يوليو... برهان الوحدة الذي يؤكد نقيضها!

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

يستدعي 7 يوليو كل أسباب الانقسام في اليمن الآن، ويحضر تماماً كنقيض مباشر لـ22 مايو، الذي بدا في فترة ما محل «الإجماع» العام. بين التاريخين تحتشد العواطف ودوافع العنف، ويعيد الناس اصطفافهم على الحدود الشطرية القديمة في مواجهة بعض، ولا أحد ينجو بالضرورة من ضريبة الكراهية والإحساس الحاد بالتمزق مرة أخرى، رغم كل «مظاهرات» التأييد للوحدة، والرطانة الرسمية المتكررة والمستفزة عن «إجماع» الشعب «الوحدوي» و«الأقلية الانفصالية».

يؤثث الكثير من «الجنوبيين» هوية جديدة، في مقابل ما يرونه «احتلالاً شمالياً». وأسباب الغضب التي تغذي هكذا تحول جذري في علاقتهم بـ«الوحدة» متوفرة بشدة، لا تنتهي بأعداد القتلى المتزايدة باطراد في المظاهرات المستمرة مؤخراً إذا كانت قد ابتدأت بحرب صيف 94 بالطبع، ويتحول بذلك 7 يوليو من رمز «انتصار» السلطة «الشمالية» إلى رمز لإعادة توحيد الصف «الجنوبي» في المقابل!

الشمال في مقابل الجنوب، الوحدويون في مقابل الانفصاليين، حراس الوحدة في مقابل المخربين، السلطة في مقابل الحراك... الخ. اليمن مقسومة على اثنين، متناقضين باستمرار، يقفان في مواجهة بعضهما، ضمن كل توصيف للوضع الآن في خطاب كل الأطراف، والأمر برمته يضع في الواجهة «جاهزية» الجميع للمواجهة بمستويات وأدوات عنف مختلفة، معتمدين على تراكم المرارات وسياسات رسمية تغذي الاحتقان ولا توفر الفرص والوقت لإعادة فرز اليمنيين كخصوم لبعضهم.

إن الدم والقمع يغذيان خطاب الكراهية. والأخيرة هي حاضنة العنف ومادة اشتعاله. وما يحصل الآن يؤبد هذه الكراهية ويؤدي بالأمور خطوة تلو خطوة نحو اللاعودة.

7 يوليو رمز لإعادة ترتيب العلاقة بين اليمنيين خارج موقع الندية والتراضي، وأصبح مفتاحاً لباب الريح، ولعلاقة قسر وضعت من خلاله فئة كبيرة من اليمنيين «الجنوبيين»، والجغرافيا التي ينتمون إليها، في مستوى أقل بالمعنى السياسي والنفسي، وعرضة لضراوة فكرة الانتصار «الشمالي/ الوحدوي» ومباهجها المؤذية التي تتغول بالنسبة لهم كل عام في الموعد ذاته؛ ليصبح الإفراط في الاحتفاء الرسمي بها، والتظاهر في يومها، والدفاع عنها، تأكيداً لدوافع النفور والشقاق، وإمعاناً في التعالي على الناس، وصباً للملح على الجرح الجنوبي.

لا يمكن حماية هذه البلاد من الانزلاق نحو المجهول، أو حماية اليمنيين من تفشي الكراهية والانقسامات وإغراء العنف، مادام 7 يوليو هو برهان الوحدة وجوهرها بالنسبة للسلطة. الاستمرار بذلك يؤدي إلى اختبارات القوة على الأرض، حيث ستكون السلطة، بأمنها ومعسكراتها و«حراس وحدتها»، في مواجهة الحراك، وستبدو فقط ككتلة عنف تتدحرج وتتضخم بالدم وانفلات ردود الفعل، ليستدرج الناس هكذا نحو العنف، محتمين بعصبياتهم في مقابل عصبية القوة التي تركن السلطة اليوم لعزوتها دون أن تدرك أن «دوام الحال من المحال»، وأن تلك القوة الوافرة بين يديها الآن ستبدل ولاءها كثيراً، وقد لا تكون حاضرة لرغبتها حين تفلت الأمور.

تدارك الأمر ومداواته يحتاج إلى السياسة، التنازلات، الوصول إلى تسويات صعبة، والركون إلى فكرة الحوار، والتخلي عن غطرسة القوة أو التوسل بأدواتها في وجه أي مطالب أو اعتراضات. تجفيف أسباب الشقاق والنزاع، ووقف التحريض والتخوين وذلك القسر الفج لمترادفات «الوطنية» و«الوحدوية» على تعريف واحد. لدينا إرث طويل من الدم وأسباب الكراهية والانقسام، ووفرة في مواد التحريض وقيم التعالي والتمييز ومظاهر العنصرية، وما أسهل استدعاء كل ذلك الآن، لتنحدر اليمن نحو غابة العنف، حيث لن يجد أحد طريقاً للخروج إذا لم يتم وقف ما يحدث.

# مؤتمر المساءلة وتعزيز الحكم الرشيد يوصي بإضافة مادة دستورية تحرم على رئيس الجمهورية التصرف في الأموال العامة وتحرم التوريث في المناصب

طالب المشاركون في مؤتمر المساءلة وتعزيز الحكم الرشيد في اليمن، بإلغاء قانون إجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي الوظائف العليا، لتضمنه إجراءات تمييزية لشاغلي الوظائف العليا تخل بمبدأ تساوي المواطنين أمام القانون.

كما طالبوا بإلغاء كافة النصوص والمواد الدستورية والقانونية النافذة التي تعفي موظفي الدولة من المساءلة الجزائية والمدنية عن نتائج أعمالهم أو تعطيهم حصانة من أن تطالهم يد القانون كشأن بقية المواطنين أو موظفي العموم، أكانت حصانة برلمانية أم قضائية أم أي حصانة كانت، فلا حصانة لمرتكبي الفساد ومسيئي استخدام السلطة. واقترحوا إضافة مادة دستورية تحرم على رئيس الجمهورية التصرف في الأموال العامة وتحرم التوريث في المناصب.

وشدد المشاركون، في البيان الصادر عن المؤتمر، على ضرورة أن يتضمن الدستور والقوانين ذات العلاقة تأكيدات على أن كافة جرائم الفساد والكسب غير المشروع وكافة جرائم إساءة استغلال السلطة لا تسقط بالتقادم ومعها كافة الدعاوى المدنية لملاحقة مرتكبيها واسترداد الأموال المتحصلة عنها، وعمل تعديلات للتشريعات اللازمة تكفل للمواطنين الوسائل والسبل اللازمة للقيام بواجبهم في حماية المال العام، من تقديم شكاوى ورفع الدعاوى المدنية أمام المحاكم لاسترداد الأموال المتحصلة بسبب جرائم الفساد والثراء غير المشروع.

وأوصوا بضرورة إلغاء النصوص الدستورية والقانونية التي تجيز منح عقارات الدولة وأموالها المنقولة وممتلكاتها العامة مجانا أو التنازل عنها، مع استحداث نص دستوري ينص على أنه «لا يجوز للمجلس التشريعي سن قوانين تسمح بالتنازل عن عقارات الدولة وممتلكاتها أو منحها من قبل أي جهة كانت وتحت أي ظرف من الظروف ولأي سبب كان».

وحتى لا تكون مدخلا للتحايل على الحقوق التي كلفها الدستور والقانون، طالب المشاركون بإلغاء عبارات «بحسب القانون» أو «بحسب اللائحة» وما إليها من العبارات الواردة في كافة المواد الدستورية والقانونية، على أن ترافقها تعديلات تشريعية تكفل للمواطنين الحق في الحصول على المعلومات وتلزم الدولة بتوفيرها وتضمن تدفقها الحر، واستحداث نصوص دستورية تحظر على المجلس التشريعي سن قوانين تحول دون حق المواطنين في الحصول على المعلومة وتداولها أو إصدار قوانين تحد من حرية الصحافة أو تعاقب على الرأي والنشر أو تحرم المواطنين من حقهم في امتلاك وسائل الإعلام ووسائط نقل المعرفة.

المؤتمر، الذي انعقد السبت الماضي ولمدة ثلاثة أيام وبمشاركة نخبة من الأكاديميين والمثقفين والبرلمانيين وخبراء قانونيين وحقوقيين وقيادات حزبية ومنظمات مجتمع مدني وإعلاميين، نظمته منظمة «صحفيات بلا قيود» بالتعاون مع المبادرة الشرق أوسطية (MEPI).

### في أحدث تقرير للبنك الدولي..

# يحتاج اليمن نصف قرن لتغطية فجوة التعليم وضرورة إعادة النظر ببعض مناهجه

أكد التقرير العام حول الوضع الراهن للتعليم في اليمن أن التعليم يعاني من مشاكل متعددة وفاجعة. وكشف أن اليمن بحاجة إلى نصف قرن لتغطية الفجوة في نسبة التعليم وفرص العمل الموجودة في السوق، وتطوير نوعية التعليم، واللحاق بركب الدول المتقدمة؛ وذلك لارتفاع معدلات الرسوب والتسرب بين الذكور والانقطاع بين الإناث.

وكشف التقرير الذي أعدته وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع البنك الدولي، والذي تم إعلانه في ورشة عمل أقيمت بصنعاء، الأحد، أن الإنفاق العام على التعليم يتزايد، ولكن نصيب التعليم في الميزانية أخذ في الانخفاض. كما أن التمويل العام أصبح يفضل التعليم الفني والتدريب المهني، وفي الآونة الأخيرة التعليم العالي.

وكشف التقرير أن تكاليف التعليم الفني والتدريب المهني مازالت أعلى، حتى بعد الانخفاض الكبير، وأن أعلى كلفة في التعليم العام تتركز في التعليم الأساسي، والذي يشمل الصفوف 7-9 وهي الأكثر.

وأوضح التقرير أن وزارة التعليم الفني والتدريب المهني تنفق 68% من ميزانيتها على المرتبات و32٪ على بنود غير الراتب، وتنفق وزارة التعليم والبحث العلمي 78% من ميزانيتها على المرتبات و22% على بنود غير الراتب.

كما كشف أن تكاليف المرتبات تشكل 94% من الإنفاق لكل تلميذ في التعليم الأساسي والثانوي، في حين خصص لبنود غير المرتبات 6% فقط من النفقات الجارية. وأكد التقرير وجود إنجاز كبير في معدل الالتحاق بالصفوف الأولى والذي ارتفع خلال السنوات العشر الماضية إلى 8 أضعاف في التسعينيات.

التقرير، الذي سرد أرقاما متعددة لجوانب التعليم المختلفة، شدد على ضرورة الإصلاحات الإدارية، وضرورة التمويل في برامج التعليم الفني والتدريب المهني، وإلغاء تحديد سن القبول في التعليم الفني والمهني، بالإضافة إلى إلغاء سنة الانتظار قبل الالتحاق بالجامعة، وتشجيع القطاع الخاص كونه المستفيد من مخرجات التعليم، وتشجيع التوسع في التعليم الخاص، مع الأخذ بالجودة وترشيد برنامج النظام الموازي في الجامعات الحكومية.

كما دعا التقرير إلى ضرورة إيصال الكتب الدراسية للطلبة والمدرسين في المدينة والريف، وكذا الاهتمام بمتابعة أهداف استراتيجية التعليم الأساسي، بالتركيز على الصفوف الأولى، من حيث الالتحاق ومخرجات التعليم وترشيد الإنفاق على التعليم الفني والتدريب المهني والتعليم العالي.

ورصد التقرير معدلات الرسوب للذكور والتي تتفاوت مع الإناث، وأن الإناث يملن إلى الانقطاع عن الدراسة، وخاصة في الصفوف الأساسية، لتبلغ نسبة الراسبين 19.1%، ونسبة المنقطعات أكثر من 10% في الصفوف من الثالث وحتى السابع، وتنخفض من الصف الثامن وحتى الحادي عشر لتصل إلى 10%.

التقرير شخص عددا من المشاكل التي تواجه التعليم في اليمن عموما، وقضايا التسرب والانقطاع عن التعليم، وانخفاض نسبة التحاق الفتاة في التعليم.

كما ناقش موضوع إعادة النظر في مناهج الرياضيات والعلوم، باعتبارها المعايير الأساسية على المستوى الدولي لقياس كفاءة النظام التعليمي في أي مجتمع.

التقرير، ومن خلال الدراسات والبحوث والمسح الميداني، ناقش وضع التعليم العام، الأساسي والثانوي والعالي والفني والمهني، والتحديات والصعوبات التي تواجه نوعية التعليم في اليمن.

وتناول ذلك في ستة فصول شملت السياق الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي والنظام التعليمي والالتحاق وتدفق الطلبة. كما شمل جودة التعليم ومساهمة التعليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإدارة والتنظيم، مع وضع رؤية وطنية للتعليم.

### سيقفون ساعة حداد على أرواح المعسرين الذين توفيا في السجن

# معسرو تعز يستأنفون الإضراب عن الطعام الأحد المقبل

■ هلال الجمرة

لم يلمس السجناء المحتجزون على ذمة حقوق مالية في السجن المركزي بتعز أية حلول من النيابة العامة. وقرروا استئناف الإضراب -الذي علقوه نهاية مارس الفائت بناء على وعود أطلقها لهم رئيس شعبة السجون في النيابة العامة، القاضي مهدي فصيع، ببحث حلول سريعة مع النائب العام ومجلس القضاء- منذ الأحد المقبل 12 يوليو الجاري.

وقالوا لـ«النداء» إنهم قرروا استئناف إضرابهم بعدما رأوا أن «النيابة تتلاعب بنا ولا تريد حل قضيتنا». موضحين أنهم اختاروا شعاراً لإضرابهم هو: «في ذمة رئيس مجلس القضاء والنائب العام».

ولفتوا إلى أن ما يزيد عن 62 معسراً سيواصلون الإضراب حتى تستجيب النيابة والقضاء لمطالبهم العادلة أو الهلاك في السجن. مشيرين إلى أن احتجاجهم بالإضراب الجزئي عن الطعام سيبدأ بالوقوف ساعة حداد على ضحيتي الإعسار اللذين توفيا داخل السجن المركزي بتعز معسرين، وهما: عبدالكريم فرحان الشرعبي (مات في السجن بعد رحلة إعسار دامت 3 سنوات ونصف: سنتين بحكم قضائي، وباقي المدة لأنه لم يستطع دفع ما عليه من المال فظل مسجوناً إلى أن مات)، وسعيد محمد الحبيشي (توفي في 20 مايو الماضي وكان سجينا على ذمة مليون ومائتي ألف ريال).

وكان السجناء المعسرون قد علقوا إضرابهم الشامل الذي بدؤوه صباح السبت 29 مارس الماضي لمدة 45 يوما، إثر تعهدات ووعود قطعها لهم مدير إدارة السجون، مهدي فصيع، رئيس اللجنة المكلفة من النائب العام بالنزول إليهم صباح الأحد. وأكدوا أنهم سيعاودون الاعتصام مجددا إذا لم يلمسوا حلولا نهائية من النيابة العامة. لكن رئيس اللجنة المكلفة، مهدي علي فصيع، بشر «النداء»، عند اتصالها به عقب عودته من زيارة السجناء، بالفرج والاهتمام بالقضية، وبأنه سلم تقريره عن أحوال السجناء المعسرين ومطالبهم إلى النائب العام، وأن الأخير وعد بمعالجة مشاكلهم وإيجاد حلول خلال أسبوعين. وأكد سلامة شكاوى السجناء بشأن فاعلية قاضي الإعسار بتعز.

بعد أسبوعين زارت «النداء» فصيع في مكتبه، فقال إن «الأمور تحتاج إلى صبر»، وأن المشكلة معقدة وسيعالجها النائب العام مع رئيس مجلس القضاء الأعلى.

وكانت «النداء»، وعلى مدى العامين الماضيين، واصلت نشر قصص المعسرين ومعاناتهم داخل السجن. وعلى إثرها وجه النائب العام بمذكرتين إلى رئيس نيابة الاستئناف ونيابة الأموال العامة بتعز تطلب إحالة السجناء إلى قضاة التنفيذ. ومرت 3 أسابيع حتى جاء الخبر من محكمة الأموال العامة بتعز تفيد بأن القضية ليست من اختصاصها.

الآن سيعاود السجناء المعسرون إضرابهم وسيعرف النائب العام ورئيس مجلس القضاء بذلك، فهل سيجدون الحل لهؤلاء؟

### قال إن هناك جدارا من الكراهية والحقد يبنى الآن بين الشماليين والجنوبيين، والاضطراب الحالي أكثر خطورة من حرب 94

# الجفري: اليمن تعيش بين تطرف يريد الإبقاء على الفساد والفوضى وتطرف يريد الانفصال

**قال الزعيم المعارض عبدالرحمن الجفري إن الاضطراب الحالي في جنوب اليمن أكثر خطورة من حرب صيف 1994 الأهلية عندما كان الرجل الثاني في قيادة محاولة الانفصال الفاشلة.**

**وأضاف رئيس حزب رابطة أبناء اليمن (رأي)، الذي عاد إلى اليمن في عام 2006 بعد 12 سنة في المنفى، أن هناك جدارا من الكراهية والحقد يبنى الآن بين الشماليين والجنوبيين. وأضاف، في مقابلة مع صحيفة «جلف نيوز» الإماراتية الناطقة بالانجليزية نشرت اليوم السابع من يوليو 2009، أن اليمن الآن تعيش بين تطرفين: تطرف يريد الإبقاء على الفساد والفوضى وتطرف يريد الانفصال.**

■ حوار: ناصر الربيعي

● الجفري

■ قلت في مبادرتك الأخيرة إن الفدرالية هي الحل، لماذا الآن؟

**– الناس لم يشعروا أنهم شركاء للوحدة ولأنها قامت على عنصر القوة فقط، عنصر القوة من الممكن أن يقيم دولة لكن مستحيل أن يجعلها تستمر، لأنه أصلاً بذاته غير مستقر، لأنه حالما تضعف قوة الدولة ينهار ما قام عليه، لذلك كان رأينا من البداية اللامركزية، الآن وصلنا بين تطرفين: تطرف يريد الحكم كما هو بالسلطة المركزية والفساد والفوضى، وتطرف يريد معالجة هذه الأمور بالانفصال، ونحن نقول: لا في هذا النظام خير، ولا في الانفصال خير.**

**كل منهما سيؤدي إلى دماء، ونحن نريد حقن الدماء. نعتقد أن المخرج الفدرالي سيؤدي إلى أن كل واحد يصبح شريكا لهذه الوحدة.**

■ ما الفرق بين الفدرالية التي تحدثت عنها وبين الحكم المحلي كامل الصلاحيات الذي يتحدث عنه الرئيس علي عبدالله صالح؟

**– الحكم المحلي قريب من الفدرالية ويتقارب معها على استحياء، يعني نرى أن نسمي الأشياء بمسمياتها الواضحة العلمية. بإمكانك أن تقول حكم محلي كامل الصلاحيات إذا كانت المسألة عقدة لفظية، نحن ما عندنا عقد لفظية. هناك مفهوم خاطئ. البعض يعتقد أن الفدرالية هي مقدمة للانفصال، الفدرالية هي مقدمة لترسيخ الوحدة، وأنا أتحدى أن تعطيني ثلاثة أمثلة في التاريخ لوحدة قامت على أساس دولة مركبة، يعني فدرالية، وانفصلت، أو ثلاثة أمثلة لوحدة قامت على الدولة المركزية واستمرت! لن تجد.**

■ ما تأثير الاضطراب في اليمن على دول الخليج؟ وهل تعتقد أن هناك قلقا خليجيا مما يحدث؟

**– هذا كلام نرجو أن يتوقف. يمكن هناك قلق إعلامي في دول الخليج، لكن لا أعتقد أن الدول بنفس القلق. لماذا؟ نحن حاولنا عبر تصريحات كبار المسؤولين أن نقول: اعطونا وإلا سنفجر الأوضاع وإلا ستحصل مجاعة وفوضى في اليمن... ما هذا الكلام؟ أرسل لهم رسائل اطمئنان. ساعدوني لأحقق الاستقرار لأحقق الأمن في بلادي.**

**نرجو أن يتوقف هذا الكلام، وأن نحاول إرسال رسائل تطمين لدول الخليج: ساعدونا لنغير تغييرا جذريا في هيكلة نظام الدولة.**

■ هل دول الخليج تقوم بما ينبغي القيام به تجاه اليمن في رأيك؟

**– برأيي نقوم بواجبنا، وأنا على ثقة بأن الجميع سيقوم بواجبه. اليمن مهم لدول الخليج والعالم، لكن ليس مهم كبعبع، اليمن مهم كعامل ايجابي في المنطقة ليس كعامل تخويف.**

■ ما الذي يمكن أن تقدمة دول الخليج الآن لمساعدة اليمن على الخروج من أزمته؟

**– انظر، أرجو ترك حكاية واحد يساعدنا، هذا لا ينفع. إذا أردنا أن نحل المشكلة علينا أن نبدأ الخطوة الأولى. وهي اعتراف الجميع بأن المشكلة خطيرة، ومشكلة حياة أو موت لليمن، ليس كأفراد، الأفراد سيموتون بكرة أو بعده. ثانيا نبحث عن حل معين يخرجنا من هذه المشكلة. ونحن نرى أن الحل هو الفدرالية. ثالثا: نبدأ بالخطوات القانونية والدستورية لتنفيذ الحل. وبعد ذلك نحدد ماذا نحتاج من دول الخليج ودول العالم عموما، وأنا على ثقة ويقين أن الجميع سيساعد اليمن.**

■ هل وجود 80% من الموارد في الجنوب الذي فيه 20% من السكان فقط يسبب شعور بالغبن؟

**– في كل الدنيا هذه المعادلة موجودة 80 إلى 20، نفس المعادلة حق الثروة والسكان تقريباً 20، 80 موجودة، نعم ستؤدي إلى انفصال إذا شعرت المناطق التي فيها الثروة أنهم غير موجودين شأنهم شأن غيرهم، الثروة أداة للاستخدام، ليسوا شركاء في إدارة موارد البلد، هذه المعادلة في أمريكا في ماليزيا في السعودية في كل العالم، ولم يدع أحد للانفصال، لم يشعروا بالغبن بل شعروا أنهم شركاء فعليون في إدارة الموارد.**

■ الشهر الماضي كان هناك حديث حول حوار بين الحكومة اليمنية والمعارضة في الخارج، وذكر اسمك كواحد من المحاورين في القاهرة، هل هذا صحيح؟

**– تسريبات صحفية، أنا إنسان صادق، وأكره أن أعمل شيئاً بالخفاء دون إعلام الناس. هذا لم يحصل.**

■ طيب هل أنت مستعد أن تقوم بوساطة إذا طلب منك؟

**– أنا لست دلالا، أنا شريك في هذا البلد، لست دلالا، هناك فرق بين أن تقوم بدور الوساطة وبين أن تقوم بدور شأنك شأن غيرك، نحن شركاء.**

■ ولو طلب منك أن تقارب بين وجهات النظر، هل تفعل؟

**– كشركاء ما عندي مشكلة، كوسطاء لا، وسطاء بين من وبين من؟ البلد ليس ملكهم، لا ملك الحكم ولا ملك الذين في الخارج، الأرض أرض الجميع.**

■ هل تعتقد أن تنصيب علي سالم البيض نفسه رئيساً لما يسمى الحراك سيقوي هذا الحراك؟

**– أنا لا أحكم على قرارات الآخرين، أي إنسان له مؤيدون وله معارضون، أي إنسان، حتى محمد بن عبدالله، سيد الوجود، عارضوه، سيضعف الحراك عند من لا يحبونه وسيقوى عند من يحبونه.**

■ هناك من يقول هزم الانفصاليون ومعهم جيش وسلاح في 1994 فكيف لا يهزمون الآن، ما رأيك؟

**– مقولة سطحية. أنا كان تقييمي منذ البداية أن ما يجري الآن أخطر من 94. وقلت هذا لمسؤولين قبل أكثر من سنة ونصف، قالوا: لماذا؟ قلت: 94 كانت الحرب سياسية وكانت حرب سياسيين، فلم يبنى جدار حقد بين شمالي وجنوبي، الآن يبنى جدار حقد، هذا الكلام موجود من سنة ونصف، وقلت سيبنى (الجدار) وهاهو يبنى. إنه أخطر من 94. حرب 94، حرب تقيس عدوك ومقدار قوته وهذا سهل، كم يملك سلاح، كم يملك ذخائر وجنود...**

■ قلت إن الفيدرالية هي الحل للأزمة في اليمن، ما هي أسباب هذه الأزمة في رأيك؟

**– نظام الدولة، البسيط غير المركب (المركزية) نظام الحكم المجهول الهوية، هل هو رئاسي أم برلماني أم مختلط... لا هذا ولا ذاك.**

**القضاء الذي إما أن يحكم بظلم للنفوذ، وإما أن يعاقب بعقاب عادل فلا ينفذ.**

**الجيش والأمن الذي تستغل وظيفته الأساسية وهي حماية البلد إلى حماية مصالح ضيقة.**

**هذا كله أدى إلى غياب المواطنة السوية، التي نحن نعتقد أنها يجب أن ترتكز على عدالة توزيع السلطة والثروة، ديمقراطية محققة للتوازن والشراكة والمصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية للوطن، والتنمية الشاملة.**

■ كيف تنظر للمعارضة في الخارج، وخصوصا الرئيسين السابقين؟

**– شركاء في هذا البلد. كل من كان في منصب، كبيرا وصغيرا وبلا منصب، هم شركاء في هذا البلد. وأنا أتمنى أن يأتي اليوم الذي لا يكون فيه أحد من أبناء الوطن في الخارج، ويبقى سبب من أسباب الانفصال، الكل شريك.**

**وأن نقبل بعضنا كما نحن، والذي يقول إنه يريد انفصالا، لا يهمنا في شيء، ولكن نناقشه بكل مودة بعيد عن التحريم والتكفير، نناقشه إذا كان عندنا منطق قوي، وأعتقد أن عندنا منطق قوي.**

**وإذا عندنا نية حقيقية وقرار سياسي لإصلاح الأوضاع جذريا فلا أعتقد أننا سنفتقد منطق الإرضاء وخاصة أن كل الزملاء هم من اندفع إلى الوحدة، نحن لا نفترض سوء نية، بل نفترض حسن نية.**

---

### بحضور آلاف النساء والرجال وأولياء دم المجني عليه وأقارب المحكوم عليه

# تنفيذ حكم الإعدام في حق مغتصب الطفل حمدي وقتله

■ جمال نعمان

نفذ في العاصمة صباح أمس حكم الإعدام في حق يحيى يحيى حسين، بعد أن دانه القضاء وصادق عليه الرئيس علي عبدالله صالح باغتصاب الطفل حمدي أحمد عبدالله البالغ من العمر ثمانية أعوام وقتله. وقد شهد تنفيذ حكم الإعدام الذي جرى رمياً بالرصاص في الشارع العام المؤدي إلى ساحة السجن المركزي آلاف من النساء والرجال وأولياء دم المجني عليه وأقارب المحكوم عليه وممثل المدعي العام، سعيد العاقل، والذي تلا حكم المحكمة الابتدائية والاستئناف والمحكمة العليا ومصادقة الرئيس صالح على تلك الأحكام، وسأل ممثل المدعي العام والد المجني عليه إن أراد العفو واستلام الدية، إلا أن والد المجني عليه طلب تنفيذ الحكم.

يشار إلى أن هذه القضية أثارت استياء واسعا في أوساط المواطنين، الأمر الذي أجبر السلطات على تنفيذ حكم الإعدام في عملية مشهودة، رمياً بالرصاص أمام الملأ ومن ثم رمي جثة المعدوم في مكان مجهول.

يشار إلى أن المحكمة الابتدائية، برئاسة القاضي محسن علوان، أصدرت في أول جلسة عقدتها في 13 يناير الماضي حكماً قضى بإعدام يحيى يحيى حسين بعد إدانته باغتصاب وقتل الطفل حمدي أحمد عبدالله.

وجاء في حكم المحكمة الابتدائية: «بعد اطلاع المحكمة على أوراق ملف الدعوة الجزائية وطبقاً لأحكام المواد 269 والمادة 234 من قانون الجرائم والعقوبات فإن المحكمة تدين المتهم وتحمله المسؤولية الجزائية لقاء أفعاله غير المشروعة مع الأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الصالح العام وما يحقق الأمن والأمان في هذا البلد الآمن وبناءً على الطلبات المقدمة من أولياء الدم، حكمت المحكمة حضورياً بإدانة المتهم يحيى يحيى حسين بالجريمة المنسوبة إليه ويعاقب بالإعدام قصاصاً وتعزيزاً على أن يتم تنفيذ الإعدام في مكان عام وإغلاق محل الحلاقة بسحب ترخيص مزاولة المهنة من صاحبه هذا ما توجه لدي وبه حكمت».

وكان المدان اعترف أمام المحكمة الابتدائية بكل ما أوردته النيابة العامة من محاضر جمع الاستدلال وأقواله والشهود الذين حضروا وكل ذلك يؤكد أنه قام باغتصاب الطفل وقتله.

وجاء في أقوال المحكوم أن الطفل أتى ومعه مائة ريال يريد أن يحلق بها فرفض الجاني وقال له إنه يريد مائتين، فذهب الطفل وعاد مرة أخرى ومعه مائة وخمسون ريالا، فرفض الحلاق الجاني، وبعد مداولة الكلام مع الطفل قبل يحيى أن يحلق للطفل.

وقال المحكوم يحيى يحيى حسين في اعترافاته إن الطفل قال له: «وحجني أوحجك. وكان ظنناً مني أنه يريد أن أركبه، فقمت أنا بإغلاق باب المحل والطفل لم يصدر أي تعليق فذهبت نحوه وخلعت له سرواله وقمت بـ... والطفل لم يعلق على ذلك وبعد الانتهاء قام بالبكاء، وقال لي سوف أكلم والدي بما حصل، فخفت أنا من الفضيحة وقمت بخنقه... وشاهدت في المرآة فمه مفتوحا وهو لا يحرك ساكنا وأدركت حينها أنه مات».

وأضاف: «قمت بإغلاق المحل والجلوس أمام الباب وأنا أفكر كيف أعمل بالجثة التي خبأتها تحت الكنبات في المحل، وجاء والد الطفل يسأل عنه، فقلت له لم أجده وبعدها قمت بوضع الطفل داخل شنطة واستأجرت تاكسي ورميت بالشنطة في منطقة مهجورة خارج صنعاء».

## الجفري يحذر...

والمتظاهرين. وأكدت مصادر في المدينة سقوط قتيل في المواجهات وإصابة آخرين بجروح.

وفرضت السلطات قيوداً شديدة على وسائل الإعلام هناك. واحتجزت طاقم قناة "الجزيرة" بفندق في خور المكلا ومنعت عنهم الحركة أو الاتصال بأي شخص.

وسيطر مسلحون مناصرون للحراك على مداخل مدينة الضالع ومنعوا حركة النقل على خط عدن- صنعاء الذي يمر عبر المدينة.

وكانت المدينة شهدت في الصباح احتكاكات بين المتظاهرين وقوات الأمن التي اضطرت لاحقاً إلى الانسحاب إلى المعسكرات. وتوقفت الحركة في المدينة نهائياً مساء أمس.

واستمر اغلاق الطريق حتى ساعة متأخرة من ليل أمس، وتمكنت السلطات من منع أية تظاهرات في وادي حضرموت وكانت اتخذت اجراءات أمنية مشددة في مداخل مدينة سيئون بدءاً من الثالثة من عصر أمس.

وسيطرت على المدينة منذ الصباح الباكر أجواء القلق للمرة الأولى منذ بدء الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية والشرقية قبل أكثر من عامين لكن الأمور بدت مغايرة في مدينة الشحر حيث خرج المئات من الشباب مساء أمس حاملين أعلام اليمن الجنوبي قبل الوحدة، ومرددين شعارات تطالب بالانفصال، وكانت قوات الأمن بادرت الاسبوع الماضي إلى اعتقال ناشطين معارضين للحؤول دون توسع الحراك من مدن الساحل إلى قلب وادي حضرموت. وصباح الاثنين اعتقلت هشام الرباكي، نائب رئيس فرع اتحاد الأدباء بوادي حضرموت، لعدة ساعات وذلك لانتزاع معلومات منه عن مكان اختفاء شقيقه الذي تتهمه السلطات بالضلوع في أنشطة احتجاجية معارضة. ودعا عبده المعطري، الناطق باسم «مجلس قيادة الثورة في الجنوب»، وهو تشكيل أعلن عنه مؤخراً، إلى إقامة فعاليات اليوم في مختلف المحافظات للمطالبة بإطلاق المعتقلين.

ناصر الخبجي، النائب عن الحزب الاشتراكي في البرلمان، والقيادي في حركة «نجاح»، إحدى مكونات الحراك، اعتبر سلوك السلطة أمس دلالة على ضعفها وعدم جاهزيتها.

إلى ذلك حذر عبدالرحمن الجفري، رئيس حزب رابطة أبناء اليمن، من خطورة الوضع الراهن في المحافظات الجنوبية والشرقية. وإذ شدَّد على أن الفدرالية هي المخرج للأزمة الوطنية، نبه، في حديث لصحيفة «خليج تايمز» الناطقة بالانجليزية، إلى أن الأمور الآن أخطر بكثير مما جرى في حرب 1994. وقال إن هناك جداراً من الحقد يرتفع بين الجنوبيين والشماليين. ورأى أن امكانية الخروج من الأزمة قائمة إذا توفرت نية حقيقية وتم التوافق على إصلاح جذري للأوضاع.

## انسحاب المحققين...

أن الطائرة المنكوبة لم تكن ممنوعة من الطيران إلى فرنسا أو فوق أجوائها.

وأضافت: «أكد الجانب القمري من جانبه أن الفرنسيين أبلغوه بأن الطائرة اليمنية المنكوبة لم تكن ممنوعة من الطيران إلى فرنسا أو التحليق فوق الأجواء الفرنسية».

وكانت الخطوط الجوية اليمنية قد قالت، الثلاثاء، إنها ستعيد النظر في اتفاق أولي مع شركة «ايرباص» على شراء عشر طائرات، لأن الشركة المصنعة لم تقدم دعما معنويا أو إعلاميا للشركة بعد حادث تحطم طائرة الأسبوع الماضي.

ومنذ تحطم طائرة «ايرباص ايه310-300» التابعة للخطوط الجوية اليمنية قبالة جزر القمر، الأسبوع الماضي، تصاعدت الشكوك بشأن ما إذا كانت الصفقة ستستكمل في وقت تواجه فيه العديد من شركات الطيران العالمية ضغوطا مالية.

وقال عبدالخالق القاضي، رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية اليمنية: «إذا لم نتلق دعما من الشركة المصنعة قد نعيد النظر في مذكرة تفاهم وقعت في وقت سابق لشراء عشر طائرات ايرباص 350». ورد على سؤال عن نوع الدعم الذي يتوقعه قائلا إنه «دعم معنوي وإعلامي بعد الحادث».

وكانت حادثة التحطم التي لم ينج منها سوى راكب واحد من 153 كانوا على متن الطائرة قد أثارت الشكوك حول ممارسات السلامة في اليمن وأثارت غضب مواطني جزر القمر المقيمين في فرنسا.

غير أن القاضي قال إن «اليمنية» تتوقع دعما من الشركة المصنعة نظرا لتاريخها على مدى 40 عاما الذي يظهر التزامها.

وقال متحدث باسم «ايرباص» إن الشركة عرضت كل الدعم المطلوب منها في حال تحطم طائرة.

وأضاف المتحدث: «في جميع التحقيقات هناك تعليمات صارمة (بشأن التحدث مع وسائل الإعلام) يتعين علينا وعلى الجميع الالتزام بها». وعن طلب الطائرات قال المتحدث: «نحن على اتصال مستمر مع الخطوط اليمنية ومع عملاء آخرين، لكن المناقشات سرية».

وكانت «اليمنية» قد طلبت في عام 2007 عشر طائرات من الجيل الثاني من «ايرباص» الكبيرة تبلغ قيمتها ملياري دولار بالأسعار المعلنة لتبدأ ما أطلقت عليه خطة نمو طموحة.

وأكد القاضي مجددا أنه لا يوجد خط فني في الطائرة التي تحطمت وأن وسائل الإعلام تسرعت في استخلاص النتائج.

وقال الاتحاد الأوروبي، الأسبوع الماضي، إن الطائرة التي تحطمت أثارت تحقيقا في الاتحاد قبل عامين بشأن سجل ممارسات السلامة في اليمن. وقالت فرنسا إنها منعت الطائرة من دخول أراضيها.

## تقرير عن...

الوديعة الحدودي ابتزاز غير مألوف نتج عنه تذمر وشكاوى متكررة من المغتربين الوافدين عبر المنفذ من أبناء حضرموت واليمن عموماً والأشقاء من المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج الذين يتعرضون للمضايقات من خلال فرض عليهم ترسيم أغراضهم المستعملة، في تجاهل فاضح لكل الأعراف الجمركية في شتى دول العالم».

وأوضح التقرير الذي حصلت «النداء» على نسخة منه أن «إتاوات تفرض على كل الوافدين إلى المنفذ لحظة دخولهم البوابة تبدأ من مائتي ريال سعودي وما فوق، وابتزاز إدارة الجمارك بالمنفذ لكل وافد عند ترسيم أي سيارة بإضافة مبالغ مالية بدون سندات قبض رسمية، مما أدى إلى تراجع منسوب الإيراد العام إلى 80% مما كان عليه سابقا».

كما كشف التقرير النقاب عن «مشروع مركزي وهمي لمياه العبر بقيمة 420 مليون ريال تابع لمشروع مياه الريف منذ العام 2004 بالإضافة إلى أربعة مشاريع أخرى وهمية لا توجد على أرض الواقع خاصة بالمياه في مديرية العبر، تضمنها كتيب تم توزيعه في مؤتمر المجالس المحلية بالمكلا».

وقال التقرير إن «هذا ما اتضح، وما خفي كان أعظم"، مطالباً وكيل المحافظة بإنقاذ منفذ الوديعة وإعادة الحياة إليه».

وكانت مصادر محلية في منفذ الوديعة الحدودي أوضحت لـ«النداء» أن ما يمارس في المنفذ يبعث على التقزز وتشويه صورة الوطن. متهمة أشخاصا بالوقوف خلف تلك الممارسات لإرغام الوافدين الدخول عبر منافذ أخرى غير منفذ الوديعة.

وأوضحت أن المسؤولين بالمنفذ يفرضون جبايات حتى على أصحاب المكاتب العاملة بالمنفذ بواقع عشرة آلاف ريال يمني شهرياً بدون سندات استلام رسمية، فضلاً أن معظم الموظفين في جمرك الوديعة لديهم أقارب يقدر عددهم نحو 30 شخصا يستخدمونهم لابتزاز الوافدين، رغم تعميم وزير المالية ورئيس مصلحة الجمارك بعدم السماح لغير المرخص لهم بإجراء التخليص الجمركي طبقاً للقانون، بالإضافة إلى الحبس غير القانوني بحق الوافدين في حالة عدم رضوخهم للابتزاز.

وأفاد لـ«النداء» مغتربون وصلوا عبر الوديعة مؤخراً بوجود مظاهر عشوائية لم تكن في السابق موجودة، مثل وجود الأكشاك المتناثرة عند مدخل البوابة، وهي ذاتها التي وجه المحافظ الأسبق عبدالقادر هلال بمنعها نهائياً، في حين أن المسؤولين في المنفذ يجبون رسوم إيجار من مالكي الأكشاك بدون أي وجه حق قانوني.

وعبر المغتربون عن استيائهم الشديد لتدهور مستوى النظافة والصرف الصحي التي تكاد تكون منعدمة الآن والانقطاع المتكرر للمياه.

ببالغ الأسى والحزن تلقينا خبر وفاة

**المرحوم نذير عبدالله محمد**

**والمرحوم محمد حميد سيف**

**والمرحومة عالمة احمد عبدالله**

في الحادث الأليم الذي وقع بمنطقة «نجد قسيم».. ونتقدم ببالغ التعازي والمواساة لأسرة الخالدي وعنهم الأخ وليد الخالدي.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

أسرة منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، وأسرة صحيفة «النداء»

## البقاء لله

بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره وقلوب ملؤها الأسى والحزن نتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة إلى الزميلة

**هدى العطاس**

**وأسرتها الكريمة**

بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

**خالتها**

داعين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة العزيزة بواسع الرحمة وأن يسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها جميعاً الصبر والسلوان.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

**أسرة «النداء»**

### المحطات متهالكة وتحتاج الى صيانة والمحطات الاسعافية أضافت أعباء جديدة

# وزير الكهرباء: سيبقى انطفاء الكهرباء حتى بعد دخول محطة مارب للعمل

■ هلال الجمرة

انطفأت الإضاءة في قاعة مجلس النواب، السبت الفائت، في الساعة الواحدة ظهراً، حينما كان البرلمانيون ينتقدون وزير الكهرباء على تكرر الانطفاء. ضجت القاعة بالضحك والسخرية، حتى وزير الكهرباء ضحك، من الموقف الذي استغله النواب شاهداً لصالحهم.

تركز نظر عوض سعد السقطري، وزير الكهرباء والطاقة، على إحدى الشاشات التلفزيونية المعلقة في قاعة البرلمان منذ العاشرة صباحاً حتى الواحدة ظهراً. وفرّغ وقت أذنيه لسماع انتقادات شديدة انقضت عليه من الخلف. وكانت يده اليمنى تسجل ملاحظات البرلمانيين، واليسرى عمودا تحت ذقنه. وكان بين الفينة والأخرى يرتشف قليلاً من الماء.

وعلى الأرجح فقد تحدث جميع النواب الحاضرين، وسددوا لزميلهم البرلماني – الذي غادر مقعده البرلماني بمركز القاعة في 19 مايو 2008 ليتقلد منصب وزير الكهرباء خلفاً لبهران– ضربات مؤلمة، وطالبوه بتقديم استقالته وترك المكان للأكفأ منه.

كان عبده محمد بشر قد حضّر لمداخلة محشوة بالمعلومات الدقيقة والأرقام التي فضّل أن يواجه بها الوزير. بدأ مداخلته بالمحطات المستأجرة: «تشتري الدولة 286 ميجاوات من الطاقة بتكلفة 7 ملايين دولار شهرياً، بالإضافة إلى تكلفة الوقود المباع للشركات المؤجرة بسعر مدعوم بـ45% من قيمته تقدر بـ45 مليون دولار شهرياً. ما يعني أن الدولة تشتري تلك الطاقة بـ574 مليون دولار سنوياً».

وزاد ولسانه يرتّل فضائح وزارة الكهرباء مستنداً إلى الموازنة العامة للدولة لعام 2008: «صرفت الدولة على الكهرباء أكثر من 21 ملياراً».

لم ينفِ عوض السقطري الخسائر التي تتكبدها الدولة لشراء الطاقة التي كشف عنها بشر؛ إلاّ أنه صحح مقدار التكلفة الشهرية بـ6 ملايين دولار.

النائب بشر لم ينتظر لمعرفة آلية المؤسسة العامة للكهرباء في الرقابة على الطاقة المشتراة، بحسب سؤاله للوزير، بل واصل سرد فساد الكهرباء: «أكثر من 150 ألف مشترك بدون عدادات، والمفقود من الطاقة يزيد على 30% من الطاقة المنتجة».

ولئن استغرب من أن الوزارة تستأجر 200 ميجاوات رغم امتلاكها 200 ميجاوات خارج العمل، بسبب تعطل «التربين» أو لحاجتها إلى قطع غيار»، ذُهل من أن الـ200 ميجاوات الخارجة عن العمل مازالت تحسب تكلفتها 720 مليون دولار.

وتساءل عن مصير توجيهات رئيس الجمهورية بإنشاء محطة بـ3000 ميجاوات، ناهيك عن موازنات الصيانة للمولدات التالفة ومناقصات ومشتريات كهربائية بالمليارات.

وإذ ثمّن بشر انشغال الوزير في متابعة المشاريع الاستراتيجية في المحطة الغازية واستهلاك وقته فيه، نبّهه إلى الالتفات قليلا لما يدور في المؤسسة، حيث المشاريع متعثرة.

كان الوزير منكباً على الورقة يدوّن ملاحظات يرد بها على البرلماني عبده بشر. بينما كان الثاني يرجو النواب عدم التفاؤل والأمل في معالجة مشكلة الكهرباء: «300 ميجاوات في رأس كثيب والمخاء وغيرهما تعمل بكامل طاقتها وسينتهي عمرها الافتراضي قريباً، في الوقت الذي لن يدخل من المحطة الغازية مأرب – 1 سوى 110 ميجاوات من أصل 240، لا يدري ما مصير الباقي منها، فيما مأرب – 2 ومعبر فلا يعلم متى سيبدؤون تنفيذها ومتى ستخرج مناقصتها من الأسر إلاّ الله. فأي أمل نرجوه؟!». أنهى الجملة، دعياً إلى تشكيل محكمة مستعجلة لمحاكمة «لوبيهات الفساد والعابثين في الكهرباء»، موصياً بتحريمها على غرار الخمر؛ «ضررها أكثر من منافعها».

لم يأت دور الوزير. كان آخر المتحدثين. فكان الدور على النائب محمد الحزمي (إصلاح) الذي أستنتج أن وزارة الكهرباء تأتي في الترتيب الثاني بين الوزارات الفاسدة. وقال إنه يمتلك تقارير فساد بمليارَي ريال، مستفسراً عن وضع 14 موظفاً أوصت الهيئة العامة لمكافحة الفساد بإحالتهم إلى النيابة.

أبدا ثمة نواب تعاطفهم مع زميلهم السابق، وزير الكهرباء الحالي، فكانوا يجاملونه بكلمة من كلمات المديح والإطراء؛ لكنهم لم يتركوا سبيل الوزارة، ففي أضعف الأحوال ينتقدون الوزارة كهيكل أو وزراء سابقين يحملونهم المسؤولية لما أوصلوها إليه من دمار.

ورأى النائب المستقل أحمد الخولاني ونواب آخرون ضرورة أن يحضر النقاش رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير الكهرباء ووزير النفط إن أراد البرلمان معالجة المشكلة.

● عبده بشر


● عزام صلاح

### الكهرباء لا تغطي سوى 45% من الأراضي اليمنية

أثبتت خطط وزارة الكهرباء، بإدخالها المحطات الإسعافية، الفشل الذريع. هذا ما أكده وزيرها بعد أن كشف النائب منصور الزنداني (إصلاح) حجم الفساد الذي تجنيه الحكومة من وراء تلك الإسعافات غير المجدية: «تم شراء محطة ذهبان بـ60 مليون دولار على أن تنتج 60 ميجاوات لأمانة العاصمة، اتضح بعد تركيبها أنها مستخدمة ولا تنتج سوى 50% من الطاقة المقررة والمتفق عليها، وكانت مستهلكة وليست جديدة بحسب المواصفات، وطريقة شرائها كانت بصورة فاسدة. ومحطة حزيز – 1 التي جاءت بها الوزارة، أيضا، لإسعاف الإسعاف، وتبين أن مواصفاتها مختلفة وأنها لا تنتج سوى 25 ميجاوات».

ظلت الكهرباء تسعف دون حساب، إذ تتالت المحطات الإسعافية في صنعاء، حيث أدخلت محطة حزيز– 2 وهي إسعافية للإسعافات الأولى، وبعدها محطة ذهبان الرديئة. وراهن الزنداني على صحة كلامه في أن الكهرباء لا تغطي سوى 45% من الأراضي اليمنية: «وأنا أراهن على كلامي وإن كان خاطئاً فأحاكم».

وألمح إلى أن وزارة الكهرباء تدعي أنها تنتج 800 ميجاوات، فيما الحقيقة هي 400 ميجاوات فقط، وهذا أكبر دليل على فساد الوزارة. ونبّه إلى أن المحطة الغازية مأرب التي تعدنا بها الحكومة لن تنتج في أحسن الأحوال سوى 150 ميجاوات، وأن العجز سيظل قائما. متسائلاً عما أحدثته الوزارة بالقروض التي تبلغ نحو 900 مليون دولار صوّت عليها البرلمان في الماضي لإنهاء مشكلة الكهرباء، «فإذا بالمشاكل تزداد أكثر!». ملفتاً إلى المناطق والأحياء والقرى التي مازالت بدون كهرباء حتى الآن. وطالب وزير الكهرباء بتقديم استقالته والاعتذار للشعب عما لحق به من أضرار.

### 1000 منزل بدون عدادات

عنونت الجراة مداخلة النائب عزام صلاح (مؤتمر). فبادر الوزير بمعلومات مفادها: «هناك أكثر من 1000 منزل لا توجد فيها عدادات كهرباء». ثم أخذ في عتاب الوزير على الصمت الذي يعتريه رغم ما يحدث من خلل في الكهرباء. وقال إن الوزير ومدير المؤسسة لم يحركا ساكناً منذ عام. وإذ شكك في قدرة الحكومة على حل مشكلة الكهرباء. قال إن رئيس الوزراء غير جاد: «كان وزير كهرباء سابقا، ولو كان صادقاً لعالج المشكلة عند تعيينه رئيساً للوزراء ولكانت الكهرباء من أولوياته في الحكومة». معتبراً أن محطة مأرب الغازية ليست حلاً. وفضح أحد مظاهر الفساد والرشاوى الموجودة في الكهرباء: «مدير منطقة كهرباء في صنعاء يأخذ من المواطن الواحد 1200 ريال لقاء صرف عدّاد»، وهدد بنشر اسمه وفضحه بالوثائق التي يمتلكها. وطلب من الوزير أسماء المسؤولين المتنفذين الذين لم يدفعوا قيمة فواتير الكهرباء.

وتساءل بعض الأعضاء عن مصير الاعتمادات الإضافية المخصصة للكهرباء سنوياً. ونادوا بالأخذ في الاعتبار تعويض المواطنين عما لحق بأجهزتهم من أضرار وخسائر قد تصل إلى إزهاق أرواح مرضى في المحافظات الساحلية جراء الانطفاءات، ومحاسبة كل الوزراء والمسؤولين السابقين في الكهرباء باعتبار المشكلة تراكمية.

منح الراعي كافة النواب الحاضرين الفرصة للإدلاء بانتقاداتهم، وأراد أن يمدد فترة النقاش إلى اليوم التالي وأن تأخذ المناقشة فترة أطول ويشكل لجنة لمتابعة الوزارة، مكونة من لجنة الخدمات مطعمة بعدد من النواب. إلا أن الوزير رفض التأجيل وطلب الرد، أولاً.

● السقطري أثناء مغادرته قاعة البرلمان

### محطة مأرب – 1 ليست الحل

صعد السقطري إلى الشرفة وفي يده أوراق الملاحظات وعلبة ماء جديدة. شكر الجميع على انتقاده، وأخبر عزام صلاح بأنهما (هو ورئيس المؤسسة) ليسا نائمين. وذكّر النواب الساخطين من عدم وفائه بالعهد بأن يوليو ما يزال في بدايته، موصياً إياهم بعدم الاستعجال.

منتصف أبريل الفائت، أعطى السقطري البرلمان عهداً بأن مشكلة انطفاءات الكهرباء ستتوقف في يوليو الجاري. لكن سقف وعوده قلّ، مطلع الأسبوع الحالي، من نفس المنصة التي أطلق منها وعده: «قطاع الكهرباء بحاجة إلى ملياري دولار لتنفيذ خطة الوزارة حتى عام 2012: إنجاز إصلاحات في الشبكة الوطنية وإنجاز المرحلتين الثانية والثالثة من محطة مأرب الغازية؛ فضلاً عن محطة معبر، لتصل القدرة الإجمالية لتلك المحطات إلى 1400 ميجاوات، وفقاً للخطة، التي من شأنها أن تضمن عدم انطفاء الكهرباء، مجدداً»، مرجعاً كثرة الانطفاءات في الآونة الأخيرة إلى زيادة الطلب على الكهرباء، الذي وصل هذا العام إلى 250 ميجاوات مقارنة بـ150 ميجاوات في الصيف المنصرم.

بعد وهلة، تراجعت الوعود بعد أن راجع الملاحظات مما قاله عبده بشر عن أن دخول محطة مأرب 1– بطاقة 340 ميجاوات سيكون مقابل خروج محطات قديمة من الخدمة قدرتها التوليدية 300 ميجاوات. فأكد أن دخول المرحلة الأولى من محطة مأرب للعمل سيرافقه برنامج صيانة للمحطات القديمة البالغة طاقتها ما بين 620 و650 ميجاوات، فضلاً عن 200 ميجاوات طاقة مشتراة. وجدد تأكيده أن محطة مأرب 1– ستعمل في نهاية يوليو الجاري.

● منصور الزنداني

وأقر الوزير بما عرضه النواب من اختلالات، قائلا: «لدينا 200 ميجاوات من الطاقة مشتراة وتكلف الدولة مبالغ كبيرة، لكنها خيار صعب ومكشف أوجدته الضرورة، وفلوس الطاقة المشتراة ليست بأيدينا. المشاريع الإسعافية أثقلت كاهل البلد دون جدوى، والرجوع إليها هو بسبب قصور التمويل وقصور في الإجراءات».

وفيما شدد النائبان شوقي القاضي، وعبد الرحمن بافضل، وآخرون، على ضرورة الكشف عن أسماء الـ500 نافذ تدّعي الوزارة أنهم يتهربون من دفع 70 مليون دولار لديهم، تجاهل الوزير الخوض في تلك المعلومات. اقترح القاضي استدعاء الحكومة كاملة، باعتبار مشكلة الكهرباء لا تخص الوزير المختص وحده، ومشاكل الكهرباء مرتبطة بعدة جهات. وإذ اقترح نواب تقديم قيادات وزارة ومؤسسة الكهرباء إلى القضاء لمحاكمتهم، طالب آخرون بتعويض المواطنين عن أجهزتهم الكهربائية التي تلفت جراء الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي. كما اجتمع غالبيتهم على مقترح رئيس المجلس يحيى الراعي بمطالبة الحكومة بتخصيص جزء كبير من ميزانية العام القادم لمعالجة مشاكل انقطاع الكهرباء.

وبشأن الأصوات البرلمانية المطالبة بإحالة قيادة وزارة الكهرباء إلى النيابة للتحقيق معهم في «الفساد المستشري في قطاعات الكهرباء»، حد وصف النواب، قال الوزير: «أي شخص ارتكب خطأ يحال إلى النيابة، وأنا لو ثبت عليَّ مخالفة فأنا مستعد أن أحاكم أو أي من منتسبي وزارة الكهرباء ومؤسستها خالف وثبت عليه ذلك».

صوت المجلس خلال جلسة الكهرباء، على تكليف لجنة الخدمات يضاف إليهم: محمد الشرفي، منصور الزنداني، عبدالله خيرات، عبده بشر، وفؤاد عبدالكريم، لمناقشة اختلالات الكهرباء مع مسؤولي الوزارة ومعرفة أسباب عرقلة المناقصة ومتأخرات كبار المسؤولين ورفع تقرير إلى البرلمان السبت القادم بما توصلوا إليه.

---

### بانتظار الحرب الثانية

# الراعي يعتبر أمر النيابة تعنتاً والنواب يرون ضرورة تحريك إجراءات سحب الثقة عن وزير العدل

عادت قضية النائب أحمد عباس البرطي إلى واجهة اهتمام البرلمان، مجدداً. كما صعد البرطي إلى أول القاعة، أيضاً. لكن عودتها، في جلسة الأحد الفائت، كانت بحضور البرطي نفسه، المتهم بقتل أحمد الشوافي، مدير مديرية خدير.

رافقها لدى العودة عدد من المخاوف: عودة النائب إلى السجن، الحكم بإعدامه في المحكمة العليا، والخوض في سجال مع السلطة القضائية، عجز البرلمان عن حمايته. في ظل تلك المخاوف رأى النائب محمد الحزمي ضرورة نقل البرطي إلى «بني ضبيان، لحمايته في حال عجز الدستور عن ذلك».

في 10 يونيو الفائت، قرر قاضي محكمة خدير الإبتدائية، حسين الحوثي، بطلان إجراءات نيابة تعز التي اتخذتها ضد النائب، ووجه بالإفراج الفوري عنه، في خامس جلسة عقدت لمحاكمته، بعد 80 يوماً من إيداعه السجن المركزي بتعز. وفي الجلسة التي عقدتها محكمة استئناف تعز صباح السبت الفائت، قرر رئيس الشعبة الجزائية، القاضي الجهلاني، بطلان الحكم الإبتدائي وإعادة ملف القضية للنيابة.

في اليوم ذاته وجه رئيس نيابة استئناف تعز إلى مدير أمن تعز يأمر بالقبض على المتهم أحمد عباس البرطي، عضو المجلس، في أي مكان يتواجد فيه، وإيداعه السجن المركزي على ذمة القضية. وصلت إلى القاعة نسخة من الأمر في اليوم نفسه، فعلق الراعي على سرعة إصدار الأمر: «أنا أقول لكم كان رئيس النيابة مراعي لهذا الحكم، وأؤكد لكم أن المحكمة ما كملت تصدر حكمها إلا وقد الأمر عندنا هانا في صنعاء». وأضاف أن المشكلة لم تعد بين الشوافي والبرطي بل أصبحت «بين رئيس النيابة والبرطي». واصفاً أمر القبض بأنه تحدٍ وتعنت من رئيس النيابة، وأنه «يريد أن يعملوا البرطي كبش فداء».

خلق القرار حالة من الفوران لدى أعضاء المجلس، وأعادهم إلى التفكير في مواصلة إجراءات سحب الثقة من وزير العدل، التي شغلت جدول أعمال المجلس في الفترة الماضية. فيما أعطت النائب أحمد عباس دفعة قوية للحركة وحضور الجلسات في الصف الأول، مع زملائه.

● البرطي

● الأغبري

واجه أعضاء البرلمان، الاثنين الماضي، طلب وزير العدل بسحب الحصانة عن النائب البرطي، بالتوتر والحماس والغضب على الوزير. طرحت هيئة الرئاسة الطلب على القاعة للموافقة عليه مبدئياً وتحويله إلى اللجنة الدستورية لدراسة قانونيته من عدمها، إلا أنه قوبل بالرفض وبدؤوا بتشريحه والسخرية منه.

ولأن موافقة هيئة الرئاسة المبدئية كانت حاضرة عند الراعي وحمير الأحمر، فقد فجّر النائب عزام صلاح (مؤتمر) الحرب بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية، مجدداً، وقال: «إذا كنّا نريد أن نمضي في إجراءات سحب الحصانة من البرطي فعلينا أن نمضي في الجانب الآخر ونسحب الثقة من وزير العدل». وافقه عبده بشر واتهم هيئة رئاسة المجلس بأنها «سبب نكسة وضعف المجلس».

رفض النائب صخر الوجيه (مستقل) طلب الوزير لأسباب قانونية صرفة. ولفت إلى أنه في طلب رفع الحصانة «يجب أن تكون هناك رسالة من النائب العام مرفقة برسالة من الوزير. ما لدينا هي رسالة من الوزير فقط، ولذا هي غير قانونية وفقاً للمادة 204 من الدستور». واستغرب من مناقشة رفع الحصانة «والبرطي ملاحق من النيابة».

وشكك النائبان عبدالكريم شيبان وعبدالرزاق الهجري (إصلاح) في نزاهة القضاء في تعز. ورأى الأول أنه «أصبح غير نزيه وغيرمحايد، يلعب به الكبار». وقال الثاني إن ضغوطاً مورست ضد «رئيس الجمهورية والقاضي الاستئنافي»، وأن «رئيس النيابة لم يعد أهلاً للقضاء».

ودعا النائب سعيد دومان (إصلاح) البرلمان إلى أن يقف موقفاً شجاعاً تجاه من يخالفون القوانين. وحثّ الأعضاء على توقيع ميثاق شرف برلماني للدفاع عن الدستور وصدّ المخالفين له.

ورداً على مقترح حمير الأحمر بإحالة الملف إلى اللجنة الدستورية لدراسته، انتقده علي عشال على مداخلته، معتبراً أنه يحاول أن يعيد المجلس إلى المربع السابق نفسه (سجن احمد البرطي). وأمل أن يقف المجلس وأن يصدر بياناً استباقياً للدفاع عن حقه الدستوري. لكن الأحمر استغرب الاستباقية قائلا: «فين الاستباقية بعد 20 يوما من إطلاق البرطي، ولازم تكون الأمور واضحة. أينكم في الـ20 اليوم؟ من سيحمي البرطي من الاعتقال؟ يجب أن تكون إجراءاتنا صحيحة». وأسف بشر على تخوف الأحمر من حماية البرطي: «كنت أتمنى من حمير الأحمر، ابن أكبر شيخ في اليمن، أن يحمي البرطي، لا أن يقول: من سيحميك؟». واتفق على العمراني مع حمير في أن المجلس تمادى خلال الـ20 يوماً في البحث عن حلول للقضية، واعتبر تطوراتها الأخيرة نتاجا لصمت المجلس كل تلك الفترة. لكنه شدد على «نزع الثقة» عن وزير العدل.

وعلى ما يبدو فإن الجميع متحمس هذه المرة لعمل سياج برلماني يمنع النيابة من الوصول إلى البرطي. وخرج المجلس من نقاشه للموضوع بتكليف اللجنة الدستورية واللجنة المكونة من 4 نواب تم تشكيلها، الأحد الفائت، لدراسة مذكرة رئيس النيابة من 4 نواب لدراسة الملف المقدم من وزير العدل والجلوس معه والنائب العام ومن يرون وتقديم تقرير للمجلس بما تم.

**لم يصنع أي نشاط اقتصادي حراكاً كبيراً في اليمن مثل ما صنع قطاع الاتصالات، خصوصاً خلال السنوات الثماني الأخيرة، التي أتاحت للشركات الخاصة والمختلطة الاستثمار في هذا القطاع، الذي يقارب رقم المشتركين فيه الستة ملايين. فقد كشف هذا القطاع حاجة السوق اليمنية لخدمة الاتصالات، وكذا مدى تفاعل المجتمع معها، وتجربة استثمار فريدة رافقتها النجاحات والصعوبات.**

**اليوم، وبعد سنوات من عمل هذا القطاع، أصبح من المهم التنقيب في تجربته، والبحث عن خريطة مسيرته، وعن الصانعين والمحركين له.**

**الأستاذ رائد احمد، الرئيس التنفيذي لشركة «MTN – يمن» للهاتف الجوال، هو أحد هؤلاء. يقابلك بابتسامته الهادئة. هو يجيد طرح هموم ومعوقات قطاع الاتصالات بدبلوماسية المدير المترقب.. عن هموم ومسيرة الاتصالات، وعن تجربة شركته، كان لـ«النداء» هذا اللقاء.**

● رائد أحمد

■ حوار: ياسر المياسي

## الرئيس التنفيذي لشركة «MTN – يمن»:

# مازلنا نطالب بمعاملة عادلة

■ أين تقع «MTN – يمن» في خارطة الاتصالات؟

– سوف أتكلم اليوم من خلال منبركم الكريم عن شركة «MTN» العالمية والمتواجدة في 21 دولة، حيث وصل عدد المشتركين فيها إلى أكثر من 100 مليون مشترك، وهي تعمل في أفريقيا والشرق الأوسط. وبالنسبة لـ«MTN – يمن» يشرفنا أن نعلن أننا على وشك الوصول إلى مليونين ومائتي ألف مشترك، ولدينا خطط طموحة للتوسع في كافة أنحاء الوطن، بحيث نضمن تغطية تصل إلى أكبر عدد من المواطنين، حيث نطمح للوصول إلى ما يقارب 4 ملايين مشترك بنهاية 2010.

■ هل كنتم تتوقعون تحقيق هذه الأرقام عند بداية عملكم؟

– لو رأيت الخطط التسويقية عندما دخلنا السوق اليمنية عام 2001 كنت ستضحك، لأن الأرقام كانت ضعيفة جداً، ولم نكن نتوقع أن السوق اليمنية ستشترك وستشارك في عجلة الاتصالات، ولكن فوجئنا بحجم هذه السوق، فعندما كنا نطرح أي رقم أو أي خطة كهدف كانت تصل نسبة النجاح في تحقيقه إلى 150٪، لذلك فأنا فخور جداً بما وصلت إليه السوق اليمنية.

ولديَّ معلومة أحب أن أقولها، وهي أن اليمن أول دولة عربية أدخلت نظام الموبايل على أراضيها، ففي أوائل التسعينيات دخل الموبايل أو التلفون المتحرك بواسطة شركة «موتورولا»، والنظام المستخدم كان يسمى نظام «الايتكس»، فهذا النظام لم يكن «ديجيتل» أو «رقمي»، ولكنه كان النظام الحديث في ذلك الوقت، وأدخلته الوزارة عن طريق شركة «تيليمن» وطور ثم نقل على ما هو عليه الآن.

■ كيف تقيم المنافسة بين شركات الاتصالات؟

– في بداية الأمر كانت المنافسة قوية بيننا وبين «سبأفون»، وكانت الأسعار مرتفعة، لكن عندما بدأت تتدفق الإيرادات انخفضت الأسعار وحدة المنافسة، وعندما دخلت «يمن موبايل» السوق اليمنية بدعم قوي من وزارة ومؤسسة الاتصالات، حيث كان هذا الدعم غير شرعي، لأنهم منحوا "يمن موبايل" مميزات لم يمنحوها لنا، وكان المأمول من الوزارة أن تكون الراعي لكل شركات الاتصالات وليس لشركة واحدة.

وعندما تعطي الوزارة وتمنح تسهيلات لشركة معينة فكيف تتوقع أن تكون المنافسة؟! أعطيك مثالا: الموظفون في القطاع العام لا يستطيعون الاتصال من التلفون الأرضي إلى «GSM»، حيث معمول عليه حظر بث، يتم الاتصال إلى «يمن موبايل» فقط، وهذا ليس عدلا.

■ هل قدمتم شكوى بذلك إلى الجهات المعنية؟

– ذهبنا وشكونا إلى وزارة الاتصالات وإلى المؤسسة العامة للاتصالات، وقلنا: لا يصح هذا الكلام؛ ولكن لم يعملوا أي شيء يذكر، كان كله كلام في كلام. نحن أعطينا فرصة لـ«يمن موبايل» عندما بدأت، وتعاملنا معهم بشكل جيد: فتحنا لها الشبكة التابعة لنا بحيث يدخلون علينا ويحولون مكالماتهم، ولو أننا كنا من البداية نحن و«سبأفون» اتخذنا قراراً بمنع أي مكالمة واردة علينا من «يمن موبايل»، لما استطاعوا النهوض إلى هذا المستوى الذي هم عليه. ساعدناهم في الرقي وفي رفع مستوى المشتركين، ولكن الآن نحارب بمساعدتنا لهم.

للأسف المعاملة التي عومل بها قطاع الـ«GSM» مقارنة بنظام الـ(سي. دي. إم. إيه) لم تكن عادلة.

■ هل ضمن لكم عقد التأسيس هذه الحقوق التي تتحدث عنها؟

– إذا رجعت إلى العقد فهو ينص على التنافس الشريف بشكل واضح وعادل، وتم مناقشة هذا الأمر مع وزارة ومؤسسة الاتصالات؛ ولكن لم يُسمع لنا، حاولنا بكل جهدنا، لكننا مازلنا نتكبد الخسائر المادية. نحن مستثمرون لم يتم السماع لنا، وهذا شيء غريب. جلسنا مع الوزير السابق، عبدالملك المعلمي، ولكن لم يفعل شيئا، ومازالت الشكوى مرفوعة إلى الوزير الحالي، كمال حسين الجبري، وهو متفهم للوضع ويعمل من أجل إعادة بناء قانون الاتصالات والذي سيضمن لنا حقوقنا، لكن إلى الآن لم نر هذا القانون، ونأمل خيراً من وزارة الاتصالات، ونريد منها أن تعمل المرجو منها وإلا تكون الصدر الحنون لـ«يمن موبايل» ونحن أولاد الضرة!

■ ألا حددتم مطالبكم بدقة أكثر؟

– المطلب الأساسي أن يساوونا بـ«يمن موبايل»، من ناحية التسهيلات والدعم. هذا مطلبنا، وأي شخص يسمع لهذا المطلب يجد أنه مطلب عادل.

■ كيف تقيم تجربة الاستثمار في اليمن؟

– أحب أن أطمئن المستثمرين، الاستثمار في اليمن جيد ومأمون، ومستوى الاتصالات والبنية التحتية متطور وكبير، فما هو متوفر في الدول المتقدمة متوفر في اليمن، بل توجد عندنا خدمات تضاهي معظم الدول المتقدمة، والبنية التحتية وصلت فيه إلى مستوى عال جداً، ومن حيث الأمن والأمان، وخذوها عني، أنا لست يمنيا، علما بأنني أشعر أنني يمني، فقد جئت إلى اليمن بحكم شغلي وعملي، وأعيش مع أسرتي: زوجتي وخمسة أطفال، ولم أشعر في أي لحظة من اللحظات بأن اليمن فيها خطورة على الحياة، ولكن الحمد الله كل شيء تمام واليمن صارت فاتحة خير علينا، لذلك أطمئن قطاع الاستثمار الدولي بأن اليمن بلد أمان، ولا يخلو من بعض المشاكل التي توجد في معظم دول العالم.

**■ الدعم المقدم من وزارة الاتصالات لـ«يمن موبايل» غير شرعي، ولولا «MTN» و«سبأفون» لما استطاعت النهوض**

**■ تحدينا القطاع الخاص أن يقدم ما تقدمه «MTN» من الأعمال الخيرية لمساندة المجتمع**

■ عملت مع «MTN – يمن» منذ تأسيسها، كيف تقيم التجربة اليوم؟

– أنا فخور بهذه الشركة، والمشاريع التي تعمل فيها بالفعل حققت هدفها، وهو خلق جسور بينها وبين هذا المجتمع الذي نعمل فيه. ونؤكد دائماً أن الربح ليس هدفاً أساسيا لنا، نحن نعمل في مشاريع متعددة تخدم المجتمع، وهذه المشاريع تستهدف فئات مختلفة نستطيع الوصول إليها من خلال مشاريعنا، وعند تحقيق ذلك فإننا سنجد كل الحب والاحترام ودعم المجتمع، فاليمن لديها موارد بسيطة، والدولة لا تستطيع بمفردها عملية التنمية، لذا يجب على القطاع الخاص أن يقوم بدوره في مساندة جهود الدولة.

■ بماذا تميزت «MTN – يمن» لتحقيق أهدافها؟

– المستوى الذي وصلنا إليه اليوم لم يأت من فراغ، جاء من ساعات عمل طويلة في جميع أقسام الشركة التي شاركت في هذا النجاح والوصول إلى هذه المرتبة المتقدمة التي وصلت إليها اليوم فهي أكبر شركة في اليمن من حيث عدد المشتركين. انزل إلى الشارع، سترى اللون الأصفر يعرف الجميع أنه يتبع هذه الشركة، فهذا يعبر عن أن قسم التسويق حقق أكثر من المتوقع منه، وصار المشترك يفكر في الانتماء إلى شركة عالمية، ويجب أن يكون جزءا من هذه الشركة، وقد انعكس في زيادة عدد المشتركين المشتركين، ونحن نطمح بالمزيد إن شاء الله.

■ كم وما شكل العمالة في شركتكم؟

– العمالة لدينا مباشرة وغير مباشرة، وصلنا إلى 850 موظفا يعملون في كافة المجالات، وهناك عمالة غير مباشرة، بالأجر اليومي، حيث يتم التعاقد معها بعقد قصير الأجل، هؤلاء يزيدون على 200 موظف، ويوجد ما يقارب 14 موظفا من خارج اليمن، وهذا يدعو إلى الاعتزاز بأن الكادر اليمني أصبح يعمل في جميع المجالات ووصل إلى المستوى المتوقع منه.

■ تُتهم شركات الاتصالات بأنها وجدت للربح فقط، ما تعليقكم؟

– نحن لم نوجد لأجل الربح فقط، بل للنهوض بهذا المجتمع الذي نعمل فيه، والذي إذا تم النهوض به فسيعود على القطاع الخاص بفوائد متعددة، حيث ستنمو احتياجاته إلى المزيد.

■ أين تقع شركتكم من المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع؟

– الأعمال الخيرية التي تقوم بها الشركة واضحة، حيث تم تأسيس مؤسسة «MTN» الخيرية والتي تكمن فكرتها في قطع 1% من أرباحنا السنوية للإنفاق على مشاريع في قمة الاحتياج، وهذه المشاريع يتم اختيارها بدقة لا نريد التحدث عنها، وهي كثيرة، لكنها تركز على المناطق الأكثر فقراً. نشاط المؤسسة يكمن في عدد من المشاريع، منها الزواج الجماعي ودعم الجمعيات الخيرية، سواء كان لدعم اليتيم أم لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة. كما تتمثل بالنهوض بالكادر التعليمي، حيث تتبنى طلابا من الفئة الفقيرة وتعطيهم فرصة للنهوض بهم.

وبصراحة، وكمدير للشركة، أنا فخور بالمستوى الذي وصلت إليه الشركة في دعم المجتمع. أنا لن أسرد أو أذكر الأعمال الخيرية التي تقوم بها، لكن هناك مشروع قريب إلى نفسي هو مشروع الفرن الخيري الذي تم في نقم، أحد أحياء مدينة صنعاء، حيث يعتبر من أنجح المشاريع الخيرية، ويقوم على فكرة بسيطة جداً، حيث يقول المثل الصيني: «لا تعطي الفقير سمكة كل يوم، ولكن علمه كيف يصطاد السمكة». وهذه الفكرة تهدف إلى التفكير بالأعمال الخيرية التي لها ديمومة، والتي تغطي مصاريفها. لا نريد أن نعطي فلوسا للفقراء بل نريد مشاريع تساعدهم على التخلص من الفقر، علماً بأن الفرن يوزع يومياً 2000 رغيف مجاناً للأسر الفقيرة.

فهذا الفرن نجح نجاحاً كبيراً، ونحن نريد أن نطبق فكرته في عدد من المحافظات، ستكون الحديدة أولها، فالفرن هناك على وشك الافتتاح.

■ ما فكرة مشروع الـ21 يوماً؟ ولماذا تحديت شركات القطاع الخاص؟

– بالإضافة إلى الأعمال الخيرية التي تقوم بها مؤسسة «MTN» الخيرية هناك مشروع الـ21 يوما من عناية MTN الذي يطبق سنوياً في جميع الدول التي تعمل بها الشركة، ويبدأ من 1-21 يونيو من كل عام، ونحن فخورون بأننا في اليمن نحصد جائزة أحسن المشاريع الخيرية، نلنا في عام 2008 المركز الأول من مجموع 21 مشغلا في 21 دولة هي قوام الشركات المؤلفة لمجموعة MTN العالمية. حيث حصلنا على جائزة مالية بـ50 ألف دولار، قمنا بالتبرع بها لصالح المتضررين من الفيضانات في محافظة حضرموت. وقبل أيام تم الانتهاء من حملة الـ21 يوماً والتي هدفت إلى تقديم خدمات اجتماعية مباشرة بالنزول والمشاركة الميدانية، وذلك لما يزيد عن 800 موظف ينفذون أكثر من 17 مشروعا خدميا تمولها وترعاها الشركة، ويتضمن برنامج الحملة العديد من الأنشطة والفعاليات، منها الحملات البيئية والصحية والرياضية والثقافية والتعليمية والاجتماعية، كحملة النظافة والتشجير وتسوية الحدائق واليوم المفتوح لرعاية اليتيم وتسوية بعض الملاعب الرياضية وحملة نظافة المساجد وحملة نظافة الأماكن التاريخية وحملة مكافحة الملاريا وحملة التوعية المرورية وحملة طلاء بعض المدارس وحملة مكافحة التدخين والكثير من الأنشطة.

تحدينا القطاع الخاص أن يقدم ما تقدمه «MTN – يمن» من الأعمال الخيري التي تعمل على مساندة جهود الدول في دعم برامج التنمية.

الندا
7
الأربعاء 8 يوليو 2009 العدد (197)
Wed. 8 July 2009
المحرر: هاجع الجحافي

# نساء نحو البرلمان
## Women towards the parliament

برعاية نادي مدريد ومنتدى التنمية السياسية كجزء من برنامج تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في اليمن من خلال الحوار المدعوم من قبل صندوق الديمقراطية التابع للأمم المتحدة

# تقرير حقوقي يدعو إلى الضغط باتجاه تطبيق الكوتا النسائية في الانتخابات المقبلة

كشف التقرير الذي أعدته مؤخراً ونفذته مؤسسة «أوام» التنموية الثقافية، بالتعاون مع مؤسسة «فريدريش أيبرت» الألمانية حول أوضاع المرأة في العام الماضي 2008، أن المرأة مازالت تعاني الكثير من الغياب والتجاهل، وتدني تمكينها في المشاركة في مختلف المجالات. ودعا التقرير، الذي تناول أوضاع المرأة من خلال خمسة محاور (الحقوق: القانونية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية)، إلى ضرورة الضغط باتجاه تطبيق نظام «الكوتا» في الانتخابات البرلمانية المقبلة وتفعيل مبادرة رئيس الجمهورية بتخصيص 15% من المقاعد البرلمانية للمرأة، وتنظيم ملتقى نسوي للمرأة يضم كافة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال خدمة قضايا المرأة لتشكيل تحالف وتكتل وطني ضاغط يسعى لتوحيد الجهود المدنية وتنسيق الخطط الرامية لتعزيز فرص وصول المرأة لمراكز صناعة القرار.

كما دعا التقرير إلى تفعيل ودعم دور المرأة في الأحزاب السياسية، ومتابعة مبادرة الأحزاب السياسية في دعم المشاركة السياسية الحقيقية للمرأة، وتمكين الحكومة للمرأة وتشجيعها لتتبوأ مناصب قيادية عليا، مع ضرورة العمل على تعليم وتأهيل وتدريب المرأة ومكافحة الأمية وتضييق فجوة التعليم بين الذكور والإناث، والحد من تسرب الفتيات من المراحل الدراسية الأولى وتشجيع الفتيات الريفيات على الالتحاق بالتعليم.

وأشار التقرير إلى أن وضع المرأة اليمنية، السياسي والاجتماعي، لا يختلف عن وضع المرأة العربية، فبرغم مشاركتها الفاعلة في الانتخابات المختلفة، إذ أصبحت تمثل 48% من سجلات الناخبين؛ إلا أنها الأدنى في مستويات التمثيل في البرلمان والمجالس المحلية والسلطة التنفيذية، فلا تتجاوز نسبة تمثيل المرأة 1%، ولا تمثل المرأة داخل الهياكل والقيادات الحزبية.

وأضاف التقرير: «ومع أن المرأة اليمنية نالت حقوقها دستورياً، ومعظم القوانين لا تميز بين الرجل والمرأة، إلا أن هناك العديد من المعوقات تحول دون مشاركة المرأة سياسياً بفاعلية، من بينها الأمية المنتشرة في أوساط النساء، والتي تصل إلى أكثر من 70%، وتدني الأوضاع الاقتصادية وحداثة التجربة الديمقراطية وضعف الأحزاب السياسية والموروث الاجتماعي الذي ما يزال اللبنة الأساسية في معوقات مشاركة المرأة السياسية، ما دفع بمنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة إلى المطالبة بتطبيق نظام (الكوتا) سعياً لتمكين المرأة سياسيا ووصولها إلى الهيئات العليا البرلمانية والسلطة المحلية ومراكز صناعة القرار، والقضاء على ظاهرة التمييز ضد المرأة، والقضاء التدريجي على النظرة التقليدية السائدة عن المرأة والتي تقصيها من مواقع صناعة القرار، وكإجراء مرحلي ينتهي العمل به عندما تنتهي الظروف ومعوقات المشاركة السياسية للمرأة».

### بينما تتفاخر الحكومة بـ2800مجندة

# لجنة المرأة تؤكد بالأرقام محدودية وتدني مشاركة النساء

تؤكد الأرقام التي احتواها التقرير الذي أعدته اللجنة الوطنية للمرأة، وسلمته مؤخرا لمنظمة «الاسكوا» بناء على التزامها بمنهاج عمل بكين 15 عاماً، أن ثمة تحديات في مجال تمكين المرأة والتوجهات المستقبلية للارتقاء بها في شتى المجالات، السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وإتاحة الفرصة أمام الجنسين للحصول على فرص عمل لتحقيق مبدأ العدالة والإنصاف في كافة القضايا، الرسمية وغير الرسمية. ومن تلك المعوقات محدودية وتدني المشاركة السياسية والتمثيل البرلماني للنساء والتفاعل مع مطلب الكوتا، وتدني مشاركة المرأة في قوة العمل، وانتشار الأمية، وارتفاع نسبة الوفيات بين الأمهات، إلى جانب عدم تصحيح بعض المفاهيم الخاصة تجاه قضية المرأة.

وبحسب التقرير فإن عدد النساء اللواتي يشغلن بعض مواقع صنع القرار تمثل بنائبة في البرلمان مقابل 300 نائب، وعضوتين في مجلس الشورى مقابل 109 أعضاء، ووزيرتين في الحكومة الحالية مقابل 36 وزيراً، وسفيرة مقابل 116 سفيراً، و38 عضوة في المجالس المحلية مقابل 7 آلاف و594 عضوا، وثمان يشغلن درجة وكيل وزارة، و83 قاضية. وكذلك نسبة النساء من قوة العمل بلغت 23.7%، ونسبة النساء من إجمالي المشتغلين 24.6%، ونسبة النساء غير النشيطات اقتصاديا 72.1%، ونسبة النساء العاملات في القطاع غير الرسمي 92.7%.

وأشار التقرير إلى أن نسبة البطالة النسوية ارتفعت من 8.2% إلى 39.5%، ونسبة النساء في النشاط التجاري 3% فقط. وأكد أن التحاق الفتيات بالتعليم الفني والتدريب المهني زاد 1% فقط خلال الفترة من 2004 وحتى 2008، بينما بلغت نسبة المعلمات في التعليم الفني والتدريب المهني 14.64%.

على الجانب تفاخر رئيس الحكومة، في كلمة ألقاها أثناء انعقاد مؤتمر المرأة مارس 2009، وأكد أن الحكومة عملت على «تمكين المرأة سياسياً من خلال زيادة عدد الوزيرات والوكيلات المساعدات ومديرات العموم في وحدات الجهاز التنفيذي، وسلك الشرطة الذي تجاوز عددهن فيه 2800 مجندة و75 ضابطة، فضلا عن 76 قاضية و414 إدارية وفنية»، منوها بدعم الحكومة لقضايا المرأة وتمكينها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إدراكا منها للأدوار الهامة والمسؤوليات التي تقوم بها في الحياة الإنساني.

# العرب والكوتا

الكثير من الدول العربية بدأ يأخذ بنظام الكوتا، مثل مصر بموجب قانون 1979 الذي خصص 30 مقعداً للنساء في المجلس التشريعي، ثم ألغي هذا القانون وأعيد العمل به عام 1990، حيث حصلت المرأة على 11 مقعداً من أصل 454. وفي الشهر الماضي أصدر البرلمان المصري قانوناً يعطي النساء 64مقعدا. أما الأردن فقد خصص 8 مقاعد للنساء من أصل 110 في انتخابات العام 2002. وأوصل المغرب 35 امرأة من مجموع 352 عضواً إلى البرلمان في انتخابات عام 2002، أي بنسبة 10.8%.

الانتخابات العراقية التي أجريت في 30 كانون الثاني (يناير) 2005 أوصلت 25% من النساء إلى الجمعية الوطنية. وكذلك الانتخابات الفلسطينية التي منحت المرأة كوتا بنسبة 20%. وهاتان النسبتان على حداثتهما هما الأعلى في المجالس التشريعية العربية، وتتفوقان على النسب الأميركية (14%) والفرنسية (11%) واليابانية (10%) والهولندية (8%). أما البلدان العربية الأخرى فنسبة تمثيل النساء في برلماناتها لا تتجاوز 2% مثل لبنان (3 مقاعد من أصل 118) وبلدان الخليج التي بدأت تباعاً توصل بعض النساء إلى المجالس النيابية والبلدية، مثل البحرين وقطر والإمارات وعمان، وأخيرا الكويت التي انضمت إلى أخواتها الخليجيات بإعطاء المرأة حقها في الانتخاب والترشح بعد معركة استمرت نحن 40 عاماً، وفوز4 مرشحات في الانتخابات الأخيرة.

# النساء واستجداء الرجال.. إلى متى؟!

إلهام الكبسي
ilhamalkibsi@yahoo.com

لا أدري لماذا تواصل النساء تقديم التمسات للرجال كي يتمكنّ من الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار!! مازلت أستغرب الجدل الدائر حول الكوتا، وتمكين النساء من مواقع اتخاذ القرار، سواء في الأحزاب السياسة أم من سلطات الدولة المختلفة؟

لا أعرف لماذا تصر النساء على الدوران حول أنفسهن؟! ولماذا مازلن يتوقعن من الرجال مناصرتهن وإعطاءهن حقوقهن!

نعم أنا مع المثل القائل: «ما حك جلدك مثل ظفرك»، والآخر الذي يقول: «لا يضيع حق وراؤه مطالب»، والثالث، وهو بالنسبة لي أكثرها فاعلية، وهو أن «الحقوق تنتزع، ولا تطالب أو تستجدى».

مازلت لا أفهم لماذا تكرر النساء أنفسهن مع كل انتخابات، ومع كل فعالية! نعم، يذهبن في الانتخابات إلى الصناديق، طوعا وكرها، لانتخاب الرجال، الذين يحرمونهن من حقوقهن، حتى تلك التي شرعها الله تعالى لهن، مثل حقهن في الميراث وحقهن في التعليم والعمل وإدارة شؤونهن الاقتصادية، ويصل بهم التدخل حد حرمانهن من حقهن في اختيار شركاء حياتهن، والبعض يقوم بتزويجهن وتطليقهن متى أراد!

نعم، لنعترف! نحن نعيش في مجتمع ذكوري يؤمن بأن الرجل حامل عيبه، ولذلك يظهر لنا البرلمان أو المجلس التشريعي بهذا الشكل، في حين أن المرشحة لا بد أن تكون «سوبر ومن»، تتوافر فيها كل الشروط، ولا بد أن تكون متعلمة وسيدة بيت وربة أسرة ونزيهة ولديها أعلى الشهادات و... قائمة لا تنتهي، ثم في الأخير لن ننتخبها، لأنها «مَرَة» ولن تحصل على ترقيتها في العمل، لأن مديرها وزميلها الرجل ينكر عليها هذا الحق.

لذا أقول للنساء باعتباري واحدة منهن: نحن أمام أكثر من تحدٍّ، وأول هذه التحديات تغيير مفاهيمنا وطرق تربيتنا، التي فيها الكثير من التمييز والتحقير والتقليل من قدرات المرأة وكفاءتها. نعم، نحن أمام تحدٍّ خلال السنتين القادمتين يتمثل في توحيد جهودنا، كيلا نرشح الرجال، نحن قادرات أمام الصناديق أن نحكم على تواجدنا في كل المجالس والمواقع، فلذا لننتخب أنفسنا ونرشح مرشحاتنا فقط، ولا نقلق على الرجال، فهم يقفون تماما مع قضاياهم، إن كانت لهم قضايا أصلاً.

نعم، لا تنتظرن من الرجال التأييد والترشيح والاختيار، فالنساء لسن قضيتهم، ولم ولن يكنّ كذلك يوما ما.

وفي يوم نحتفل فيه ببوم المرأة العالمي، علينا نحن النساء أن نراجع أنفسنا، ونحدد أولوياتنا، وأن نعمل للوصول إلى أهدافنا، وأن نكون متواجدات وشريكات في الحياة التي هي امرأة ورجل.

● – «نيوزيمن»:

# اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة

اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 640 (د7–) المؤرخ في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1952 تاريخ بدء النفاذ: 7 تموز/ يوليه 1954، وفقا لأحكام المادة 6:

إن الأطراف المتعاقدة، رغبة منها في إعمال مبدأ تساوي الرجال والنساء في الحقوق الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، واعترافا منها بأن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، سواء بصورة مباشرة أم بواسطة ممثلين يتم اختيارهم بحرية، والحق في أن تتاح له على قدم المساواة مع سواه فرصة تقلد المناصب العامة في بلده، ورغبة منها في جعل الرجال والنساء يتساوون في التمتع بالحقوق السياسية وفي ممارستها، طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قررت عقد اتفاقية على هذا القصد، وقد اتفقت علي الأحكام التالية:

● للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال، دون أي تمييز.

● للنساء الأهلية في أن يُنتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز.

● للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال، دون أي تمييز

(الديباجة والمواد: 1، 2، و3، من الاتفاقية).

## بأقلامهن

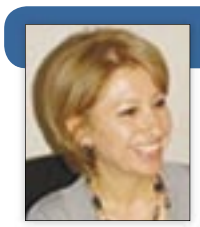

سوزان عارف×
suzan aref@yahoo.com

# لماذا يقل عدد النساء في مراكز القرار؟

ما زالت مشاركة المرأة السياسية تحتاج إلى عمل جاد، ولذا فإن من أولويات العمل تأهيل المرأة لخوض المعترك السياسي. فهل يحل نظام الحصص المشكلة ولو مؤقتا؟

إن نظام الحصص يعتبر مرحلة ضرورية في إصلاح أوضاع المشاركة النسائية في الحقل السياسي الوطني، لأنه يعتبر آلية وليس هدفا في حد ذاته، ومن خلاله نسعى إلى التطور التدريجي لمساهمة النساء على كافة مستويات مراكز القرار الإداري والسياسي.

قد يحدث في بداية تطبيق قانون تخصيص مقاعد للنساء أن تصل للمقعد من لا تستحقه، ولكن هذا لا يجعلنا نتراجع عن المطالبة بتلك النسبة، لأن مشاركة من ليست على الكفاءة المطلوبة يمكن أن يجعلها تتدرب على هذه المناصب التي ظلت بعيدة عنها، مما يكسبها قدرا كبيراً من المهارات المطلوبة.

تحديد نسبة من المقاعد للنساء هو إيمان حقيقي بأهمية دور المرأة ورغبة صادقة في أن تتم مشاركتها في العمل السياسي بتأنٍ وعلى نحو تدريجي مقبول لدى المجتمع.

الجميع يؤكد ضرورة نظام الكوتا. والنظام موجود فعلا في عدد من الدول. فهل كانت نتائجه إيجابية؟ ولماذا تحتاج له المرأة أصلاً؟ هل هذا لنقص في قدراتها؟ أم لضعف في إتقان فنون اللعبة السياسية؟ إن نظام الكوتا غير كاف، خصوصا أنه لا يصل إلى نسبة معقولة. محدودية النساء في البرلمان والمراكز السياسية القيادية يعود إلى عوامل ذاتية ملتصقة بالمرأة، لأن العديد من النساء لا يكون لديهن الاستعداد المطلوب لخوض هذا النوع من المغامرات، إضافة إلى افتقار التربية التي تتلقاها المرأة للمهارات السياسية والتي تؤهلها لدخول التجربة الانتخابية.

إذا كانت المرأة تنقصها مهارات العمل في المجال السياسي فإنها تكتسب عادة وتصقل بالممارسة. والمرأة في معظم المجتمعات العربية لم تشارك بشكل واضح في صنع القرار السياسي، لأن معظمها مازال يعتبر السياسة ساحة الرجال. لكن يجب ألا نغفل أنها تشارك بشكل غير مباشر في اختيارات وقرارات لها انعكاسات سياسية وتؤثر في شكل المجتمع وفي الأجيال القادمة ومسيرة التنمية.

إن قلة الوجود النسائي في الشارع السياسي حدث بسبب نقص المهارات لدى النساء. ليس كل من يعمل بالسياسة يحمل شهادات تخرج من العلوم السياسية. فالسياسة علم ناتج عن تجربة والسياسة هي هوية الشارع. وبالتأكيد يحتاج السياسي إلى نوع من الصقل ومهارات ترتيب الأفكار والخلفية التاريخية. والمرأة ستصقل مهاراتها بالتجربة، وإن بدأت من أصغر نقطة.

إن عدد النساء القادرات على تولي المناصب القيادية قليل قياسا بإجمالي عدد الإناث، ولا يمتلكن المؤهلات التي يحتاجها المركز السياسي. ولكن ذلك يشير إلى أن المجتمع يعاني قصورا في التعامل مع المرأة، فهناك من يرى أنها غير قادرة على اتخاذ القرار الحاسم إذا لزم الأمر، كونها تميل إلى عاطفتها.

ونرى أن عدم فوز المرشحات في الانتخابات راجع لاعتبارات تتعلق بالموروث العشائري الذي يحكم قبضته على الإنسان الشرقي. ولن يتغير الوضع في رأيه ما لم تتغير النظرة النمطية الموجودة عن المرأة. وبالتالي النساء –رغم المعوقات والتحديات– حددن المشكلة ووضعن أيديهن على العلة. فما هو العلاج؟

لا بد من البدء بسياسة حكومية خاصة تعمل على اشتراك المرأة في العمل السياسي. واعتماد كوتا نسائية لا تقل عن 30% من مراكز القرار التشريعي والتنفيذي كمرحلة انتقالية من أجل إحداث الصدمة الإيجابية اللازمة ومن ثم يكون هناك تطبيع تدريجي لإلغاء نظام الكوتا حيث إن مبدأ تخصيص الحصص ليس فيه الكثير من الديمقراطية. لكن تطبيق هذا المبدأ لا بد أن يتزامن مع عمل الهيئات النسائية للقيام بحملات لتوعية النساء بضرورة المشاركة الفعلية في العمل السياسي وعلى الخصوص ممارسة حق الاقتراع والترشيح.

إن مشكلتنا هي عدم وجود تأهيل أو تدريب للنساء للعمل السياسي أو الخدمة المدنية. وإن لم يبدأ هذا التأهيل من الصغر فلن يجدي. والحل يبدأ بالديمقراطية التي يجب تعليمها للطفل، فترتكز أسسها في ذهنه منذ نعومة أظافره على عاتق المرأة.

بوسعنا أن نتعلم من تجارب الآخرين ممن سبقونا في هذا المجال. وبشكل عام فإني أرى أن العبء الأكبر من الجهود المطلوبة لزيادة مشاركة المرأة وتعزيز دورها في الحياة السياسية يقع على عاتق المرأة ذاتها. فعلى الرغم من أنها كانت قريبة من المجتمع والقواعد الشعبية بحكم ممارستها للعمل الاجتماعي إلا أن المجتمع يتردد في إتاحة الفرصة لها للمشاركة السياسية. بالتأكيد هي قادرة على المشاركة في اتخاذ القرار السياسي بشكل مباشر ولا ينقصها سوى التخلص من الأمية السياسية والوعي بأهمية دورها. ولا بد أيضا من العمل على تغيير الصورة الذهنية لدى المجتمع.

إن المجتمع يستمد قوانينه من الموروث الاجتماعي الغارق في العادات والتقاليد والنظم التقليدية ولا يعترف بما حققته المرأة، ويراها غير قادرة على امتلاك زمام الأمور القيادية، ولذلك يجب أولا تغيير النظرة النمطية عن المرأة.

### السياسات والإجراءات:

1– توفير الدعم اللازم من قبل القيادة السياسية للمرأة، لتمكينها من الوصول إلى مراكز صنع القرار.

2– تشجيع الأحزاب السياسية على إشراك المرأة في مختلف الأطراف القيادية.

3– دعم وتشجيع تمثيل المنظمات غير الحكومية النسائية في المؤتمرات الدولية.

4– التوعية المجتمعية بأن وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار حق من حقوقها الشرعية.

5– إعداد قاعدة بيانات عن المرأة ومؤهلاتها لاستخدامها في تعيين النساء في المناصب العليا.

6– تنمية المهارات الإدارية للنساء عن طريق التدريب وإعادة التدريب.

× كاتبة وناشطة كردستانية (عن الحوار المتمدن).

المحرر: هلال الجمرة
halajamrh@yahoo.com

الاربعاء 15 رجب 1430هـ الموافق 8 يوليو 2009 العدد (197)
Wed. 15/7/1430 - 8 July 2009

### أفرجوا عنه لكن رجل المخابرات عجز عن استخراج جواز جديد يثبت شخصيته، وتساءل: ألا يمكنني أن أكون يمنيا إلاّ برسالة من الشيخ الذي رحلني إلى السعودية لغرض تضييعي لأن أمي قروية؟

# بن معيلي: وين اروح!؟ الرئيس يقول جيب ورقة من الشيخ محسن والمحاكم تقول كذلك

لم تطلق النيابة الجزائية المتخصصة حرية أحمد علي بن معيلي، المسجون منذ مايو 2001، بل أطلقته إلى سجن بمساحة جغرافية أكثر اتساعا: بضعة كيلومترات، حدودها صنعاء – مأرب، منذ 13 مايو 2001.

فرجل المخابرات المأربي، الذي قبع في السجن المركزي بصنعاء نحو 10 سنين دون تهمة واضحة، لم يكن أمرا قضائيا وجه بحبسه، بل أوامر رئيس جهاز الأمن السياسي. هو ما يزال بلا هوية وبلا وطن. وحسب قوله فقد نفى إخوانه أنه قريبهم، ورفضت المحاكم ورئيس الجمهورية والجهات المختصة في الدولة أن تصدر له جواز سفر أو تسلمه بطاقته وجوازه السابق المحجوز في مصلحة الهجرة والجوازات بالاسم الذي ظل يحمله طيلة 70 عاما (أحمد عيسى بن معيلي)، «إلا بورقة يوجه بها أخوه».

نعم، أطلق سراحه من الحبس قبل 4 أشهر، بيد أن جوازات سفره وبطاقة هويته لا يزالان لدى مصلحة الهجرة والجوازات.

بعد الإفراج عنه في السابع من فبراير الفائت، طالب بن معيلي المصلحة بتسليم جوازه وبطاقته، إلا أنها لم تلتفت له. سافر إلى أهله (قبيلة عبيدة) بمحافظة مأرب وعرض عليهم مأساته راجياً مساعدته. تحرك معه نحو 20 رجلاً من أقاربه ووجاهات المنطقة صوب منزل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في العاصمة صنعاء.

«دخلت عليه بعقير، وقبلني كربيع ودخيل لحل موضوعي مع الرئيس علي عبد الله صالح»، موضحاً عن استغاثته بالشيخ صادق الأحمر؛ قالها بلهجته المأربية بألفاظها القبلية وتعني طلب النصرة والعون في عادات القبائل. قبل الشيخ صادق «العقير» (ثور) الذي قدم به بن معيلي ومن جاءوا معه، «وطبع لنا وجهه بأن يحل موضوع جوازي وبطاقتي

● بن معيلي

مع الرئيس»، قال لـ«النداء».

قابل المستعان به (الأحمر) رئيس الجمهورية بعد شهر من دخول بن معيلي على الأول «ربيعاً» (طالباً العون). بعدها تلقى «الربيع» اتصالاً هاتفياً من سكرتير الأحمر يبشره بأن الشيخ قابل الرئيس وأن الثاني طلب منه «ورقة من الشيخ محسن بن معيلي». لكن أحمد بن معيلي قال: «لو كانت علاقتي بالشيخ محسن تمام كان ما حضرت للشيخ صادق ربيع ودخيل أولاد الشيخ عبد الله رحمه الله». وبشأن طلب الرئيس استغرب التزامه بالقبيلة وليس بالقانون: «أنا مواطن أحمل ما يثبت جنسيتي منذ عهد الإمام».

وكان أحمد علي بن معيلي قد رُحِّل إلى المملكة العربية السعودية مبكراً عندما كان عمره 14 سنة، رحله إخوانه لأسباب محض إجتماعية: «كان والدي شيخ مشايخ مأرب وتزوج بوالدتي وهي قروية أنجبت له ابنا هو أنا». قرر إخوته التخلص منه فرحّلوه إلى السعودية عام 1959 بجواز سفر يمني من المملكة المتوكلية الهاشمية باسم «أحمد عيسى بن معيلي». هذا الجواز محجوز في مصلحة الهجرة والجوازات.

ويقول إن إخوانه رفضوا أن يحمل اسم أبيهم: «نكروني خجلا بما فعلوا معي حين رجموني في السعودية وادعى أخي محمد وأخي حمد أني متّ في الطريق». ويتذكر أن والدته كانت تنوح وتقول: «اتبعت أبوعنقبة وعاد سعودي مالك سنع فيها»، كلمات بدوية تعني فقدان الولد. وأضاف: «لا أريد أن أضع صورة عقد الزواج حق أبي وأمي وصورتهما الفوتوغرافية».

لم يركن إلى الواسطات القبلية إلا بعد أن خذلته المحاكم. أحضر شهوداً من أقاربه، هم: الشيخ ناجي بن حسن بن معيلي، والشيخ سعود بن حسن، والشيخ عبد الله بن ناجي بن معيلي، والشيخ رائد بن سعود بن معيلي، وآخرون، من «عبيدة» إلى القاضي إبراهيم المستكة، رئيس محكمة مأرب الابتدائية، وأدلوا بشهاداتهم أمام القاضي لاستخراج حكم بتصحيح اسمه. ولفت إلى أن كاتب المحكمة كان قد سجل الشهادات، إلا أنه تراجع عن إصدار الحكم بعد أن جاء محسن بن حمد بن معيلي، أمين عام المجلس المحلي بمأرب، وصاح أمام القاضي: «مرة أحمد علي، ومرة أحمد عيسى... هذا قاتل، هذا مجرم»، وأخاف القاضي من إصدار الحكم. كما رفض رئيس محكمة الاستئناف الجزائية إصدار حكم إلا بورقة من مراد بن علي بن محسن بن معيلي، «رفض تنفيذ شرع الله والقانون إلا بوجود مراد». وأشار إلى أن أولاد إخوانه يلاحقون الشهود إلى الجهات الحكومية التي يأتون إليها لغرض الإدلاء بشهاداتهم ويتهمونهم بأنهم «مخربين ويعملوا لحساب تنظيم القاعدة».

أصبح عاجزاً عن فعل شيء. ويتساءل بصوت اليائس: «وين اروح!؟ أروح المحكمة يقولوا جيب ورقة من الشيخ محسن! أروح عند الشيخ صادق والرئيس يقولوا جيب ورقة من الشيخ محسن...!».

ويرى أن محنته لن تزول إلاّ بعد لقاء أولاده في مصر، الذين عجز عن ملاقاتهم بدون جواز سفره: «أولادي في مصر وبناتي ولايا. كيف يرضى الرئيس -كأب لليمنيين- على بناته في مصر بدون أب وبدون تعليم!!؟».

وناشد رئيس الجمهورية والشيخ صادق عبد الله الأحمر وأخاه حميد أن يساعدوه في استخراج جواز سفر جديد وتعويضه عن مدة الحبس الطويل التي استمرت أكثر من 8 سنوات. وناشد الشيخ عبدالمجيد الزنداني الذي يقول إنه وقف معه عند الشيخ صادق الأحمر: «كلم لي الرئيس يأمر بمنحي الجواز، أنا مشتاق لأولادي وزوجتي في مصر».

ويعتب على نكران الجميل الذي يواجهه من البلد الذي عمل لأجل أمنه عدة سنوات خارج اليمن وداخله، «وفي الأخير يقولوا إني مش يمني! هذا ظلم! أنا معي جواز سفر من عهد الإمام يثبت هويتي».

وأشار إلى أنه لا يريد إلا أن يعامل بالقانون، لا بالقبيلة، كما يريد الرئيس والواسطات التي جاءت إلى إخوانه.

ولفت إلى الدور العادل للقبيلة ولعموديها اللذين ماتت بموتهما القبيلة في مأرب: «من موت الشيخ علي بن حسن بن فهيد بن معيلي، والشيخ علي بن حسن بن جلال، ضاعت القَبْيَلة في عبيدة وفي مأرب عامة»، مستبشراً بآخرين قد يعيدون وهجها في حال عملوا بالعدل وتمسكوا به: «أتمنى أن تعود القبيلة على يد مراد بن محسن أو عبدالهادي أو ذياب أو محسن بن حمد، وأطلب أن يراجعوا أنفسهم ويرجعوا إلى الله ويكفي ظلم!».

ودعاهم إلى النظر إلى شرفهم في مصر (بناته وزوجته وأولاده، باعتبارهم «عار الجميع»): «شرفكم وبناتكم في مصر يحملون اسمكم، بنات بن معيلي شيخ مشايخ مأرب».

### ناشد البرلمان وضع حد له وإزالته من الأرض

# الأسودي يشكو موظفا في البرلمان يبسط على أرضيته ويدعي أن الراعي يدعمه

يخوض المهندس نذير الأسودي معركة لا يعرف فيها حقيقة داعمي الباسطين على أرضه. هو قال لـ«النداء» إن موظفاً في لجنة الشكاوى في البرلمان يستولي على أرضيته الواقعة خلف مبنى الأمم المتحدة في «فج عطان» منذ فترة، ويدعي أنه مدعوم من رئيس المجلس.

وأفاد بأن الموظف اتفق مع شريكه في الأرض ونقل أسرته إلى أرضية الأسودي، التي اشتراها قبل سنوات من أحمد الحسني (قائد البحرية والسفير السابق) المعارض حاليا.



● الراعي

شكا الأسودي الباسطين إلى الهيئة العامة للأراضي، وطالبهم بتمكينه من أرضه وإزالة البناء العشوائي، الذي أقامه موظف البرلمان على أرضه، فوجّه رئيس الهيئة بالتحقيق في المخالفة وإزالتها؛ لكن المسؤولين في الهيئة «لم يلتفتوا للتوجيهات وما زالوا يماطلونا في ذلك».

قبل عام ونصف، قررت هيئة الأراضي إزالة المخالفة الواقعة في أرض الأسودي، لكنهم لم يحدثوا شيئاً على الواقع. إذ ما يزال موظف البرلمان مستوليا على الأرض، «ويقول إنه مدعوم من يحيى الراعي، رئيس البرلمان، ويستغل وظيفته لابتزاز هيئة الأراضي بمذكرات رسمية صادرة عن البرلمان»، قال الأسودي.

ووفقا للأسودي فإن هذه الأرض حصل عليها أحمد الحسني بناء على توجيهات رئيس الجمهورية عام 1993، واشتراها الأسودي من وكلائه في صنعاء في 2006. بيد أن مالك الأرض المجاورة لها قام بالاستيلاء على الأرض بدعم من موظف مجلس النواب، «بمبرر أن الحسني انفصالي وكان خطأ أن صرفت له الأرض من الرئيس، وتثبت الوثائق تملك الحسني للأرض رسمياً بعقد من مصلحة الأراضي واشتريتها على هذا الأساس».

ويتساءل الأسودي عن صحة ما يرويه الموظف عن دعم رئيس البرلمان له في الاستيلاء على الأرض: «هل يعمل الراعي هذا الكلام؟ أم أن الموظف يسعى إلى تلطيخ سمعته بنهب الأراضي؟».

الاسودي ناشد رئيس مجلس النواب، يحيى الراعي، إبعاد موظف لجنة الشكاوى بالمجلس عن أرضه المغتصبة و«نفي الادعاء الكاذب عن مساندته في البسط على أرضيتي».

### الكهرباء تنقطع في الحديدة 16 ساعة والمنفذ الذي يدر على الدولة ملياراً ونصف المليار إيرادات شهرية بدون كهرباء

# نواب يهتمون بمناطقهم الخاصة

لا يهتم محمد صبّار الجماعي بما يتفوه به زملاؤه من انتقادات لإطفاء الكهرباء على العاصمة، قدر اهتمامه بانقطاع الكهرباء عن منفذ حرض، الذي يغلي من الحرارة وتعتبر الكهرباء ضرورة قصوى لأبناء المديرية. وقال إنه «ربُّ منطقتي وللكهرباء ربٌ يحميها».

كان النائب المؤتمري يصرخ بوزير الكهرباء ويسأله عن الأسباب التي تمنع وزارة الكهرباء من إدخال الكهرباء لمنفذ حرض، «الذي يعطي الدولة مليارا ونصف مليار في الشهر». كان متوترا جدا، وكان يظن أن تعيين وزير الكهرباء السابق، علي مجور، رئيسا للوزراء «فرصة سعيدة» بالنسبة للكهرباء، لكن خاب أمله وظل منفذ حرض يستعر بنار الحر دون التفات من الدولة، وكأنه لا موارد له. وناشد مسؤولي الكهرباء إنقاذ المواطنين من الموت من الحرارة، وتوفير الطاقة لجذب المستثمرين للمنطقة، التي تحصل للدولة أعلى الإيرادات.

● الجماعي

ولفت النائبان علي قوارة وعبدالرحمن المحبشي، ممثلا دائرتين في محافظة حجة، إلى معاناة المواطنين من انقطاع الكهرباء. وقال قوارة إن رئيس الجمهورية وضع حجر الأساس لمشروع كهرباء «بني حسن» بالمحافظة ونزل إعلان المناقصة له في صحيفة «الثورة» وزار الموقع رئيس البرلمان أثناء الانتخابات. هو ناشد الراعي وضع حجر الأساس مجدداً «وإنزال موتور كهرباء جديد». وإليه شكا المحبشي قطاع الريف في المؤسسة العامة للكهرباء، وأفاد بأنه زار القطاع عقب إعلان مناقصة مشروع كهرباء المحابشة وشراء المواد، لكنهم «يقولوا في كل مرة: ما فيش مواد، منذ 3 سنوات». وشبّه القطاع بـ«مثلث برمودا: أكل الأخضر واليابس».

وكشف النائب فؤاد محمد عبدالكريم، ممثل الدائرة 23 مديرية التواهي بمدينة عدن، أن المحطات في المحافظة تنتج 280 ميجاوات فيما يصل المحافظة 150 ميجاوات وأما 30 ميجاوات فإنها مؤجرة. مؤكداً أن البرنامج الاستثماري في عدن أهمل منذ 3 سنوات بسبب انقطاع الكهرباء.

وشدّد النائب محمد صالح البرعي (مؤتمر) ممثل الدائرة 167 بمحافظة الحديدة على الالتفات إلى المحافظات الساحلية وإعطائهن الأولوية في إيصال الكهرباء أو مساواتها بالمحافظات الأخرى، إذا ما أرادوا استمرار حياة المواطنين هناك. وألقى على الوزير بيتا من الشعر الشعبي:

سوى سوى يا عباد الله متساوية
ما احد ولد حر والثاني ولد جارية

وقال إن إطفاء الكهرباء في الحديدة يتجاوز 16 ساعة يومياً في هذه الأيام الصيفية الحارة والتي لا تطاق حرارتها.

### دراسة حديثة تؤكد أن نسبة الامية وصل إلى 50%

# الخصوبة السكنية في اليمن أعلى الخصوبات في العالم

■ إب: إبراهيم البعداني

دراسة علمية حديثة أن النمو السكاني في اليمن وصل إلى 3.7% ، وأن هذا النمو ناتج عن مستوى خصوبة عالية تعتبر الاعلى في العالم.

وذكرت الدراسة التي أعدها د.إسماعيل الشويط بالتعاون مع جميعة رعاية الاسرة اليمنية بمحافظة إب. أن هناك 8 مواليد يولودن أحياء لكل أمرأة في عمرها الانجابي منذ التعداد العام للسكان عام 94.

وكشفت عن ارتفاع مستوى الوفيات الخام ووفيات الرضع والاطفال دون سن الخامسة بالاضافة إلى ارتفاع وفيات الامهات بمعدلات عالية جدا.

وحسب الدراسة فإن اليمن تعاني من تدني خصائص السكان في مجالات أساسية أهمها الصحة والتعليم والتشغيل.

منوهة إلى وجود صعوبة تحسينها وقالت أن نسبة الامية وصلت إلى 50% كما أن هناك تدني في مستويات الحصول على المياه المأمونة وتدني وضع السكن والصرف الصحي وغيرها.

وأوضحت الدراسة ظهور آثار وعلامات تدل على التدهور في الطبيعة البيئية تتمثل في قلة المياه المتجددة وأتساع رقعة التصحر وانحسار الغطاء الأخضر ...إلخ. وأشارت الدراسة إلى تدني وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي وضعف مشاركتها في مجال التنمية.

واكدت أن محافظة إب تشهد أرتفاع متزايد في الكثافة السكانية حيث وصل عدد سكانها إلى اكثر من 2.400.000 مليون نسمة وأن هناك 472 شخص يسكنون في كل كيلو متر مربع في مساحة إجمالية تصل إلى (5.082كم2). من مساحة المحافظة.

# الهجمات في الفلوجة تهدد نص خطة خروج الولايات المتحدة

■ الفلوجة – العراق- رود نوردلاند

كان من المفترض أن تشكل مدينة الفلوجة المثال الذي تحتذي به المدن العراقية الأخرى، لا المثال الذي تخشى هذه المدن الحذو حذوه.

في نهاية المطاف، وبحلول السنة الفائتة، كانت المدينة التي آوت في السابق معقل المتمردين، الأكثر أماناً في البلاد كلها. فقد نجح الشيوخ السُنّة المحليون في طرد «القاعدة في بلاد الرافدين» من المدينة وإقامة الانتخابات الناجحة. وكان المهندسون الأميركيون يعملون جاهدين لإنهاء مشروع إعادة بناء ضخم، ألا وهو مصنع إعادة معالجة المياه المستخدمة، وتبلغ كلفته مائة ألف دولار، وهو مصمم ليشكل نموذجاً للتقدم المدني في العراق.

ثم بدأت سلسلة من الهجمات المقلقة بالظهور في هذا العام. وبدا أن هجوماً واحداً بالتحديد وقع في أواخر شهر مايو، يدل على إمكانية تغيّر الأحوال في المدينة نحو الأسوأ. على طريق تشهد الدوريات العسكرية المكثفة بين مخيّم المارينز ومصنع المياه المستخدمة، انفجرت قنبلة ضخمة مدفونة في التراب، ودمّرت موكباً أميركياً مصفحاً، وأودت بحياة ثلاثة مسؤولين بارزين في مشروع إعادة البناء، وبددت الآمال القائلة إن الطريق سالكة تماماً أمام مشاريع فترة السلم.

وفي حين تنسحب الجيوش الأميركية من المدن والبلدات العراقية، بشكل هذا الهجوم، وسواه من الهجمات المماثلة، نذير شؤم خاصاً بالنسبة إلى المسؤولين الذين يحسبون الفلوجة بمثابة اختبار للمدن البقية في البلاد. لقد أمسى الأمن هنا مسألة عراقية بحتة. وفي حين يقول الجيش الأميركي إن عدد الهجمات يبقى منخفضاً بشكل مشجّع، تكثر الإشارات إلى إمكانية وقوع الفلوجة مجدداً في مخالب العنف.

وكانت الفلوجة تشكل رمزاً هاماً وبارزاً للمتمردين والأميركيين. وكانت موقع المعارك الفعلية الوحيدة في الحرب في العام 2004 ولعلها شهدت على الصراع المدني الأعنف منذ معركة «هيو» التي وقعت في العام 1968 في فيتنام.

بحلول الصيف الماضي، كان فريق الإعمار في المحافظات المحلي من السفارة الأميركية يتناول العشاء في الهواء الطلق في منازل الشيوخ على ضفاف نهر الفرات. أما الآن، فيتفادى الأميركيون حتى استخدام الشارع الإساسي في الفلوجة، لأن «الأمر شكل مشكلة كبيرة مؤخراً بسبب الهجمات التي وقعت ضد بعض فرق الإعمار في المحافظات بواسطة الأسلحة الخفيفة»، وذلك وفقاً لقائد الفريق، فيل فرينش، مشيراً إلى القنابل اليدوية المدفوعة.

كان عدد المارينز يقلّ بشكل منتظم في هذه السنة في محافظة الأنبار، التي تتضمن الفلوجة، وسيرحلون تماماً عن منطقة الفلوجة بحلول يوليو. وسيبقى جزء صغير من قواتهم في مخيّم «بهاريا» خارج المدينة وقد كفوا عن القيام بدوريات مسلحة في أرجاء المنطقة.

«في العام 2008 كان الاستقرار التام يحلّ في المكان»، وفقاً لأقوال العميد صدوم طالب، وهو عضو في ميليشيا مكافحة إعادة ظهور حركات التمرد وقد اندرج الآن في شرطة بلدة شيهابي، وهي منطقة تقع خارج الفلوجة وشهدت في السابق الاضطرابات الكثيرة. وتابع قائلاً: «خلال ثمانية أشهر، لم يقع حادث واحد. وفي الأشهر الـ7 الأخيرة، يسوء الوضع شيئاً فشيئاً».

ينتظر أفراد من عائلة عراقية في حين يفتش المسؤولون في الشرطة العراقية منزلهم في مقاطعة «الجولان» في الفلوجة أثناء عملية عسكرية للبحث عن المتمردين. وكانت القوات الأميركية تضطلع في السابق بهذه المهمة، يونيو من العام 2009. تخفض القوات الأميركية عددها في المنطقة.

© c.2009 New York Times News Service

ويتنازع القادة الأميركيون في المنطقة حول هذا الاعتقاد السائد. ويقول الكولونيل ماثيو لوبيز، قائد البحرية في شرقي محافظة الأنبار: «تثبت الوقائع والإحصاءات أن المدينة أمست اليوم أكثر أماناً ممّا كانت عليه منذ سنة». ويتابع قائلاً إن حوادث العنف قد انخفضت بنسبة 20% في الأشهر الستة الأخيرة في شرقي الأنبار.

كما قال إن الهجمات الجديدة موجهة ضد القوات الأمنية العراقية عوضاً عن المارينز. «إن قادة القوات الأمنية العراقية، وبخاصة الشرطة العراقية، هي أكثر عرضة لهذه الهجمات».

وأضاف لوبيز قائلاً: «تحصد الحوادث الاهتمام الأكبر عندما تكون نادرة».

بالرغم من ذلك، كانت الهجمات مخيفة، وبخاصة مقتل الأميركيين الثلاثة الذين كان مركبهم المؤلف من إحدى عشرة مركبة آلية مصفحة ورباعية الدفع، متجهاً إلى مخيّم «بهاريا» عندما دمرت القنبلة مركبة من هذه المركبات الآلية.

بعد أسبوع، وفي 3 حزيران (يونيو)، اتجه فريق الإعمار في الفلوجة إلى اجتماع مع المسؤولين المحليين في مدينة الكرمة المجاورة التي شكلت في السابق معقلاً لـ«القاعدة في بلاد الرافدين»، وهي مجموعة المتمردين المحليين التي يقول المسؤولون في الاستخبارات الأميركية إنها بقيادة أجنبية. أطلق قناص النار على مرافق من المرافقين المارينز المكلفين بحماية الفريق، وجرحه، ولكن الجرح لم يكن قاتلاً.

وفي 20 حزيران (يونيو)، انفجرت قنبلة مخبأة في سيارة مركونة بالقرب من الكرمة وأودت بحياة ثلاثة أشخاص في دورية للشرطة العراقية كانت تمر في المكان.

قام اللواء طارق اليوسف، وهو قائد الشرطة في محافظة الأنبار، بتدبير جولة في شوارع الكرمة مؤخراً لصحافي من صحيفة «نيويورك تايمز». ولكن الجولة انتهت بعد المبنى السكني الثالث، ثم تواصلت بعد أن أمر الجنرال العشرات من القوات الأمنية العراقية في المحافظة بإخلاء الشوارع وسطوح المباني أولاً.

أثناء الجولة، اقتربت من الجنرال فجأة امرأة ترتدي الرداء الواسع، وقال ممازحاً في وقت لاحق: «ظننت في البدء أنها انتحارية». أرادت المرأة فحسب أن تنثر الحلوى المغلّفة على القوات الأمنية كما جرت العادة في العراق.

ولا يعود الجزء الأكبر من أعمال العنف إلى «القاعدة في بلاد الرافدين»، بل إلى مجموعات المتمردين المحلية، وتشمل «جيش المجاهدين» الذي أعلن مسؤوليته عن مقتل المسؤولين الأميركيين الثلاثة، و«الجيش الإسلامي في العراق». وأعلنت المجموعتان انتماءهما إلى «المقاومة الوطنية» التي تتألف من العراقيين وحسب.

في 15 حزيران (يونيو)، بدأت وحدات الشرطة العراقية في الفلوجة عملية ضد المتمردين من دون الحصول على أي دعم من المارينز؛ وحتى المستشارون التابعون إلى المارينز والعاملون إلى جانب الشرطة العراقية لم يعلموا بالأمر. وكانت تهدف إلى إلقاء القبض على 13 إرهابياً مشتبهاً به، واقتحمت المنازل في مقاطعة «الجولان» التي كانت حركة التمرد قوية فيها في السابق. وتمكنت وحدات الشرطة من إيجاد اثنين في الساعات القليلة الأولى من العملية التي ستدوم لعشرة أيام. كما قاموا بعمليات بحث عشوائية في المنازل في «الجولان».

قال أحد السكان، ويدعى «الحاج علي»: «كان الأميركيون يقتحمون منازلنا ويحطمون الأبواب؛ وكان الناس يخافون منهم»، في حين كانت الشرطة العراقية تفتش منزله. وتابع قائلاً: "أما هؤلاء الرجال، فهم أشقائي".

بدأ «الجيش الإسلامي» يوزّع المنشورات، في مايو، في أرجاء منطقة الفلوجة، وأقسم بالهجوم على «المحتلين» فحسب، لا المدنيين أو المسؤولين العراقيين، وذلك استناداً إلى الكولونيل داود سليمان حمد، وهو نائب قائد قوات الشرطة في الفلوجة. وقال: «يدّعون أنهم سيتوقفون عن استهداف الناس متى رحل الأميركيون. سبق أن اختبرنا الأمر ذاته عندما قدم لنا القاعدة الوعد ذاته».

بالنسبة إلى المسؤولين في الشرطة العراقية فإن هذا الوضع لا يعود إلى انخفاض عدد المارينز، بل إلى مسارعة الأميركيين في إطلاق سراح المحتجزين من معتقل بوكا.

يقول العميد ديفيد إ. كانتوك، وهو قائد الكتيبة رقم 134 من قوات المهام الخاصة في الجيش الأميركي التي تدير منشآت الاحتجاز في العراق، إن عمليات إطلاق سراح المحتجزين لم تتسبب بارتفاع أعمال العنف. وعلّق كانتوك قائلاً: «إنه الاعتقاد السائد، لأن تحاليلنا كلها تظهر ألا علاقة لذلك بالأمر».

أما فرينش، قائد فريق الإعمار، فقال التالي: «يشعر الجميع بالغرابة الآن لأننا في مرحلة انتقال، وكان الاعتقاد السائد أن إطلاق سراح المحتجزين في بوكا وانسحاب قوات المارينز سيساهمان في تفاقم الوضع».

وتابع قائلاً: «أميل إلى قول التالي: نعم، لقد ساء الوضع الأمني. هل زاد عدد الحوادث الأمنية؟ لا أظن ذلك». على الرغم من أن الفريق الأميركي لم يقلص نشاطاته في منطقة الفلوجة، علّق قائلاً: «لكنهم يتوارون عن الأنظار».

© c.2009 New York Times News Service

اليحرس مسؤول في الشرطة العراقية متمردا مشتبها به بعد اعتقاله في الفلوجة في محافظة الأنبار، حزيران (يونيو) من العام 2009. تخفض القوات الأميركية عددها في المنطقة.

© c.2009 New York Times News Service

# محطة «بي. بي. سي» الفارسية كبش محرقة لقادة إيران

■ لندن- جون بورنز

وفقاً لحكّام إيران الدينيين المعروفين بلقب «آية الله»، لا تكمن القوة الهجومية الأساسية التي تخطّط لإنهاء الحكم الإسلامي في بلادهم في شوارع طهران، بل في الطوابق العليا لأحد مباني Art Deco الشهيرة في وسط لندن.

والمروّجون لـ«حرب كافة الوسائل» ضد الجمهورية الإسلامية، كما وصفتهم وكالة الأنباء الحكومية، هم عبارة عن مجموعة مؤلفة من 149 رجلاً وامرأة يعملون في مقرّ هيئة الإذاعة البريطانية «بي. بي. سي» الرئيس، على مرمى حجر من شارع أكسفورد التجاري في لندن، معظمهم من المهاجرين الإيرانيين، وهم يعملون في القناة التلفزيونية الناطقة باللغة الفارسية التابع للـ«بي. بي. سي»، والذي يبثّ منذ ستة أشهر فقط، ويصل يومياً إلى مشاهدين إيرانيين يبلغ عددهم 6 إلى 8 ملايين مشاهد. وهؤلاء المشاهدين يشكلون فئة فعّالة من مشاهدي التلفزيون في إيران التي يبلغ عدد سكّانها 70 مليون نسمة.

ويقول مطلّعون في الـ«بي. بي. سي» إنّ حكم الجمهور مصدره ملف مسرّب وضعته خدمة البثّ التابعة للدولة الإيرانية، وحذّرت فيه قبل الاضطرابات المؤخرة من التهديد الذي تشكّله المحطة الجديدة.

فالتلفزيون الفارسي، كما يسمّيه العاملون في قسم الأخبار في لندن، يكمن وراء نوع جديد من الثورات حصل في طهران حيث دفعت انتخابات رئاسية متنازع عليها بعشرات الآلاف إلى الشوارع للاحتجاج على التلاعب بالأصوات في عملية إعادة انتخاب الرئيس الحالي المتشدّد محمود أحمدي نجاد.

في هذه التظاهرات، تعرّض نظام سياسي عتيق للاهتزاز بتأثير أسلحة فعّالة جديدة، ألا وهي محطات التلفزة في الخارج مثل محطات الـ«بي. بي. سي» التي تصل إلى إيران، وأدوات التشبيك الاجتماعي مثل «تويتر» Twitter، ومواقع الكترونية كـ«فايسبوك» Facebook التي تشبه اليوميات وتشكّل منتديات تنسّق عبرها الاحتجاجات، إضافة إلى أفلام الفيديو المصوّرة بالهواتف، والتي نقلت المواجهة في طهران إلى المشاهدين في العالم، وأهمّ من ذلك في إيران نفسها.

في هذا السياق، يفيد «سينا مطلبي»، الذي يشرف على العناصر التفاعلية لتغطية محطة الـ«بي. بي. سي» في قسم الأخبار في لندن قائلاً: «أصبح البلد مختلفاً تماماً الآن بفضل الإعلام الجديد».

و«مطلبي» يفهم أكثر من غيره قوة التكنولوجيات الجديدة، وتصميم الحكومة الإيرانية على قمعها. ففي العام 2003 تم زجّه إلى جانب قتلى ومغتصبين ومجرمين آخرين في سجن إيفين الشهير في طهران، بصفته كاتب المدوّنات الإلكترونية المناهض للحكومة الأشهر في إيران. تجدر الإشارة إلى أنّ آخرين كثرا ممّن يعملون في محطة الـ«بي. بي. سي» كسبوا خبرتهم الأولى بالعمل في صحف معارضة، وبالكتابة في مدوّنات الكترونية في طهران.

وكانت الحكومة قد استبعدت العديد من المحطات الإخبارية الأجنبية متّهمة إياها بالتغطية المتحيّزة. وهذه المحطات شملت الـ«بي. بي. سي» التي تبثّ بالانكليزية، و«صوت أميركا» Voice of America، والـ«بي. بي. سي» التي تبثّ في إيران بالفارسية، لغة البلاد الرسمية.

إلا أنّ محطة الـ«بي. بي. سي» الفارسية استبعدت على أنّها التهديد الأساسي، وذلك كما يرى مسؤولو الـ«بي. بي. سي»، لأنّ تاريخ بريطانيا الاستعماري أكسبها مكانة خاصة في ديمغرافية إيران الرسمية. وفي هذا الإطار، وصف حميد رضا مقدّمفار، رئيس وكالة «فارس» للأنباء، الحكومية، تغطية المحطة بـ«الحرب النفسية»، قائلاً إنّ مهمّتها كانت «نشر الأكاذيب والشائعات والوقائع المشوّهة».

في المقابل، ذهبت حتى إحدى الصحف الموالية لأحمدي نجاد، وهي «فاتان إمروز»، في ادّعائها إلى القول إنّ جون لاين، مراسل الـ«بي. بي. سي» في طهران الذي طرد من إيران في 21 حزيران (يونيو)، دفع لـ«قاتل» ليقتل ندى آغا سلطان، الشابة التي أصبحت شهيدةً بالنسبة للمحتجّين بعد تعرّضها لإطلاق نار أثناء التظاهرات ما أدّى إلى مقتلها.

وكان التلفزيون الحكومي قد أجرى مقابلات مع المحتجّين الذين قالوا إنّ المحطة الفارسية أثّرت عليهم دافعة بهم إلى الشوارع. وأفادت إحدى النساء قائلة إنّ المحطة الهمتها وابنها للخروج مسلّحَين بالقنابل اليدوية. كما ذكرت امرأة أخرى أنّ قول المحطة إنّ شرطة مكافحة الشغب اعتدت على المتظاهرين حثّها على النزول إلى الشارع حيث قالت إنّها وجدت أنّ المتظاهرين لا الشرطة هم مَن كان «يعتدي على الناس بالضرب».

هذه المزاعم ترسم ابتسامات السأم على وجوه العاملين في المحطة في لندن.

فيشير روب باينون، المدير المؤقت لمحطة الـ«بي. بي. سي»، قائلاً: «ما كنت لأنجز عملي على أكمل وجه إذا كنا نحرّض على أيّ شيء ذات طابع سياسي». وباينون استخدم منذ عامين لإنشاء المحطة، وتدريب طاقم العمل مَن الإيرانيين والأفغان الذين سيديرونها في نهاية المطاف.

ومع أنّ برامج الإذاعة والتلفزيون باللغة الأجنبية في خدمة العالم الخاصة بالـ«بي. بي. سي» تنال تمويلاً من وزارة الخارجية البريطانية، وهي عادة تعود إلى أيام الإمبراطورية، تبقى هذه البرامج خاضعة، مثلها مثل عمليات الـ«بي. بي. سي» كافة، إلى ميثاق المؤسسة، وشروط الاستقلالية وعدم الانحياز الخاصة بها. يُذكر أيضاً أنّ المحطة الفارسية التي تصل أيضاً إلى الناطقين باللغة الفارسية في أفغانستان وطاجيكستان تتمتّع بميزانية سنوية قدرها 25 مليون دولار.

يرى باينون، خرّيج كامبريدج البالغ من العمر 51 عاماً، أنّ عدم الانحياز اكتسب أهمية خاصة أثناء الاضطرابات في إيران. فكان لا بدّ من إجراء مقابلات مع مناصري أحمدي نجاد كلما سنحت الفرصة، مهمة صعّبها حظرٌ حكوميٌّ يمنع تصريح المسؤولين للمحطة بحسب ما جاء على لسان باينون. فغالباً ما يتمّ الوقوف عند رأي الحكومة في وكالات الأنباء الرسمية أو الصحف الموالية للحكومة.

سيطرت التطورات السياسية في طهران على نشرة أخبار اعتيادية مدتها نصف ساعة، بالرغم من التوقف لبثّ تقرير عن سياسة أميركية جديدة خاصة بالتفجيرات في أفغانستان، وتقرير الطقس في إيران وأفغانستان. ويُشار إلى أنّ العديد من القصص الواردة من إيران رافقتها أفلام مصوّرة بالهاتف الخلوي ومرسلة عبر البريد الالكتروني إلى المحطة من طهران.

يقول الخبراء في شؤون إيران الذين راقبوا برامج المحطة على الانترنت إنّ المحطة نجحت في مهمة صعبة، مقدّمين شرحاً محتدماً للتطوّرات التي أدّت إلى انشقاقات عميقة في ما بين الإيرانيين. في هذا الإطار، يعتبرون أنّ محطة التلفزيون الجديدة عرفت انطلاقةً أفضل من تلك التي عرفتها البرامج الإذاعية للـ«بي. بي. سي» باللغة الفارسية التي بدأ بثّها في العام 1941، والتي أقرّت الـ«بي. بي. سي» بأنّها استُعملت للترويج للمصالح الاستراتيجية البريطانية في إيران أثناء الحرب العالمية الثانية.

ويفيد علي أنصاري، أستاذ الدراسات الإيرانية في جامعة القديس أندروز في اسكتلندا، قائلاً: «إنهم شديدو الحذر، يذكرون المشاهدين بما يمكنهم إثباته، وما لا يمكنهم إثباته، ومن أين يأتون بمصادرهم»، علماً أنّ والد أنصاري كان دبلوماسياً في عهد الشاه محمد رضا بهلوي.

يضيف أنصاري: «ولا يسمحون للناس أن يستعينوا ببرامجهم لذمّ أخصامهم، وهذا أكثر مما يمكن قوله عن المحطة الرسمية في إيران. والمثير للسخرية هو أنّ هذه البرامج تخضع لمثل هذه الهجمات القاسية لأنّ الإيرانيين يرونها موضوعية وغير منحازة».

مع تسارع الأحداث في إيران، زادت المحطة مدة بثّها اليومي من 8 ساعات إلى 11 ساعة، لتقفل بذلك عند الواحدة بعد منتصف الليل بالتوقيت الإيراني. وأشارت روكسانا شابور، المتحدثة باسم المحطة، إلى سيل من الاتصالات التفاعلية مع إيرانيين في ذروة الاحتجاجات. فالمحطة تلقت ما يصل إلى 10 آلاف بريد إلكتروني في اليوم، وما معدّله 6 أفلام مصوّرة في الدقيقة من أشخاص يسجّلون الاحتجاجات.

أما موقع المحطة على الانترنت، www.bbcpersian.com، فسجّل بدوره 3 ملايين دخول في اليوم بعد الانتخابات.

وعلى شاكلة المحطات الأجنبية الأخرى، تبعث الـ«بي. بي. سي» ببرامجها إلى الصحون اللاقطة التي تعلو سطوح آلاف المباني في أرجاء إيران. وهذا الأمر بحدّ ذاته يشكّل تحدياً للحكام الدينيين الذين منعوا منذ فترة طويلة الصحون اللاقطة معتبرين إيّاها منافية للدين الإسلامي. ولكنّهم تخلّوا عن التنفيذ باعتباره غير عمليّ وخطير سياسياً، وذلك نظراً إلى الشعبية الواسعة التي يتمتّع بها التلفزيون الأجنبي.

عوضاً عن ذلك، قامت الحكومة بمحاولات جديدة للتشويش على موجات المحطة الفارسية، وذلك مذ بدأ عدّ الأصوات ليلة الانتخابات. لكنّ معظم الجهود باءت بالفشل إلى الآن، إذ حوّل المهندسون في الـ«بي. بي. سي» الموجة إلى قمرين صناعيين إضافيين يصعب التشويش عليهما وفقاً لهم.

ناهيك عن ذلك، تمّ طرد مراسلي الـ«بي. بي. سي» من إيران، الواحد تلو الآخر، مثلهم مثل مراسلين في وسائل إخبارية غربية. ولم يُسمَح للمحطة الفارسية بتعيين مراسلين لها في طهران، في حين أنّ تلفزيون وإذاعة الـ«بي. بي. سي» الناطقتين بالإنكليزية منعتا مذيعيهما في طهران من الظهور على المحطة الفارسية، في محاولة لحمايتهما من عدائية الحكومة الإيرانية تجاه المحطة الجديدة.

في السياق هذا، قال جون سيمبسون، مراسل الـ«بي. بي. سي» المعروف، إنه لقي ترحيب الأبطال في شوارع طهران حينما علم الناس بأنّه من الـ«بي. بي. سي»، ولا لأنّ الناس تعرّفوا إليه، بل بسبب تحمّسهم للمحطة الفارسية.

وأضاف سيمبسون قائلاً، في تقرير إذاعي إبّان عودته من طهران، إنّ حكّام إيران الإسلاميين اعتقدوا لسنوات أنّ الـ«بي. بي. سي» جزء من محاولة بريطانية أشمل للتلاعب بالأحداث في البلاد.

واعتبر أنّ «السخرية الأكبر بلا شك هي أنّه بفضل خدمة التلفزيون باللغة الفارسية، عادت الـ«بي. بي. سي» لتتمتّع بتأثير هائل في إيران مجدداً، كما لطالما اعتبر المتشددون في البلاد».

© c.2009 New York Times News Service

# توخي الأمان في مجال البحوث السرطانية

بقلم: جينا كولاتا

تشتمل المنح، التي قدّمها المعهد الوطني للسرطان مؤخراً، على تمويل دراسة حول ما إذا كان الأشخاص الذين يتجاوبون أكثر من غيرهم مع الأطعمة الحسنة المذاق يواجهون صعوبات أكبر للمثابرة في حمية غذائية. وستقيّم دراسة أخرى برنامجاً على شبكة الإنترنت يشجّع العائلات على اختيار أطعمة ذات منافع صحّيّة أكبر.

وتموّل منح كثيرة أخرى بحوثا بيولوجيّة يُستبعَد أن تخترق آفاقاً جديدة. وعلى سبيل المثال، يُطرَح سؤال في أحد المشاريع حول ما إذا كان اكتشاف مختبري متصل بسرطان القولون ينطبق أيضاً على سرطان الثدي. ولكن حتّى لو كان الأمر كذلك، فلا وجود حتّى الآن لعلاج يستغل هذا الاكتشاف.

لقد أنفق معهد السرطان 105 مليارات دولار منذ أن أعلن الرئيس ريتشارد نيكسون الحرب على داء السرطان في العام 1971. وصرف المجتمع الأميركي للسرطان، الذي يعتبر الممول الخاص الأكبر للبحوث السرطانيّة، زهاء 3.4 مليار دولار على منح تمويل بحوث منذ العام 1946.

إلا أن الحرب على السرطان تسير بوتيرة أبطأ مما توقعه الكثيرون، ولم تطرأ إلا تغيّرات طفيفة في نسبة الوفيات خلال السنوات الأربعين التي تفصلنا عن بداية الحرب على المرض.

ويتفق العلماء على أن نظام منَح تمويل البحوث بحد ذاته يعتبر من المعوّقات الأساسيّة، إذ إنه تحوّل إلى ما يشبه برنامج التوظيف وإلى وسيلة تؤمّن استمراريّة المختبرات على مرّ الأعوام، وسط إدراك أنّ الأضواء ستسلّط على مشاريع صغيرة، يُستبعَد أن تؤدي إلى أي خطوات ملحوظة في اتجاه معالجة السرطان.

وأعلن الدكتور روبرت س. يانغ، وهو مستشار في مركز «فوكس تشايز» السرطاني في فيلادلفيا ورئيس مجموعة مستقلة تحمل اسم «مجلس المستشارين العلميين» وتعطي التوصيات لمعهد السرطان: «ليست هذه الهبات سخيفة، لكنّ الأرجح ألا ينتج عنها إلاّ تطوّر تدريجي».

واختار الناقدون مشاريع من هذا القبيل لأنها متردّدة حيال المجازفة لتنفيذ اقتراحات قد لا تتكلّل بالنجاح، بالنظر إلى قلة المبالغ المتوافرة لتمويلها. ويحدّد يانغ وآخرون المشكلة قائلين إن المشاريع التي قد تؤدي إلى قفزة نوعيّة في مجال الوقاية من السرطان ومعالجته، غالباً ما تأتي بأعداد كبيرة جدّاً، لأنّ نجاحها غير مضمون على الإطلاق. في الواقع، بات من المتعارف في أوساط الباحثين السرطانيين أن بعض الاكتشافات التي قد تغيّر قوانين اللعبة تتّصل بمشاريع ستبوء على الأرجح بالفشل، فتُحرَم لهذا السبب من التمويل الفدراليّ، ما يحثّ الباحثين على بذل قصارى جهدهم لضمان استمراريّة عملهم.

ولنأخذ على سبيل المثال حالة دواء أحدث تحوّلاً ويُستعمَل لعلاج سرطان الثدي. وقد استند إلى اكتشاف قام به الدكتور دنيس سلامون من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، مفاده أن أنواع سرطان الثدي القوّي غالباً ما تنطوي على نسخ متعدّدة من بروتين معيّن يحمل اسم «إتش. إيه. آر2-»، وقد حثّ الأمر على تطوير جسم مضاد يدعى «الهيرسيبتين» لصدّ مفعول هذا البروتين.

واليوم، تعتبر الإنذارات المتصلة بالسرطان لدى النساء اللواتي يسجّلن فائضاً في بروتينات «إتش. إيه. آر2-» من بين الأفضل بعد أن كانت الأسوأ في الماضي. ولكن عندما أراد سلامون أن يطلق بحثه هذا، كان الرفض من نصيب طلب منحة التمويل الذي قدّمه. ولم ينجح في الحصول على منحة إلا بعد أن ساعدته زوجة مريض ممتنّة على نيل المال من شركة مستحضرات التجميل «ريفلون».

إلا أن الدراسات الشبيهة بتلك المتصلة بالطعام اللذيذ تحصل على تمويل. وتستند هذه الدراسة، التي حصلت على منحة تمويل بقيمة مائتي ألف دولار لمدة سنتين، إلى فكرة مفادها التالي: بما أن البدانة متصلة بزيادة خطر الإصابة بالسرطان، قد يؤدي فهم السبب الذي يصعّب خسارة الوزن إلى اكتشاف سبل أفضل للتحكّم بهذا الأخير، فيتراجع بذلك عدد الإصابات بالسرطان.

ويقول برادلي م. أبلهانس، وهو أستاذ معاون في مجال العلوم الطبية الأساسية وعلم النفس في جامعة أريزونا: «كان هذا أول طلب منحة أقدّمه على الإطلاق، وقد نال موافقة منذ المحاولة الأولى». ويضيف قائلاً إنه كان يدرك أن بحثه لن ينجح في معالجة السرطان، لكنه يأمل «أن يوفر معلومات قد تساعد بشدّة على إيجاد استراتيجيّات وقاية أكثر فعاليّة».

وحتّى أنّ المسؤولين الفدراليّين في المسائل المتعلقة بالسرطان الأعلى شأناً يقولون إن تغيير النظام السائد ضروريّ.

ويشير الدكتور راينارد س. كنغتون القائم بمهام المدير في معهد «ناشيونال إنستيتيوتس أوف هلث» الذي يضم معهد السرطان، قائلاً: «لدينا نظام يعمل جيداً بشكل عام ويجيد استبعاد ما هو سيّئ، ونحن لا نموّل البحوث السيّئة». ويتابع قائلاً: «لكن بعد الإقرار بذلك، نعترف أيضاً بأن هذا النظام قد يحول على الأرجح دون تمويل بحوث قد تؤدّي فعلاً إلى إحداث تحوّل».

ويعتمد مجتمع السرطان الأميركي الخاص منهجيّة تتوخى القدر ذاته من الحذر. وقد عمد السنة الماضية إلى توزيع منح تمويل بحث جديدة بقيمة 124 مليون دولار، مع العلم أن بعض المال صدر عن واهبين كبار، إلا أن القسم الأكبر منه نتج عن مناسبات تمّ تنظيمها على غرار سباقات ماراثون المشي والهبات الخيريّة.

وأعلن الدكتور أوتيس و. براولي، رئيس الشؤون الطبية في مجتمع السرطان، أن الحذر الكبير يطغى على الجهود المبذولة كافة في مجال البحوث السرطانيّة.

وصرّح براولي قائلاً: «تقوم المشكلة في مجال العلوم على أن الطريقة التي نمضي فيها قدماً تستند إلى معايير ضيّقة، وعلى الامتثال لما يفعله الآخرون. ولا يريد أحد أن يموّل أفكاراً جديدة وخارجة عن المألوف».

وأشار إلى أن مشكلة الحصول على المال، لتنفيذ مشاريع مبتكرة إنّما غير مأمونة، تفاقمت في السنوات الأخيرة. وتزايد عدد العلماء الذين يطلبون منح تمويل، وقد ظهروا في القطاع في التسعينات، عندما تضاعفت موازنة معهد «ناشيونال إنستيتيوتس أوف هلث» قبل أن تعود لتتراجع في ما بعد.

ويزيد هذا من حذر عدد كبير من الباحثين حيال الاقتراحات التي يقدّمونها للحصول على هبات، لأنهم باحثون يحتاجون إلى منح التمويل، لسبب لا يقتصر على تشغيل مختبراتهم، إنما يقوم أيضاً، في بعض الأحيان، على ضمان استمرارهم في مناصبهم في الكلّيّات. ويزداد حذر اللجان الناقدة حيال منح أموال نادرة مقابل اقتراحات محفوفة بالمخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات البر والإحسان التي ساعدت بعض الباحثين على اختبار أفكار غير تقليدية تعاني اليوم مشاكل ماديّة، كما وأن التقدّم التكنولوجي زاد من كلفة متابعة البحوث.

«لا يحب العلماء التحدّث عن الأمر علناً»، لأنهم يخشون أن تعتبر ملاحظاتهم ثورة غضب في وجه معاهد الرعاية الصحية التي تدعمهم، على حد تعبير الدكتور ريتشارد كلاوسنر، وهو المدير السابق للمعهد الوطني للسرطان.

لكن كلاوسنر أضاف قائلاً: «ما من حديث أجريته يوماً في حياتي عن نظام منح تمويل البحوث إلاّ وسادَ فيه توافق مذهل حول كونه غير مجد. وتعتبر هذه خسارة مريعة لفرصة متوافرة أمام العلماء والمرضى والوطن والعالم».

لقد باشر معهد «ناشيونال إنستيتيوتس أوف هلث» في «اختبارات تجريبيّة» ليرى إن كانت هناك طرق أفضل للحصول على تمويل للمشاريع المحدثة، وفقاً لما أفضى به كنغتون القائم بمهام مدير المعهد.

وهي تشمل «جوائز ريادية» بدأ المعهد يمنحها في العام 2004 لقاء «أفكار قادرة على التأثير بشدّة، قد لا تكون محدثة إلى هذا الحد، أو ربما تمتد على مجالات شديدة الاختلاف أو تكون في مراحل مبكرة جدّاً تحول دون تخطيها بنجاح لعملية المراجعة التقليديّة للقطاع». ولا تزيد نسبة مقدّمي الطلبات الذين يحصلون على تمويل عن ثلاثة إلى خمسة في المائة. وقرر المعهد المذكور الآن أن يضع مبلغ 25 مليون دولار جانباً «لمنح التمويل من فئة «آر 01» القادرة على إحداث تغيير»، واصفة إياها بأنها «اقتراحات بحوث استثنائية بحداثتها ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها وتفرّدها وابتعادها عمّا هو تقليديّ، وقد تحدث انقلاباً في المعايير الأساسيّة السائدة أو تؤدّي إلى نشوء معايير أخرى».

وقد وصل 700 اقتراح تقريباً، لكن التوقعات تشير إلى أن عدداً قليلاً منها فقط سيحصل على تمويل، وفقاً للدكتور كيث ر. ياماموتو، وهو عالم أحياء جزيئية ونائب عميد تنفيذي في كلية الطب في جامعة كاليفورنيا في سان فرانسيسكو ورئيس معاون للّجنة التي راجعت الاقتراحات.

وأضاف ياماموتو: «بالنظر إلى الطلبات التي قرأتها حتى الآن، هناك فعلاً بعض الاقتراحات المذهلة».

وقد وردت أيضاً مبالغ مالية جديدة من حزمة التحفيزات الاقتصاديّة التي قدّمها الاحتياطي الفدرالي وصادق عليها الكونغرس، وهي تمنح معهد «ناشيونال إنستيتيوتس أوف هلث» مبلغ مائتي مليون دولار لـ«منح تمويل البحوث المثيرة للتحديات» التي تمتد على سنتين أو أقل.

إلا أن معهد «ناشيونال إنستيتيوتس أوف هلث» تلقى زهاء 21 ألف طلب على 200 منحة تمويل مثيرة للتحديات ويقر الباحثون الذين قدّموا هذه الطلبات بأنه لا أمل كبيراً لديهم للحصول على المال.

وأفضى الدكتور تشي دانغ، وهو أستاذ في الطب والعلم الحيوي الجزيئي وعلم الأورام في كلية الطب داخل جامعة «جون هوبكنز» في ماريلاند، قائلاً: «لقد قدّمت طلباً على منح التمويل المثيرة للتحدّيات هذه، شأني شأن من تبقى من الزملاء. إلا أن عدد الطلبات يزيد بكثير عن حجم الأموال المعروضة».

لقد اكتشف بعض العلماء المحنّكين طريقة لحل الأزمة القائمة بطريقة ما. إنهم يجرون التجارب المحفوفة بالمخاطر عبر سحب الأموال من منح التمويل المقدّمة لهم.

وكشف ياماموتو قائلاً: "بطريقة ما، يعتبر النظام مشفّراً"، ما يخوّل الذين يدركون ثناياه أن يغضوا النظر ويقوموا ببحوثهم الخاصّة في الخفاء.

وتابع كلاوسنر قائلاً إن اكتشافات عظيمة تمّت بتمويل من معهد «ناشيونال إنستيتيوتس أوف هلث» بدون أيّ تلاعب بالنظام.

لكنه أضاف قائلاً: «أعتقد في الواقع أن الأمر تمّ، بشكل عام، بالرغم من وجود نظام المراجعة، وليس بسببه».

© c.2009 New York Times News Service

المحرر: شفيع العبد
Shfm733@hotmail.com

الاربعاء 15 رجب 1430هـ الموافق 8 يوليو 2009 العدد (197)
Wed. 15/7/1430 - 8 July 2009

## رمية تماس

### رقعة العذري!!

بطولة غرب آسيا للشطرنج، للرجال والسيدات، التي استضافتها صنعاء خلال الفترة 23-30 يونيو 2009، شهدت احتكاراً قطرياً للألقاب. ففي فئة الرجال فاز محمد ناصر السيد باللقب بعد كسر التعادل مع مواطنه محمد المضيحكي، وفي فئة السيدات تمكنت مواطنته جوشن (زوجة المضيحكي) من الفوز باللقب؛ ليتأهل البطلان مباشرة إلى نهائيات كأس العالم!

البطولة شهدت، كعادة الاتحاد العام اليمني للشطرنج، سيطرة لرئيس الاتحاد، عبدالكريم العذري، على كل الأمور، بدءاً من التهيئة وصولاً إلى إدارة البطولة، دون إتاحة الفرصة لبقية الأعضاء، الذين غاب معظمهم عن الحدث. بل إنه أجاد توزيعهم على اللجان التنظيمية والتحكيمية والمالية، دون أن يتواجدوا، كما هو حال عبدالله باسنبل واحمد القردعي!

المضحك أيضاً في بطولة غرب آسيا هو استمارات تسجيل النقلات من قبل اللاعبين أو ما يعرف بال«سكورشيد» أو ورق اللعب، والتي هي خاصة ببطولة الرئيس الصالح الدولية الثامنة للشطرنج! فهل وصلت الأمور إلى هذا الحد وعدم القدرة على طباعة أوراق لعب خاصة بالبطولة كما هو معمول به في كل بلدان الدنيا إلا في «إمبراطورية العذري». أحد الخبثاء علق على ذلك بالقول إن "العذري متفائل ببطولة الصالح، وهي تعويذته الدائمة"!

التساؤل: إلى متى سيبقى أعضاء الاتحاد يدورون في فلك «المداهنة» والسكوت إزاء ما يحدث؟ وهل سينتصرون لأنفسهم، كون عشاق اللعبة لم يعودوا يعلقون عليهم أي أمل في إحداث نقلة نوعية في عمل مؤسسي يسكن الآم اللعبة وأوجاعها؟ ترى هل سينتصرون لأنفسهم؟ مجرد تساؤل!

## أوف سايد!

### نهائي فضائحي!!

انتهى دورينا دون أن يكتمل! ليس في ذلك لغز بقدر ما هي حقيقة تجلت في ملعب المريسي في النهائي الذي جمع بين فريقي أهلي صنعاء وهلال الحديدة لتحديد بطل الدوري، حيث انتهت المباراة قبل نهاية شوطها الأول بسبب أحداث الشغب التي عمت أرجاء الملعب، حتى المقصورة الرئيسية للملعب لم تنجُ هي الأخرى ونالها نصيبها. سبب كل ذلك ركلة جزاء احتسبها حكم المباراة خلف اللبني، الذي أثار قرار إيكال إدارة المباراة له أكثر من علامة استفهام، كونه موقوفا على خلفية أحداث الشغب التي شهدتها مباراة شعب حضرموت وضيفه رشيد تعز وكان حكمها!

المهم أن النهائي لم يكتمل، وتبادلت قيادتا الناديين الاتهامات داخل المقصورة وأمام قيادة وزارة الشباب والرياضة التي كانت حاضرة.

عموماً استطاع الاتحاد العام لكرة القدم، ممثلاً بلجنة مسابقاته، أن ينتصر لنفسه وللائحة قبل رحيله، وقدم نفسه للجمهور الرياضي على أنه قادر على احترام اللوائح والعمل بها متى أراد ذلك، فقد أقرت لجنة المسابقات، برئاسة عبدالمنعم شرهان، رئيس اللجنة القانونية، وفي ظل غياب رئيسها الدكتور نجيب العوج، بعد وقوفها أمام تقريري حكم ومراقب المباراة النهائية، وما شهدته من أحداث مؤسفة، وبالرجوع إلى لائحة المسابقات - المادة 54، احتساب نتيجة المباراة 3/ صفر لصالح هلال الحديدة، وبذلك يكون الهلال بطلاً للدوري، إضافة لعدد من القرارات:

نقل خمس مباريات لأهلي صنعاء إلى ملعب ذمار ،وحرمان حمود العلفي ورضوان السنباني من دخول الملاعب ومرافقة الفريق داخلياً وخارجياً لمدة عامين، وإيقاف المدرب محمد اليريمي وعبدالوهاب الزرقة وعبدالله عقبات لمدة عام. وألزمت لجنة المسابقات أهلي صنعاء بتحمل نفقات المباراة النهائية والتكريم.

تلك هي قرارات لجنة المسابقات والتي وافقت عليها اللجنة الإدارية والطوارئ. والسؤال: هل كانت ستتخذ مثل هذه القرارات لو لم يكن «هلال العيسي» طرفاً في الموضوع؟

### لهذه الأسباب هبط ناديا حسان وشعب حضرموت!!

# انشغال المحافظين بالخطابات الرنانة.. وأشياء أخرى!!

■ المحرر الرياضي

هكذا هو الدوري اليمني لكرةٍ القدم، يبدأ متأخراً وينتهي متأخراً عن نظيراته في بلدان العالم، بل إنه قد نال وبشرف رفيع لقب «أطول دوري في العالم». على أن الملاحظ في المواسم الأخيرة، وحتى نكون أكثر واقعية، فإنه منذ ولوج المشائخ إلى مبنى «جول» بات البيع والشراء ظاهرة تتحكم في نتائج الفرق وتتحكم في الهبوط تحديداً وتحدد مصير الفرق الهابطة. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن قيادات في الاتحاد اليمني العام قبلت على نفسها أن تمارس دور «الدلال» وسخرت مواقعها لخدمة أندية معينة تحظى بثقل سياسي منحها نفوذا رياضيا حتى وإن كانت سيرتها الذاتية خالية من ممارسة الرياضة!

وقد كانت الأسابيع الأخيرة مساحة للتباري وفتح الباب للتواطؤ أمام الراغبين وبمباركة رسمية، ولم يجدوا صعوبة في تمرير رغباتهم في ظل إداريين وحكام وإعلاميين لم يتوانوا عن الوقوف إلى جانب المشائخ وشرعنة أخطائهم وتجاوزاتهم التي طفح بها كيل كرة القدم!

لا أقصد نادياً معيناً أو شخصية بذاتها بقدر ما هي ظاهرة باتت تسود في ملاعبنا، مع إيماني المطلق بأن الفرق الأربع التي هبطت إلى دوري المظاليم لم تكن الأسوأ في الدوري، كما أن من حالفهم حظ «المشائخ» في البقاء في الأضواء لم يكونوا الأفضل كذلك، بل إن العملية برمتها قد خضعت لمعايير غير أخلاقية ولا رياضية تحكمت فيها نزوات وأهواء شخصية.

● الميسري ● الخنبشي

الهابطون هم: شعب صنعاء، رشيد تعز، حسان أبين، وشعب حضرموت.

وسنحاول في هذه العجالة السريعة، إضافة إلى ما سبق، أن نعرج على أسباب هبوط فريقي حسان وشعب حضرموت، والتي قد يتفق معنا البعض ويختلف البعض الآخر حولها!!

بانتخاب المحافظين وبنهاية الانتخابات سارع بعض الزملاء إلى إطلاق وصف «المحافظ الرياضي» على عدد من المحافظين، وإن كان محافظ محافظة أبين احمد الميسري قد ناله نصيب الأسد من أقلام الزفة والذين اجتهدوا لإلصاق اللقب بالرجل بمناسبة وبدون مناسبة!

احمد الميسري وسالم الخنبشي لم يبذلا جهداً تجاه الرياضة في محافظتيهما الزاخرتين بالمواهب والحافلتين بتاريخ رياضي مشرف، وتناسيا في زحمة انشغالاتهما وملاحقاتهما لناشطي الحراك السلمي والزج بهم في السجون وقمع المهرجانات السلمية، أن هناك أندية تمثل محافظتيهما في دوري الأضواء!

لعل احمد الميسري لم يبال عندما وصل إلى مسامعه أن أحد لاعبي حسان باع «بقرته» من أجل إنقاذ فريقه من ضائقة مالية كادت تتسبب في عدم سفر الفريق إلى إحدى المحافظات لخوض مباراة هناك ضمن جولات الدوري. بل لعله عند وصول الخبر إليه كان ذاهباً لاجتماع لجنته الأمنية لمناقشة الترتيبات لمنع إقامة مهرجان سلمي، ووصل طريقه دون اكتراث لما يعانيه حسان. بل لعله نسي أيضاً أن معظم لاعبي حسان بدون وظائف ويلعبون مقابل رواتب ضئيلة جداً من ناديهم، هي أقل بكثير مما يحصل عليه لاعبون في أندية الدرجة الثانية!

سالم الخنبشي، محافظ حضرموت، لم يكن أحسن حالاً من «صاحبه»، فهو لم يكن يعلم أن معاناة فريق الشعب، الممثل الوحيد للمحافظة في الأضواء، قد بدأت منذ وقت مبكر في دور الذهاب، ولم يكن يدرك أيضاً أن الفريق تعاقب على تدريبه ثلاثة مدربين (التنزاني جمهوري موسى، خالد بن بريك، المصري مصطفى حسن). بل لعله أيضاً لم يدر أن الشعب توقف عن اللعب في بداية الدوري جراء الفيضانات التي اجتاحت حضرموت ودمرت أجزاء من ملعب بارادم بالديس. لعله كان مشغولاً بإجراء اتصالاته، حسب النكتة المتداولة، «اتصرف»، «انتبه انا جاي»! أو لعله مشغول بالتفكير في إيجاد آلية تحرم المهرجانات والاعتصامات بالمكلا!

صدقوني، إن غياب السلطة المحلية بمحافظتي أبين وحضرموت عن أوضاع الرياضة ووضع المعالجات اللازمة لها يعد السبب المباشر في هبوط الأندية هناك!

لو أنهم تعاملوا مع الموضوع بنفس الحماسة التي يواجهون بها المهرجانات والمسيرات، أو بنفس الحماسة التي تعامل بها محافظ أبين مع موضوع «إذاعة أبين» وإصراره على أحقيته في تعيين مديراً لها، لكانت النتائج غير الهبوط!

هبط ناديا حسان وشعب حضرموت، فماذا ستصنع السلطات المحلية هناك؟ أم أنها ستمارس نفس الدور: دور «المتفرج»؟!

## حديث الأربعاء

شفيع محمد العبد

### التلال وجمعيته العامة!

«عندما هبط التلال قلتِ حينها: آخر شيء يضرب من الزمن الجميل، وفعلاً أنا شخصياً فوجئت بهبوط التلال. التلال ناد عريق كغيره من الأندية، كالوحدة وشمسان وغيرهما؛ لكن إذا كانت هذه الأندية قد واجهت بعض الأحيان مشاكل إدارية مش مشاكل فنية، التلال يبدو لي أيضاً عندما هبط هبط لأسباب تنظيمية وانتقال الرعاية والاهتمام بالنادي من يد إلى يد، ولأسباب أيضاً سياسية. وللأسف عندما تدخل السياسة في مجال الرياضة تخرّب ولا تفيد». ذلك ما قاله الدكتور ياسين سعيد نعمان، أول رئيس لنادي التلال، في مقابلة أجريتها معه ونشرتها «النداء».

التلال -تاريخياً- هو عنوان الرياضة اليمنية، ليس بعمادته لأنديتها فحسب، وإنما بإنجازاته ونجومه الذين مازالوا يتربعون على عرش النجومية، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: عزام خليفة، ابوبكر الماس، شرف محفوظ...

ومن هذا المنطلق فالحالة التي وصل إليها النادي لم ترض أحداً، وأثارت مخاوف الجميع، ولا أقصد هنا شبح الهبوط الذي لازم الفريق طوال الموسم الكروي المنصرم وتفاداه الفريق في اللحظات الأخيرة بـ«سيناريو» أثار حفيظة الكثيرين على الساحة. تدهور حالة التلال لا يقتصر على فريق كرة القدم، بل إنه يتمثل في الوضع الإداري داخل النادي، وتغييب الجمعية العمومية عن القيام بدورها الفاعل، والاستعاضة عنها بثقافة "التعيين" وفق رغبات ونزوات سياسية لا علاقة لها البتة بالرياضة.

لذا لا ضير أن نجد أعضاء صحيفة التلال في منتدى «كوورة» يستشعرون المسؤولية ويحتشدون لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ويبعثون برسالة إلى محافظ عدن ونائبه يطالبونهم من خلالها بضرورة مساعدة الجمعية العمومية للنادي على ممارسة مهامها وصلاحياتها، خصوصاً والانتخابات الرياضة على الأبواب. ما الذي تعنيه هذه الرسالة، وفي هذا الوقت تحديداً؟

من وجهة نظري المتواضعة أن هناك شعورا تجسد لدى التلاليين بتعمد حرمانهم من إدارة شؤونهم، و«سلب» الجمعية العمومية حقها في اختيار من يتولى رئاسة النادي وأعضاء مجلس الإدارة، وأن السياسة باتت تفرض على التلاليين أشخاصا ليس لهم علاقة بالنادي ولا يحملون عضويته التي يطالب أعضاء «كوورة» بتفعيلها وتجديدها ومنحها وفق شروط وضوابط كان قد وضعها تلاليو الأمس!

نعم، هكذا باتت رئاسة التلال حقاً لغير أبنائه. وبنظرة سريعة للسنوات الأخيرة تتضح لنا المخالفة الصريحة للنظام الأساسي للأندية والاتحادات، المقر من قبل وزارة الشباب والرياضة، والذي يشترط أن يكون عضواً للجمعية العمومية. فبالله عليكم، هل كان عبدالوهاب راوح، ومن بعده عبدالكريم راصع، وحالياً عارف الزوكا، أعضاء في الجمعية العمومية؟ بل لعلهم نسوا أيضاً أن يحصلوا على عضوية النادي حتى بعد أن أصبحوا يجلسون فوق كرسيه!

ويبقى التساؤل: هل سيحصل التلاليون على حقوقهم، ونرى الجمعية العمومية تمارس حقها في الاختيار، أم أن السياسة ستبقى حاضرة في التلال حتى إشعار آخر؟ وكفى!

# بكرة تشوفوا!!

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الانتخابات الرياضية، وازدادت المساحة المتاحة لذلك في الصحافة المحلية، ولم تتوان قيادات وزارة الشباب والرياضة في الظهور بين الفينة والأخرى والتناوب على إطلاق التصريحات التي يتناقض بعضها مع بعض حول موعد الانتخابات والآلية واللائحة التي سيتم إقامة الانتخابات بموجبها، الأمر الذي يدل على عدم وجود رؤية سليمة وصحيحة من شأنها إخراج العملية الانتخابية بمظهر لائق في ظل نزاهة وشفافية مطلوبتين في مثل هكذا عملية.

من جهته رفض مجلس إدارة اللجنة الأولمبية اليمنية إجراء أية تعديلات جديدة على لائحة الاتحادات والأندية الرياضية، ما لم تكن عبر الجمعيات العمومية للاتحادات والأندية.

يتحدثون عن انتخابات وعن لائحة، في حين أن تداعيات خرق لائحة الاتحادات والأندية التي أقيمت على ضوئها الانتخابات السابقة مازالت طرية وطازجة على الساحة، وتبحث عمن يعيد لها هيبتها التي ترنحت أمام "كبارات" وزارة الشباب والرياضة، أو هكذا يخيل لهم!

من وجهة نظري المتواضعة أن الانتخابات لم تعد تأتي بالأفضل والأكفأ والأنسب، ومقولة «الرجل المناسب في المكان المناسب» باتت شعارا للاستهلاك المحلي والمزايدة ودغدغة عواطف الناخبين.

الجمعيات العمومية للاتحادات والأندية فشلت مرات كثيرة في فهم المطلوب منها وفق ضوابط العملية الانتخابية والأخلاقية، وذهب أعضاؤها لمذاكرة مقررات أخرى تعلم كيفية وضع الضمائر في مهب المزاد العلني وإعلان ولاءات لا تستند إلى أي قيم رياضية أو أخلاقية، بل إنهم أصبحوا إن جاز التعبير «بنادق للإيجار»!

لعشاق الرياضة والمخلصين لها ولأهلها الحقيقيين أقول: «لا تفرطوا في التفاؤل! ولا تعلقوا آمالكم على صندوق لا ذنب له! فالعملية محسومة سلفاً للتربيطات والتنسيقات التي لا علاقة لها بالرياضة البتة»، وبكرة تشوفوا!

# ومات «تأبين» الأعسم!

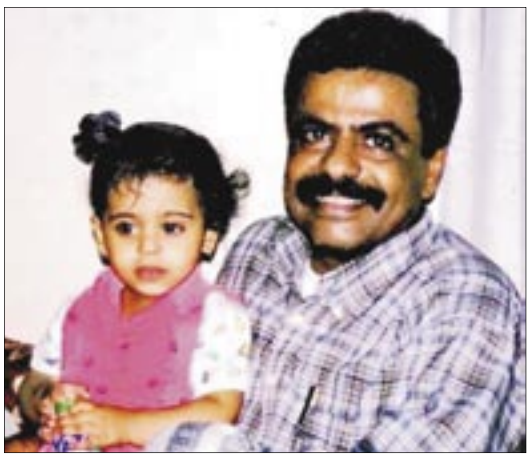

● الفقيد عادل الأعسم

مرت أربعينية فقيد الصحافة اليمنية عامة والصحافة الرياضية خاصة، المغفور له بإذن الله تعالى عادل الاعسم، من أمام الجميع مرور الكرام، دون أن تهز شعرة ألم وحسرة في قلوب أصحاب القرار، الذين ذرفت دموعهم مدراراً وتباكوا عند وفاته وتشييع جثمانه.

لعمري إن الوفاء لا يحتاج إلى أذن كما هو البكاء، بقدر ما يحتاج إلى قلوب صادقة وضمائر حية. أدرك أيضاً أن التأبين لن يضيف للأمر شيئا، بقدر ما هو تذكار جميل يكشف معادن الرجال ومدى صدقيتها تجاه المصاب!

جامعة عدن، نقابة الصحفيين، والاتحاد العام لكرة القدم، جهات ثلاث عمل معها «عادل» وانتمى إليها؛ لكنها تكشر عن وجهها (المتخاذل) وتكشف عن عشقها اللامتناهي للنسيان، وارتدائها ثوب الجحود والنكران؛ فها هي أربعينية «عادل» مرت من أمامهم دون تأبين أو حتى «قراءة الفاتحة» على روحه الطاهرة!

إنه وطن الجحود. لم يذكر حتى بكلمة، أو قصيدة، أو بحث في سيرة... هكذا كل من مات يقع مصيره، عدى من يتبوءون المناصب ويعملون على قتل الوطن وأهله. هم فقط دون غيرهم يحظون بكل شيء، أحياء وأمواتا!

رحم الله أبا محمد، وجعل قبره روضة من رياض الجنة، وأسكنه فسيح جناته! وآه يا بلد!!

# انزعجت!

إلهام مانع
elham.thomas@hispeed.ch

انزعجت كثيراً لخبر تعيين داليا مجاهد عضوا في المجلس الاستشاري للأديان للرئيس الأمريكي باراك أوباما.

وانزعجت أكثر من انزعاجي.

قلت لنفسي: لا تكوني متطرفة في علمانيتك، ولا تمتعضي من حجابها، نصف أعضاء عائلتك من النساء يرتدين الحجاب، والمسألة في النهاية قطعة قماش قد لا تحدد في الواقع طريقة تفكيرها.

لكني، كي أكون أمينة معكم، كنت منزعجة لسببين: الأول هو أن من تنشأ في بيئة غربية ثم تقرر ارتداء الحجاب عادة ما تكون متأثرة بفكر ديني أكثر محافظة مما هو سائد في بلدانها العربية. وإن كنت أقر أن حالة التأسلم الشعبية السائدة حاليا في البلدان العربية، لم تعد تعطي مجالاً للتفريق بين تدين المهجر الحاد ونظيره في البلد الأصلي.

السبب الثاني كان: حالة الفرح التي سادت وسائل الإعلام الممولة من المملكة العربية السعودية، إضافة إلى ترحيب منظمة إسلامية أمريكية معروفة بميولها الإخوانية الإسلامية، بتعيين داليا مجاهد في المجلس الاستشاري.

ولأنهم رحبوا كثيراً بتعيينها استغربت، ثم تخوفت.

رغم ذلك، أخذت مسافة من آرائي، وقلت: انتظري، الوقت وحده سيتكفل بتوضيح لونها ومواقفها.

ثم جاء خطاب الرئيس باراك أوباما الذي وجهه من جامعة القاهرة إلى العالم الإسلامي. أعجبني في مجمله؛ لولا عبارة قالها خاطفة، لفتت انتباهي مرة أخرى، فلسعني امتعاضي من جديد.

أدرك أن أي خطاب لرئيس في دولة غربية، يمر بمراحل وقنوات عديدة قبل أن يصل إلى صورته الأخيرة. ولذا لا أريد أن أضخم من دور المجلس الاستشاري للأديان، أو عضوة فيه من بين عشرين.

لكني استغربت للعبارة! كان الرئيس أوباما يفتخر بالحريات المتوافرة للمسلمين في الولايات المتحدة، وإلى المدى الذي دفع بالحكومة الأمريكية، على حد قوله، إلى «الذهاب إلى المحاكم للدفاع عن حق المرأة والفتيات في ارتداء الحجاب، وعقاب من يحرمهم من هذا الحق».

هنا أدركت أن الرئيس أوباما يستمع إلى وجهة نظر أحادية في هذا الشأن، وأن وجهة النظر الأحادية هذه تقف مستفردة بالتعبير عما «يمثل المسلمين والمسلمات»، وهي وحدها التي تقول: «هذا ما يريده المسلمون والمسلمات». ولعلها في الواقع لا تقول إلا ما يمثل «رؤيتها هي للإسلام». رؤية متأسلمة.

أن تذهب الحكومة الأمريكية إلى المحاكم للدفاع عن حق المرأة في ارتداء الحجاب، شأن يمكن أن نختلف عليه. فهناك من يقول إن الحجاب جزء من الدين. والكثير من النساء ممن يرتدين الحجاب اليوم يفعلن ذلك لأنهن مقتنعات فعلاً أنه جزء من دينهن.

في المقابل، اليوم، ارتفع العديد من الأصوات من داخل البلدان العربية والإسلامية، التي تؤكد وتصر على أن الحجاب رمز سياسي جاء مع مد سياسي إسلامي، وفي الواقع لا علاقة له بالدين. هو الرمز الذي اتخذه حسن البنا، مؤسس حركة الإخوان المسلمين، كنمط مضاد لصورة المرأة التي تبناها كمال أتاتورك في تركيا العلمانية بعد أن أعلن إنهاء زمن الخلافة العثمانية. لكنه، وهو يفعل ذلك، لم يقل هذا رأيي، بل قال: هذا رأي الله. الله هو الذي قال، رغم أن حسن البنا فقط هو الذي قال. وهذا الشد والجذب بين الصوتين، يثير قدراً من التشوش والبلبلة، قد تبرر سبب اندفاع الحكومة الأمريكية الحماسي في الدفاع عن حقوق المحجبات من النساء.

لكن أن تذهب الحكومة الأمريكية إلى المحاكم للدفاع عن حق الفتيات في ارتداء الحجاب أمر لا يثير فقط الاستغراب، بل الاستهجان، لأنها بذلك لا تدافع عن «حق إنساني» بل تساهم في انتهاك حقوق هذه الصغيرات.

كم منا رأى طفلة في السادسة أو التاسعة ترتدي الحجاب؟ ومنذ متى بدأنا نرى هذه الصورة؟ صورة طفلة صغيرة تغطي نفسها كاملة! هل كنا نفكر يوما في تغطية طفلة في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي؟ بالطبع لا. وإلى يومنا هذا في المجتمعات المدنية في البلدان العربية، لا نسمع عن طفلة في السادسة من العمر تضطر إلى ارتداء الحجاب.

لأنها -أعزائي- طفلة، تحب أن تلعب وتجري وتقفز، لا أن نجرها بحبال من قماش يخنقها وأنفاسها في كل حركة.

فلنحكم عقولنا، إخوتي، من يدافع عن الحجاب، يطالب بتغطية الجانب الأنثوي في المرأة كي لا تثير الرجل، هذا المنكوب بغرائزه. ولو افترضنا فرضاً أننا نقبل بهذه الرؤية (الحيوانية) للإنسان، ذكرا كان أم أنثى، فإن من المنطقي القول إن الطفلة مستثناة من هذه المطلب؛ أليست طفلة؟ والطفلة ليست امرأة تصلح للنكاح. ورجوتكم أن تحتفظوا لأنفسكم بآراء من تعرفونهم من الفقهاء عن زواج الصغيرات. لأنها مخجلة، مخزية، ومهينة، لهم ولمن يؤمن بها.

مد الإسلام السياسي ومعه هوجة التأسلم الشعبي التي امتدت إلى بعض أوساط المهاجرين في البلدان الغربية دفع بهم إلى التطرف، إلى حد أصبح فيه الفارق بين طفلة وامرأة لا يعني الكثير بالنسبة لهم. طفلة أو امرأة سيان. هي أنثى والسلام، وكل ما هو أنثى خطر، يجب حجبه وتكفينه. ومع المد أصبحنا نرى البعض يصرخ في البلدان الغربية مدافعاً عن حق الطفلة في أن تتحجب! وأن تعامل كامرأة! وأن تنتهك طفولتها! والصارخ لا يرى غضاضة في منطقه!

لذلك، لم تكن عبارة الرئيس موفقة.

فالرجل كان يفاخر في الواقع بانتهاك حكومته لحقوق الأطفال في مجتمعه.

والأهم أن عبارته لم تأت من فراغ، بل عبرت عن رؤية من يقدم له النصح.

صممت رغم ذلك، على ألاّ أدع رؤيتي أنا الأخرى تتحكم فيَّ.

قلت لنفسي: الإنسان يُعرف مما كتبه أخيراً. فبحثت عن الكتاب الذي اشتهرت من خلاله داليا مجاهد، وعنوانه «من يتحدث باسم الإسلام؟»، والذي نشر في نيويورك باللغة الإنجليزية عام 2007.

كتاب أجرت فيه الباحثة، وزميلها جون إسبوزيتو، مسحاً ميدانيا لعينة من السكان في العديد من البلدان في المعمورة، ضمن إطار مسح جالوب المعروف، وتزعم فيه وزميلها أن نتائجه تعبر عن آراء أكثر من مليار مسلم.

ما أجمل الخيال في صورته العلمية!

لا أعرف رأيكن أخواتي، لكني أعمل في مجال البحث العلمي، وأرى من المستحيل لأي مسح ميداني أن يعبر عن آراء أكثر من مليار شخص. من يزعم ذلك لا يبالغ فقط، بل يتجاوز حدود الإدراك المعرفي العلمي.

فتشت في الكتاب عن مفهوم «الشريعة»، أردت أن أرى، هل تدافع فيه الباحثة عن رؤية مدنية للقانون في البلدان الإسلامية؟ وهذه نقطة ليست فلسفية من جانبي، لكنها ضرورية لأي إصلاح فعلي: قانون مدني يستند إلى مفاهيم حقوق الإنسان، يتعامل مع المواطنين في الدولة على قدم المساواة، بغض النظر عن الدين (والمذهب)، الجنس، اللون، أو العرق.

وجدتها في الواقع تدافع عن الشريعة قائلة هي وزميلها إن هناك خلطاً في المفاهيم بين الشريعة والقانون الإسلامي، الشريعة على حد رأيهما هي: «بوصلة، تعبر عن المبادئ التي تتعدى الزمان ولا يمكن تغييرها»، والقانون الإسلامي (الفقه) الذي هو: «خريطة، يجب أن تتفق مع البوصلة».

وجدت من الغريب، بعد ذلك التمييز بين الشريعة والقانون الإسلامي، ألا يثار خلال الحديث عن حقوق المرأة موضوع قوانين الأحوال الشخصية العربية، التي طالب تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2005 بتغييرها لضمان النهوض بالمرأة العربية من واقعها المتخلف.

تلك القوانين تعتمد في مضمونها على نصوص قرآنية، أي أنها تدخل صميماً في مفهوم الباحثة للشريعة/ البوصلة، وهي تؤسس للتمييز القائم ضد المرأة ضمن نطاق العائلة. ولأنها مجحفة، وفقاً لقراءتنا اليوم لمفاهيم حقوق الإنسان، فإنها بالتأكيد مبادئ مرتبطة بزمان نزولها، ويمكن تغييرها حتما بصورة تضمن حق المرأة في الكرامة والاستقلال. بكلمات أخرى: الشريعة يمكن تغييرها.

ووجدت من الأغرب أنها وزميلها عندما يتحدثان عن «الإسلاموفوبيا» الأوروبية، يتغافلان عن وجود مجتمعات موازية متأسلمة في أوروبا، تصر على الفصل بين الجنسين، وتصر على فرض صورة نمطية للمرأة، وتنتهك مفاهيم المساواة التي وصلت إليها هذه المجتمعات بعد مئات السنين من الكفاح.

وجدت كل هذا غريباً.

فمن يتحدث عن واقع، يتوجب عليه أن ينظر إليه من أوجهه المتعددة، لا من وجه أحادي ضيق.

أما الأغرب فهو أن الرئيس الأمريكي أوباما في سعيه إلى فتح حوار مع العالم الإسلامي اختار صوتاً لا يعبر عن التعددية القائمة في الآراء والمواقف في البلدان الإسلامية. بل اختار صوتاً يقول له: «هذا هو الإسلام، وهكذا هم المسلمون والمسلمات»، بدلا من أن يقول له: «هذه رؤيتي للإسلام، وهذه رؤيتي لما يراه المسلمون والمسلمات».

والفرق بين العبارتين شاسع.

تمنيت لو أن الرئيس الأمريكي اختار أكثر من شخصية في مجلس مستشاريه، لا داليا مجاهد فقط، كي تمثل المليار مسلم، التي تزعم الباحثة في كتابها أنها تتحدث باسمهم.

أكثر من شخصية تعبر عن تعددية الآراء والمواقف المدنية والعلمانية القائمة في البلدان العربية والإسلامية، إضافة إلى شخصيات تعبر عن مواقف الأقليات الدينية والمذهبية فيها، وصوت هؤلاء كما تعرفون يبدو دائما غائبا. وعندما تجتمع في مجلس واحد ستكون قادرة على تقديم رؤية متوازنة للواقع الذي يسعى أوباما إلى فهمه. وأظن أن في الولايات المتحدة الكثير من العقول والشخصيات القادرة على القيام بهذه المهمة على أكمل وجه.

هل تفهمون سبب إنزعاجي، ثم امتعاضي؟

فالخوف، كل الخوف، أن الرئيس أوباما، لأنه لا يريد أن يكون كالرئيس بوش في مواقفه الأحادية، سيعمد هو الآخر إلى تبني رؤى أحادية مضادة. وكلاهما يظل أحادياً، غير متعدد.

# مقدمة بين يدي ولاية الأمة

عبدالباري طاهر

خفتت في الأسبوع الماضي حدة المظاهرات في الشارع الإيراني. خطورة المظاهرات في إيران تأتي من جهتين مختلفتين:

الأولى أن شرعية ولاية الفقيه قد جاءت من مظاهرات شعبية تشارك فيها يساريون يقودون كفاحاً مسلحاً، وما يشبه حرب المدن، فدائيي خلق وتودة، ولبراليون: جماعة الجبهة الوطنية بازرجان، يزدي بني صدر، وعلماء دين يساريون: طالقاني، آية الله منتظري، وتيار الخميني: التيار الأقوى الذي انتصر كتعبير عن الاتجاه الشيعي الأثني عشري المتجذر في البيئة الإيرانية «التقليدي»!

أما الخطر الثاني فيأتي من الخروج -ولأول مرة- بهذه الصورة من تحت عمامة الفقيه، على هذه الولاية.

ولاية الفقيه كانت في القرون الوسطى خروجاً من شرنقة «غيبة الإمام» وحلاً بشرياً عبقرياً لمعتقد مقدس «الغيبة الكبرى».

ولاية الفقيه التي كانت إجابة صائبة وإنسانية تستجيب لأسئلة حياتية متعطشة للإرواء، قد أصبحت قيداً سميكاً ورجعياً منذ نهايات القرن التاسع عشر. فمع انتصار الإصلاحات التركية وتأثيرها على إيران بدأت الدعوات الإصلاحية تتجاوز ولاية الفقيه.

كانت البداية المكتملة والأكثر نضجا ظهور أبي الأحرار كاظم الخراساني وأتباعه ومريديه من دعاة المشروطة. انقسم علماء الشيعة في إيران والعراق كما انقسم علماء السنة في بغداد والباب العالي أيضا من حول الدستور. وكانت الإصلاحات التركية وظهور كتاب «تنبيه الأمة وتنزيه الملة» للمناضل الكبير المرزا محمد حسين النائيني، والذي قدم له آية الله طالقاني بداية الغيث أو بالأحرى رؤية طبيعة الحكم في العصر «ولاية الأمة بدلا من ولاية الفقيه»، كانت تركيا أكثر ارتباطا بالعصر وبمراكز التأثير فيه. وكان علماء قم والنجف أكثر استشرافا للعدالة والإنصاف وتطلعا للجديد، بحكم الغبن الذي لحق بهم، وبحكم الانفتاح على التيارات الفكرية والسياسية العقلانية والديمقراطية.

ثورة 1906 والتي اشتهرت بـ«ثورة المشروطة» كانت تعبيراً واعياً وعميقاً عن التفاعلات الكبرى في عالم ما قبل الحرب الكونية الأولى 1914-1918. والواقع أن تأثير الثورة في أوروبا كان كبيراً على تركيا وإيران والعراق. ولم تكن دعوات الديمقراطية آتية من فتاوى النراقي ولاية الفقيه، ولا من دعوات الإصلاح الديني في تركيا، وإنما كان التأثير الكبير آت من التطورات الكبيرة في أوروبا كلها. كما يؤكد عالمان جليلان: محمود الطالقاني، نائب الإمام الخميني، وأحد أهم وأبرز قادة الثورة الإسلامية الإيرانية، ذو المنحى اليساري «الاشتراكي»، والقائد الميداني، حيث يقول في مقدمته لرسالة «تنبيه الأمة وتنزيه الملة للنائيني»: «لم تتبلور فكرة الحكم الدستوري، المشروطة، في قطر إسلامي، بل وفدت علينا من الخارج، فوجدها علماء المسلمين مفيدة فتبنوها، وتقدموا الصفوف الداعية إلى إقامتها، وأصدر بعضهم فتاوى بوجوب تأييدها، كما تقدم آخرون صفوف الجهاد من أجلها: رشيد الخيون (الفقه الشيعي) والدستور النائيني نموذجاً». أما العالم الثاني فهو رشيد رضا صاحب تفسير ومجلة «المنار»، الذي قال: «لا تقل أيها المسلم إن هذا الحكم أصل من أصول ديننا، فنحن قد استفدناه من الكتاب المبين، ومن مسيرة الخلفاء الراشدين، لا من معاشرة الأوروبيين، والوقوف على حال الغربيين، فإنه لولا اعتبار بحال هؤلاء الناس لما فكرت أنت وأمثالك بأن هذا من الإسلام. ولكان أسبق الناس إلى الدعوة إلى إقامة هذا الركن علماء الدين في الأستانة وفي مصر ومراكش. وهم الذين لا يزال أكثرهم يؤيد حكومة الأفراد الاستبدادية. ويعد من أكبر أعوانها" (مختارات سياسية من مجلة «المنار»، تقديم ودراسة وجيه كوثراني، ص23). خوف أوروبا وأمريكا من الثورة كان شديدا، فإيران شرطي المنطقة كلها، وإيران مركز اقتصادي ينتج أربعة ملايين برميل نفط يوميا، ولها تأثير على منطقة تختزن أكثر من ثلثي احتياطي النفط، وتجاور أنظمة استبدادية فاسدة وهشة.

الوقوف بالثورة عند تخوم ولاية الفقيه، يتماهى مع ولي الأمر في الفكر السني السلفي، ويتماهيان بصورة ما مع الشرعية الثورية في بلدان القومية العربية التي وقفت بالثورة عند الخوذة العسكرية. ولكن المصالح الاستعمارية الغربية وتحديداً الأمريكية كان أثرها حاسماً وباتعاً.

قدمت أمريكا السلاح، وقدم عرب النفط المال، وقدم الصدام الرجال، لتنتصر أمريكا.

سلفا لا بد من إدراك اختلاف الانتخابات الإيرانية عنها في المنطقة العربية كلها، فإيران دولة أمة، وقدمت نموذجا انتخابيا مغايرا لجوارها العربي، وانتخاباتها صراع جدي على تداول بمستوى معين «ولاية الفقيه»، فولاية الفقيه هي الجوزة التي لا يكون تحليل الثورة الإيرانية بدون كسرها كقراءة هيجل. والانتخابات الأخيرة وإن خرجت من تحت عمة الإمام، إلا أنها كانت تؤشر إلى مدى أبعد من ولاية الفقيه.

ولاية الأمة الإيرانية قد خرجت إلى الشارع، المرجعية الأساس لشرعية الحكم.

الحكم الإيراني الآن موزع بين ولاية خارجة من مأزق غيبة الإمام، وإرادة أمة تستعيد مسك سلاح المظاهرات الشرعية التي خرجت من رحمها شرعية الحكم الحالي. يخطئ الحكم الإيراني الحالي إن اعتقد أن شرعيته مستمدة من الإمام الغائب أو من نائبه أو من ولاية الفقيه؛ فالشرعية الحية والولادة هي المظاهرات الاحتجاجية التي تعيد الاعتبار لولاية الأمة ولثورة المشروطة 1906 ولثورة مصدق عام 51 وللثورة الإسلامية المغدورة فبراير 1979.

ولاية الفقيه في إيران أو العراق صورة أخرى من صور الحاكمية عند أبي الأعلى المودودي وسيد قطب، وهي تزييف للدين وافتئات على الناس ومصادرة حقهم في الحرية والاختيار، وهو ما أقدم عليه علي السيستاني في العراق وخامنئي في إيران، بتزكية احمدي نجاد. وتحويل الانتخابات، الشأن البشري الدنيوي، إلى شأن ديني يخص الإمام أو الداعية، وهو ما تمارسه تيارات الإسلام السياسي، سنية كانت أم شيعية، «الفتوى تحدد مصير أمة».

ولاية الفقيه في إيران بأذرعها الجهنمية: مجلس صيانة الدستور، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، هي كعب أخيل في التجربة الإيرانية، الحدث الأهم في نهايات القرن العشرين.

إن الخروج من تابوت الفقيه لا يكون إلا بالعودة إلى ولاية الأمة، التي طرحتها رسالة النائيني، وكانت منفستو المشروطة عام 1906.

صحيح أن الشيعة يوجبون تقليد المجتهد في المعاملات والعبادات، ولا يمكن عزل تأثير هذا التقليد عن الشأن السياسي كإشارة الباحث رشيد الخيون في مبحثه المهم «المشروطة.. والمستبدة».

يضيف: «وقد لاحظنا ما حدث بالعراق على سبيل المثال لا الحصر. إن مصير العملية الانتخابية والديمقراطية برمتها تأثرت بفتوى المجتهد آية الله علي السيستاني، بغض النظر عن مصلحة الناخب وشخصية المنتخب. أصبح الناخب والناخبة ملزمين بفتوى تأييد هذه القائمة أو تلك، فهي الطريق إلى الجنة، وخدمة وطاعة آل البيت، وهذا بحد ذاته تسفيه للعملية الديمقراطية، ومصادرة باسم الدين».

الواقع أن الاستبداد هو الاستبداد، سواء كان باسم السياسة أم الدين. ولكن الملاحظ أن الاستبداد باسم السياسة يسهل الخلاص منه. أما باسم الدين فإن تأثيره وامتداده أقوى، ويحتاج الخلاص منه إلى مدى أطول وجهود أكبر.

وهناك ترابط وتأثير متبادل عميق بين تركيا السنية وإيران الشيعية والعراق.

صحيح أن تأثير الغرب على تركيا أقوى، وقد مارست تركيا الإصلاحات والدستور تأثيراً كبيراً على إيران والعراق وحتى بلاد الشام، إلا أن التأثر والتأثير كان سمة عامة.

فقد أسهم علماء النجف في مؤازرة الدستور في دولة الخلافة في تركيا بناء على طلب بعض من علماء السنة.

وإذا كان الأنموذج التركي الإسلامي السني المحاصر بمكائد العسكر يقدم دفعاً للإصلاح في إيران ونموذجاً يحتذى، فإن التهديد الإسرائيلي، والضعف إن لم نقل التواطؤ من بعض الأنظمة العربية، يدفع الفقهاء الإيرانيين إلى مزيد من التشدد، وقمع الحريات وعسكرة الحياة، ربما بأسوأ مما حصل بعد الحرب العراقية الإيرانية.

وبضرب إيران لن تقوم للأمة العربية قائمة.

إيران ولاية الأمة هي الخطر الحقيقي على إسرائيل وحلفائها وأصدقائهما من الحكام العرب، وقبل ذلك وبعده على استبداد الفقيه.

# أقرّوه فحسب

أكره الكثير من جوانب مشروع قانون الطاقة للتحكّم بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الذي مرّره مجلس النواب قبل بضعة أيام. فهو ضعيف جداً في مجالات محوريّة، ومعقّد للغاية في مجالات أخرى. وأعتقد أنّ فرض ضريبة بسيطة وعاديّة على الكربون كان ليأتي بفائدة أكبر بكثير من مشروع القانون هذا الذي يذكّر بأجهزة الكاريكاتوريّ روبن غولدبرغ المعقدّة. مُحزن أننا لم نستطع سنّ قانون أفضل منه. ومروّع أن يحصل ملوّثو البيئة على هذا القدر من التنازلات. هذه المسودّة مثيرة للاشمئزاز وعارمة بالفوضى، وأنا أكرهها بحقّ.

ولكن الآن، دعنا نحثّ مجلس الشيوخ على المصادقة على هذه المسودة واعتمادها كقانون.

لماذا؟ لأنّه رغم مجمل المساوئ التي ينطوي عليها، يمثّل مشروع القانون هذا المحاولة الشاملة الأولى التي تقوم بها الولايات المتحدة للحدّ من ظاهرة تغيّر المناخ عن طريق تحديد سعر انبعاثات الكربون. ولو تمّ رفض تمرير مشروع القانون، لكان اعتبر العالم أن الولايات المتحدة صوّتت ضدّ الطابع الحقيقيّ والملحّ لتغيّر المناخ؛ لا، بل كان هذا الرفض ليعوق مبادرات الطاقة النظيفة في مجمل أنحاء العالم.

والأهم من ذلك برأيي هو أنّه في حال حدّدت الحكومة الأميركيّة سعراً للكربون، حتى لو كان متدنياً، فستولّد هذه الخطوة نمط تفكير جديداً في صفوف المستهلكين والمستثمرين والمزارعين والمبتكرين وأصحاب المبادرات، سيكون من شأنه تحقيق فرق كبير مع الوقت، كما حصل بفعل التحذيرات الأولى من أنّ السجائر قد تتسبّب بمرض السرطان. فمنذ ذلك اليوم، لم يعد أحد ينظر إلى التدخين كما كان ينظر إليه في ما مضى.

والأمر عينه سيتحقّق إذا ما تمّ تمرير مشروع قانون الطاقة، أي أنّ كلّ قرار استثمار سيُتّخذ في أميركا بشأن كيفية بناء المنازل وتصنيع المنتجات وتوليد الطاقة، سيستند إلى الخيار الأقل كلفةً والذي من شأنه أن ينتج أقل قدر من الكربون. كذلك، سيؤدي إدخال مفهوم انبعاثات الكربون في كلّ قرار تتّخذه الشركات إلى دفع عجلة الابتكار والارتقاء بالتكنولوجيات غير المضرّة بالبيئة إلى مستوى جديد لم يسبق له مثيل، كما سييسّر استهلاك الطاقة بكفاءة إلى حدّ كبير، وهو تقدّم ينبغي عدم الاستخفاف به.

والآن، وقد شقّ مشروع القانون طريقه إلى مجلس الشيوخ، يجب علينا محاولة تحسينه في أفضل الحالات، أو تفادي إضعافه بصورة إضافية كحدّ أدنى. لكنّ تحقيق أيٍّ من هاتين الخطوتين رهن بحصولنا على مساعدة الأطراف الثلاثة التي تتحمل المسؤولية الأكبر لمدى الضعف الذي يتّسم به مشروع القانون بصيغته الحاليّة، أي الحزب الجمهوري والرئيس باراك أوباما والشعب الأميركي.

إنّ مشروع القانون ليس ضعيفاً، لأنّ صاحبيه النائبين هنري واكسمان وإيد ماركي أرادا أن يكون على هذا الحال. وفي هذا السياق، قال دان بيكر، مدير حملة «سيف كلايمت كامباين» (حملة المناخ الآمن)، إنّ «واكسمان وماركي اضطرا إلى تقديم تنازلات، لأنّ جميع النوّاب الجمهوريين تقريباً صوتوا ضدّ مشروع القانون ولم يقوموا بأي خطوة لتحسينه. وبهدف تمرير مشروع القانون، احتاج النائبان إلى دعم كلّ ديمقراطيّ في الولايات المنتجة للفحم الحجري، وأرغموا بالتالي على الحدّ من فعاليته لحثّ هؤلاء على التصويت لصالحه».

لكن بماذا يفكّر الجمهوريّون؟ وكيف لهم أن يرفضوا مشروع القانون، علماً بأنهم لم يأتوا باستراتيجيّة مختلفة، كفرض ضريبة على الكربون؟ وهل يريد الحزب الجمهوري أن يتحوّل إلى حزب الفضائح الجنسية والملوّثين؟ أم يريد أن يشارك في الجهود الرامية إلى مساعدة أميركا في الهيمنة على أهم صناعة سيشهدها العالم في المستقبل، ألا وهي تكنولوجيا الطاقة؟ وكيف من الممكن أن يناهض الجمهوريون البيئة إلى هذا الحدّ، في وقت بدأت البلاد فيه بخطواتها الأولى نحو حماية البيئة؟

قال غلين بريكت، النائب الأعلى لرئيس منظمة «كونسرفيشون إنترناشونال»: «تاريخياً، يعود الفضل لريادية أميركا في مجال البيئة إلى الجمهوريين بقدر ما يعود إلى الديمقراطيين. فأعظم رئيسين بالنسبة إلى الشؤون البيئية في تاريخ الولايات المتحدة كانا ثيودور روزفلت الذي أسّس نظام الحدائق الوطنية، وريتشارد نيكسون الذي قدّمت إدارته للولايات المتحدة قانون الهواء النظيف ووكالة الحماية البيئية». أما جورج بوش الأب، فوقّع معاهدة «ريو» عام 1993 لحماية التنوّع البيولوجي.

صحيح أنّ هدف مشروع القانون القاضي بخفض انبعاثات الكربون في الولايات المتحدة بحلول عام 2020 بنسبة 17 في المائة مقارنة بالمستويات المُسجّلة عام 2005 بعيد كلّ البعد

# هل تتمكّن أميركا من سحب البساط من تحت أقدام الصين؟

بقلم: توماس فريدمان

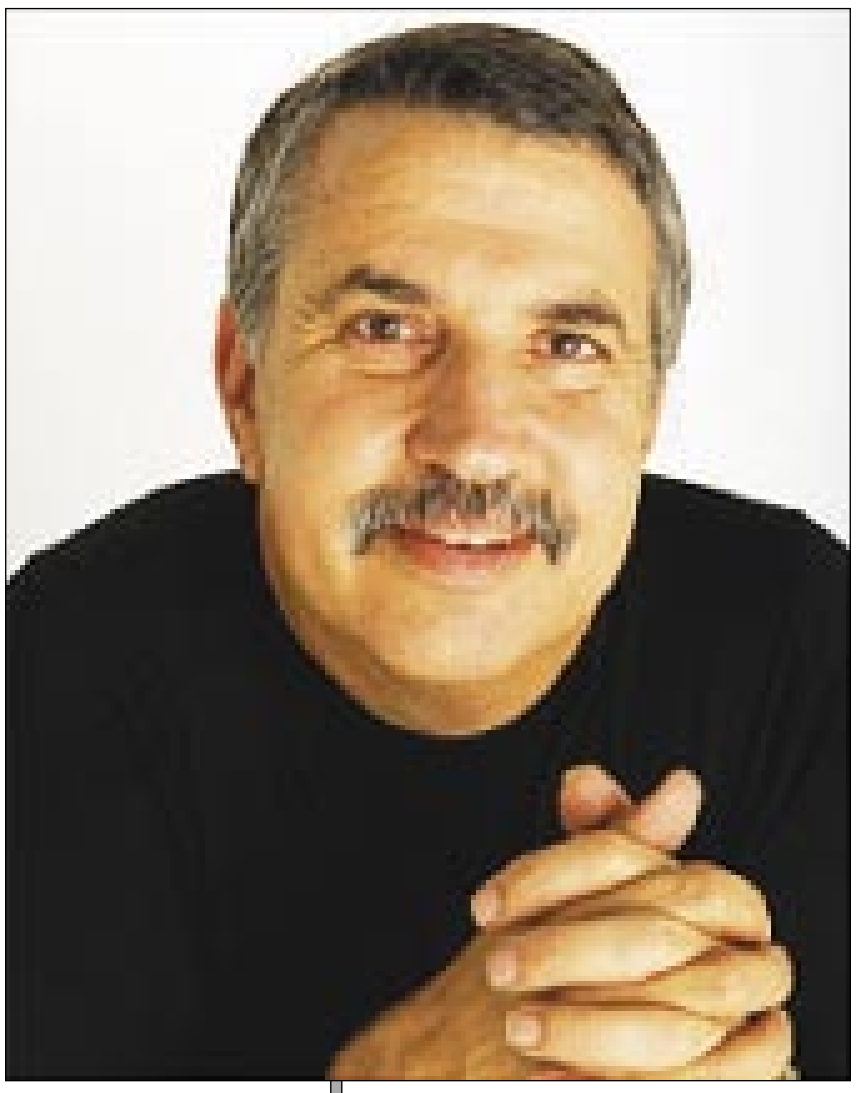

عما نحتاج إليه بحسب المعطيات العمليّة للحدّ من تغيّر المناخ. لكنّه يتضمّن أيضاً بنوداً مهمة لتفادي تحوّل المباني الجديدة إلى أفواه تلتهم الطاقة، ولجعل أدواتنا المنزلية الأكثر كفاءة في العالم من حيث استهلاك الطاقة، ولمساعدتنا على حماية الغابات في أماكن كالأمازون.

نحن بحاجة إلى انضمام الجمهوريين الذين يؤمنون بضرورة خفض الإنفاق الحكومي وحفظ مواردنا المالية إلى مؤيدي هذا المشروع في مجلس الشيوخ. ونحن بحاجة إلى مشروع قانون من شأنه أن يغيّر مسار البلاد، ولا يكتفي بإيجاد مساحة توافق سياسيّة. فآمل أن يبدؤوا بالانتباه لما يقوله الجمهوريون المناصرون للبيئة أمثال ديك لوغار وجورج شولتز وأرنولد شوارزنيغر.

وآمل أيضاً أننا سنسمع المزيد من الرئيس باراك أوباما. لكنني أشعر بأنّه يقوم بالكثير من الحسابات في مقاربته إزاء مشروع القانون، وكأنه لا يريد تلطيخ يديه فعلياً. ومع أنّ الرئيس يبدو مستعداً للضغط على المعنيين خلف الأبواب الموصدة، إلا أنّه يخشى الإصرار على الموضوع خوفاً من أن يعرّض نفسه للانتقادات إذا ما سقط مشروع القانون. لكن هذا الأسلوب ليس بطريقة لخوض معركة حماية البيئة. وفي الواقع، سيضطر الرئيس إلى حشد البلاد برمّتها للضغط على مجلس الشيوخ، وذلك عن طريق فتح أعين الأميركيين، خطاباً بعد خطاب، على الفرص والمتطلبات التي يفترضها أي مشروع قانون جديّ في مجالي الطاقة والمناخ. وإذا لم يكن الرئيس مستعداً للمخاطرة بخوض المعركة حتى النهاية رغم احتمال فشله، فسيكون الفشل بانتظاره على الأرجح.

وهذا يقودني أخيراً إلى دور الشعب الأميركيّ. يتعيّن عليكم، أنتم، شباب الولايات المتحدة، التنبّه إلى أنّ مستقبل المناخ في بلدكم يُقرّر الآن في باحات الكابيتول الخاصة، حيث تتمتّع مجموعة الضغط المؤيدة لاستهلاك الفحم الحجري بنفوذ كبير. وإذا كنتم تريدون المساهمة في تغيير المعادلة، فأغلقوا حساباتكم على موقع «فايسبوك» وقوموا بخطوات جريئة. فاذهبوا واحضروا مليون شخص إلى المنتزه الوطني في واشنطن للمطالبة بتسعير انبعاثات الكربون؛ لأنّ ذلك كفيل بلفت انتباه مجلس الشيوخ. فإما أن تختاروا الجرأة وإما أن تبقوا مكتوفي الأيدي.

c.2009 New York Times News Service ©

في كلّ مرة ذهبت فيها إلى الصين خلال العقد الماضي وتحدثت إلى الصينيين عن مشاكلهم المرتبطة بالبيئة والطاقة، كان لا بدّ أن يقول لي أحد الصينيين الشباب: "لقد قمتم أنتم الأميركيون بتلويث البيئة على مدى 150 سنة لتحقيق النمو باستخدام الفحم الحجري والنفط ذوا الثمن المنخفض. والآن حان دورنا".

هذه حقيقة يصعُب نفيها. وفي نهاية المطاف، قرّرت أنّ الطريقة الوحيدة للإجابة على هذا الطرح قد تكون شيئاً من هذا القبيل: "أنت على حقّ؛ لقد حان دوركم. فلوّثوا البيئة بقدر ما تشاءون ولا تستعجلوا، لأنني أعتقد أنّ الولايات المتحدة ستحتاج إلى خمس سنوات لابتكار مجمل تكنولوجيات الطاقة النظيفة التي ستحتاجون إليها، أنتم الصينيين، عندما ستختنقون بفعل التلوّث. وعندها سنأتي إلى الصين لبيع جميع هذه التكنولوجيات وسنسحب البساط من تحت أقدامكم (كيف نقول ذلك باللغة الصينيّة؟) في ما سيمثّل الصناعة العالمية الأهم في المستقبل، أي تكنولوجيات الطاقة النظيفة. وسنكون ممتنين لو أردتم إعطاءنا خمس سنوات للتقدّم عليكم؛ وأفضل أن تمتد هذه الفترة لعشرة أعوام. لذا، لا تستعجلوا ولوّثوا البيئة بقدر ما تشاءون".

كلما وضعنا الأمور في هذا الإطار، يُذهل الصينيون في بادئ الأمر، ومن ثمّ يفهمون المقصد تماماً ويندهشون لدى إدراكهم أنّ الطاقة النظيفة لا تتعلق فقط بالاحترار العالمي! ونظراً إلى ارتفاع عدد سكان العالم بواقع مليار شخص كلّ 15 سنة تقريباً (سيتمكن عدد متزايد منهم من العيش وفقاً لنمط حياة قائم على استهلاك الكثير من الطاقة)، سيحلّق الطلب على الطاقة والموارد الطبيعية إلى أعلى المستويات. وبالتالي، ستجسّد تكنولوجيات الطاقة (أي التكنولوجيات التي من شأنها توليد طاقة نظيفة وتمكين الناس من استهلاكها بكفاءة) أهم صناعة عالميّة سيشهدها المستقبل، ولا بد من أن تشارك الصين في هذا المجال.

غير أنّ الصين تشارك في هذه الصناعة، ومشاركتها حثيثة وفعالة. وبتُّ قلقاً من أن تتمكن الصين من "سحب البساط من تحت أقدامنا"، إن جاز التعبير، في مجال تكنولوجيات الطاقة.

نعم، قد يعتقد البعض منكم أنّ الصين ليست مهتمة سوى بتلويث المناخ لتحقيق الازدهار. لكنّ هذا الواقع الذي كان يمثّل حقيقة واقعة في الماضي، لم يعد قائماً اليوم؛ إذ باتت الصين تدرك، وبصورة متزايدة، أنّها تجد نفسها أمام ضرورة حماية البيئة، نظراً إلى عجز الصينيين، في الكثير الكثير من الأماكن، عن التنفس أو الصيد أو السباحة أو القيادة، أو حتى النظر؛ بسبب التلوّث وتغيّر المناخ. وثمّة أمر واحد نعرفه عن موضوع الضرورة، ألا وهو أنها أم الاختراع.

وهذا بالضبط ما تقوم به الصين اليوم، أي: ابتكار المزيد والمزيد من نظم كفاءة استهلاك الطاقة والطاقة النظيفة. وعندما ستبدأ الصين بمزاولة هذا النشاط على نطاق واسع، أي عندما ستبدأ بتطوير تكنولوجيات الطاقة الشمسية والهوائية والنووية والبطاريات وتكنولوجيات كفاءة استهلاك الطاقة بفضل منصة التكاليف المنخفضة التي تتمتع بها، سيتوجّب على العالم التنبّه؛ لأنّ الناس لن يكتفوا عندها بشراء الألعاب من الصين، بل سيلتفتون أيضاً نحو الصين لشراء تكنولوجيا المستقبل في مجال الطاقة.

وفي هذا السياق، قال هال هارفي، كبير المدراء التنفيذيين في شركة «كلايمت ووركس» التي تشارك دول العالم في أفكار توليد الطاقة النظيفة: «الصين تتحرك، ويريد الصينيون أن يكونوا رواداً في مجال التكنولوجيا غير المضرة بالبيئة. وقد سبق للصين أن اعتمدت أكثر برامج كفاءة استهلاك الطاقة عزماً في العالم. وقد التزمت أيضاً بخفض كثافة الطاقة في اقتصادها، أي الطاقة المستهلكة لكل دولار من السلع المُنتجة، بنسبة 20 في المائة في غضون خمس سنوات. وتعمل الصين على بلوغ هذا الهدف عبر تطبيق معايير تتخطى بكثير تلك التي نتّبعها لتحقيق كفاءة استهلاك الوقود في السيارات، وكذلك عبر فرض أهداف حازمة للغاية في مجال كفاءة استهلاك الطاقة على أهم آلف صناعة صينية. إلى جانب ذلك، نشرت الصين تكنولوجيات الطاقة المتجددة، من طاقة هوائية وشمسية ونووية، إلى حدّ لم يُسجّل في أي دولة أخرى من العالم، وقد نجحت منذ الآن في تخطّي أهدافها».

إليكم النقطة الأساسية المرتبطة بالطاقة، التي وردت في مشروع تقرير المجلس الاستشاري للتعافي الاقتصادي الذي أسّسه الرئيس أوباما: «في حال أخفقت الولايات المتحدة في اعتماد برنامج للحدّ من انبعاثات الكربون في مجمل قطاعات الاقتصاد، فسنفشل في احتلال المركز الريادي في تكنولوجيات الطاقة الجديدة. تضمّ الولايات المتحدة اليوم اثنين من أكبر عشرة منتجين لألواح الطاقة الشمسية الفلطائية في العالم فقط، واثنين من أبرز عشرة منتجين للتربينات الهوائية، وواحداً من أهم عشرة منتجين للبطاريات. أي بعبارة أخرى، تضمّ الولايات المتحدة ما لا يزيد على سدس أهم الشركات المختصة بالطاقة المتجددة في العالم. لا شكّ في أنّ التكنولوجيات المستدامة في الطاقة الشمسية والهوائية والمركبات الآلية الكهربائية والطاقة النووية وغيرها من الابتكارات ستكون محرّك الاقتصاد العالمي في المستقبل. فإما أن نختار الاستثمار اليوم في هذه السياسات لبناء ريادية الولايات المتحدة في هذه الصناعات والوظائف الجديدة، وإما أن نتابع عملنا كالمعتاد ونواصل شراء الطواحين الهوائية من أوروبا، والبطاريات من اليابان، والألواح الشمسية من آسيا».

وبالفعل، إذا نظرنا إلى قوائم الشركات العشر الأبرز في مجال الطاقة المتجددة التي وضعها مصرف «لازارد» الاستثماري، يتّضح أن الشركات اليابانية تأتي في المرتبة الأولى، وتليها الشركات الأوروبية، والصينية. أما الشركات الأميركية، فلا تأتي إلا في المرتبة الرابعة.

ويمثّل هذا الواقع أحد الأسباب الرئيسيّة التي حثّتني على دعم مشروع القانون الخاص بالمناخ والطاقة الذي مرّره مجلس النواب قبل بضع أيام. فإذا لم نضع أنفسنا أمام ضرورة تصدّر جهود الابتكار في مجال الطاقة النظيفة، عبر فرض الأسعار الملائمة على انبعاثات الكربون والقوانين الملائمة لتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة، فسنكون من المتقاعسين في الصناعة العالمية الأهم التي سيشهدها المستقبل.

ويمثّل هذا الواقع أيضاً أحد الأسباب التي تحثّني على عدم الموافقة مع الرئيس أوباما عندما ألمح إلى أنه مضطر إلى التركيز على توفير خدمات الرعاية الصحية للأميركيين وتأجيل البحث في مشروع القانون الخاص بالمناخ والطاقة الذي بات الآن في مجلس الشيوخ.

غير أنّ الرعاية الصحيّة ومشروع القانون الخاص بالمناخ والطاقة يسيران معاً، ونحن بحاجة إلى كلّ منهما. فتخيّلوا كيف كنّا لنكون اليوم لو لم تتصدر الشركات الأميركيّة قائمة أبرز عشر شركات مختصّة بالإنترنت. ولو أننا لن نتصدر قائمة أبرز عشر شركات مختصّة بتكنولوجيا الطاقة، فسيكون من المستحيل تأمين رعاية صحيّة ملائمة لكلّ مواطن أميركي... مستحيل!

c.2009 New York Times News Service ©

## أنتقد التعتيم الشديد على سرقة متحف عدن

### أحمد شجاع الدين- مدير عام المتاحف لـ«النداء»:

# أنا ووزير الثقافة ورئيس الهيئة ومدير فرع عدن مكاننا السجن في دولة حقيقية

**المتاحف اليمنية في خطر. لكن المسؤولين في وزارة الثقافة وفي الهيئة العامة للمتاحف والآثار يفتقدون ملكة الاحساس بالمسؤولية؛ خلافاً لتجار الآثار المخلصين لنشاطهم.**

**المتاحف اليمنية في خطر، وسرقة محتوياتها لا تنطوي على مخاطرة.**

**في هذا الحوار يوضح أحمد شجاع الدين، مدير عام المتاحف، كيف صارت سرقة المتاحف عملية خالية من المخاطر، بسبب عرقلة قيادة الهيئة العامة للآثار والمتاحف لمشروع توثيق محتوياتها. ويتطرق إلى حادثة السرقة التي تعرض لها متحف عدن وقال إن الهيئة مارست تعتيماً حول القضية، و« إذا في دولة حقيقية وقانون يفترض أن أكون أنا ووزير الثقافة ورئيس الهيئة ومدير فرع عدن في السجن».**

**الشجاع، الذي حمل بشدة على قيادة هيئة الآثار، أبدى تعجبه من اهتمام الهيئة بالجرد السنوي للأدوات المكتبية الموجودة في مكاتبها وترك جرد القطع الأثرية لتجار الآثار.**

■ حوار: بشير السيد

■ ما هي التطورات الأخيرة بشأن حادثة سرقة متحف عدن في مارس الماضي؟

**– للأسف، نحن آخر من يعلم بأمر سرقة متحف عدن، رغم اختصاصنا كإدارة للمتاحف. الحادثة أحيطت بتعتيم شديد.**

■ ما هي الجهة التي مارست التعتيم؟

**– قيادة الهيئة العامة للمتاحف والآثار بالدرجة الأولى، وحين تسرب خبر اكتشاف السرقة عبر وسائل الإعلام اجتمعنا مع وكيل الهيئة وتم تكليفي بالنزول إلى متحف عدن والتحقيق في الأمر، لكن رئيس الهيئة، عبدالله باوزير، رفض تكليفي وشكل لجنة للنزول.**

■ لوحظ أن الحادثة عدن لم تأخذ مسارها القانوني واكتفت الجهات المعنية بإعلان الواقعة، لكن حتى اللحظة لم يتم معرفة حجم المسروقات. كيف تفسر هذا التراخي؟

**– حادثة السرقة فضيحة وجريمة كبيرة، وإذا وجدت دولة حقيقية وقانون يعمل به يفترض أن أكون أنا ووزير الثقافة ورئيس الهيئة العامة للمتاحف والآثار ومدير فرع الهيئة في عدن داخل السجن؛ باعتبارنا مسؤولين عما حدث ولم نقم بمهامنا الوظيفية.**

■ كشفت الحادثة هشاشة الرقابة الإدارية وغياب عملية التوثيق والجرد، ألا تعتقد أن تلقى بقية متاحف الجمهورية مصير متحف عدن؟

**– الأمر وارد بشكل كبير. بالنسبة لتوثيق القطع الأثرية في المتاحف سبق أن تقدمت بمشروع لتوثيق محتويات المتاحف اليمنية وعمل قاعدة بيانات موحدة في 2001. تم الموافقة عليه وبدأنا في متحفين في 2003 ووثقنا 700 قطعة، لكن المشروع عرقل واشترط المعنيون في الهيئة تقاسم الاعتماد المخصص للتوثيق مع بعض الأطراف، ولأن المسؤولية الوطنية تقتضي إجراء عملية التوثيق قبلنا، ولكن بعد تقسيم المخصص لم نتمكن من توثيق سوى 400 قطعة، ولكن رئيس الهيئة في 2007 وجه بترك المبلغ المخصص للتوثيق عندي كعهدة، لكن أمر التقاسم ظل قائماً، فرفضت هذا الأمر؛ إذا كنت لا أقبل السرقة لنفسي عادنا باسرق للآخرين. وانتهى مشروع التوثيق بشكل كلي.**

■ معلوم أن الخطوة الأولى لاستعادة القطع الأثرية المسروقة والمهربة لا تتم إلا إذا قدمتم بلاغاً عن هذه القطع وأرقامها وصورها، لكن حتى اللحظة لم تحاول الهيئة معرفة حجم المسروقات في متحف عدن. لماذا؟

**– باعتباري مدير عام المتاحف، أستطيع أن أقول لك إن إدارتنا هي المسؤولة في الظروف الطبيعية. لكن ما يحدث أن هذه الإدارة ليس لها صلاحيات، وتعجز عن تنفيذ مهامها، لعدم توفر الإمكانيات، والأمر كل معلق بيد رئيس الهيئة ويفترض توجيه السؤال له.**

**لكن أستطيع أن أؤكد أن المهمة الأساسية لهيئة الآثار والمتاحف إجراء عملية توثيق جديدة لكل القطع الأثرية، وبها يمكن معرفة حجم المسروقات. ما لم فستظل المتاحف عرضة للسرقة.**

**المشكلة الرئيسية عدم الشعور بالمسؤولية من قبل قيادة الهيئة. مثلاً: يوجد اعتماد مالي سنوي لعملية التوثيق وقدره 3 مليون ريال. لكن بسبب مزاج رئيس الهيئة وسياسة التقاسم المرفوضة انتهى العام الماضي دون أن يستغل المبلغ المخصص ونهاية العام أعيد إلى وزارة المالية.**

■ على ضوء ما سبق ما هو دور إدارة المتاحف؟

**– مهام الإدارة تشمل تفعيل المتاحف والحفاظ على جاهزيتها ومحتوياتها وتطويرها. لكن هذه الإدارة مكونة من خمس إدارات وجميعها معطلة منذ فترة طويلة، وحاولت تفعيلها بعد تولي منصب المدير لكن لم أتمكن لعدم تعاون قيادة الهيئة.**

■ ماذا تعني بإدارات معطلة وعدم تجاوب قيادة الهيئة؟

**– مثلاً تقوم إدارة التخطيط في الهيئة بكل الأعمال المتحفية، من دراسة وترميم وتشغيل للمتاحف، وذلك بتكليف من قيادة الهيئة، دون الرجوع إلى إدارة المتاحف باعتبارها الجهة المعنية والأكثر قدرة على تشخيص احتياجات المتاحف.**

■ عند وصولي إلى مكتبك وجدتك منهمكا في فحص عملات نقدية قديمة، وعرفت أن الهيئة اقتنتها من المواطنين، هل أصبحت مهام إدارة المتاحف تقتصر على فحص المقتنيات؟

**– كما قلت، إن إدارة المتاحف تتكون من خمس إدارات وجميعها معطلة باستثناء إدارة المقتنيات، ومع هذا يشوبها القصور لعدم توفر الإمكانيات. مثلاً: لا يتم توفير مبلغ مالي لشراء المقتنيات من المواطنين، ويضطر المواطنون للانتظار قرابة 3 أشهر لكي يستلم مقابل قطعة لا يتجاوز قيمتها 50 ألف ريال، وهذا يعني أن هذا الروتين المهل يدفع المواطنين لتفضيل خيار البيع لتاجر الآثار بدل الدولة.**

■ هناك من يعلق بأن تجار وسماسرة الآثار يبذلون مجهوداً مضاعفا في المحافظات الأثرية التي لا توجد فيها متاحف على اعتبار أن المتاحف صارت أحد المصادر السريعة لاقتناء القطع الأثرية. بما ترد؟

**– أؤكد أن المتاحف التي قمنا بتوثيق محتوياتها عند البدء في مشروع التوثيق في 2003، وهي متاحف: لحج، الضالع، وبيحان، ستكون محصنة من السرقة، وإن سرقت بإمكاننا استعادة المسروقات، سواء من الأسواق المحلية أم الخارجية. أما بقية المتاحف فغير موثقة، ومن السهل جداً أخذ كل محتوياتها وتهريبها دون أن نعرف ما هي القطع التي أخذت، وبالتالي من الصعب استعادتها. عموماً قضية التهريب والعبث بالآثار اليمنية سببه الجهل، من أكبر مسؤول في البلد إلى أصغر مواطن. وعملياً الدولة تعطي اهتماماً كبيراً بالسياحة وتعتمد مخصصات كبيرة للترويج للسياحة، لكن هذا الاهتمام جاهل، فالآثار هي البنية الأساسية لأي سياحة.**

**والكارثة الكبرى أن عدم اهتمام الدولة بالآثار شجع كثيرا من المسؤولين الكبار على التجارة بآثار البلد.**

■ ماذا تقصد بالمسؤولين؟

**– يوجد مسؤولون عسكريون وأحدهم كان وزيرا للدفاع ولديه من القطع الأثرية المهمة ما يشيد به متحفين. ويوجد مسؤولون مدنيون. وأعتقد أن كارثة تهريب الآثار صارت مأساوية بوجود الهيئة العامة للمتاحف والآثار، فبوجودها صارت هناك جهة معنية بالمشكلة، وهذا يعفي كثيرا من المسؤولين من القيام بواجباتهم. وأعتقد أن الهيئة التي لا تؤدي وظيفتها، يفترض أن تغلق.**

■ لماذا حتى الآن لا يوجد متحف في محافظة الجوف، رغم أنها مدينة الآثار اليمنية؟

**– في 1980 كنت مدير فرع هيئة الآثار في الجوف، وكنت اتفقت مع قيادة المحافظة على تحويل مبنى مكون من طابقين إلى متحف، وبدأنا بعملية ترميمه وتجهيزه لاستقبال القطع الأثرية والزوار؛ لكن حصل أن قام مسلحون من أبناء المنطقة باقتحام المبنى وتدمير كل ما قمنا به من تبليط وإنارة وفاترينات... الجوف من أكثر المناطق اليمنية غنى بالآثار، لكن للأسف ما يحدث أن الجوف تحولت إلى مدينة مغلقة لشبكات تهريب الآثار.**

■ ماذا عن وضع المتاحف بشكل عام؟

**– يوجد 18 متحفاً في الجمهورية، وضعها سيئ جداً، وما نسميها نحن «متاحف»، وفق المعايير المتحفية لا تصلح أن تكون حتى مخازن للآثار. وأؤكد أن محتوياتها من القطع الأثرية إن لم تتعرض للسرقة لعدم توثيقها فإنها ستنتهي لعدم صيانتها، رغم أن غالبية القطع ظهر عليها طبقة من الفطريات وأخرى من الأتربة. وكما قلت، إن مشروع توثيق محتويات المتاحف عُرقل أيضاً، تجاهلت قيادة الهيئة المشروع الذي تقدمت به بخصوص إعادة تأهيل المتاحف من كل النواحي.**

■ هل هناك إشراف ورقابة إدارية على نشاط متاحف الجمهورية؟

● شجاع

**– لا. ولم يسبق أن تواصل مسؤولو هذه المتاحف معنا، وكأنهم جهة مستقلة، ونحن عاجزون عن النزول إلى هذه المتاحف، بسبب عدم توفير الإمكانيات، وبعثنا بعشرات المذكرات إلى رئيس الهيئة بخصوص أوضاع المتاحف وضرورة الاهتمام والرقابة عليها؛ لكن للأسف، لا حياة لمن تنادي، وقبل أسبوعين فوجئت بأول توجيه لي من رئيس الهيئة منذ تعيينه طلب مني التواصل مع مسؤولي المتاحف في عموم المحافظات وتكليفهم بعمل جرد للمتاحف ورفع تقرير مفصل وحملني مسؤولية أي تقصير.**

**تصور، وصلت به الجرأة والسخرية إلى أن يحملني المسؤولية، رغم أن كل الإمكانيات والصلاحيات بيده.**

■ نقلت محتويات متحف صالة من قصر الإمام في محافظة تعز، إلى مكان آخر بحجة الترميم، لكن ما تزال الاستخبارات العسكرية تستثمر جزء منه كمعتقل، وقيادة أمن المحافظة تشغل جزءا آخر كقسم شرطة. هل طلب منكم إخلاءه للمهام الأمنية؟

**– لا أعلم بهذا الأمر، وسبق أن أخبرتك أن مسؤولي فروع الهيئة بالمحافظات لا يتواصلون معنا نهائياً كل ما أعرفه أنه جزء من قصر الإمام في صالة حول إلى متحف أما بشأن تحويله إلى سجن للاستخبارات وقسم شرطة فلم أعرف إلا منك.**

■ هل لديكم معلومات عن حجم المنهوبات التي تعرضت له المتاحف في المحافظات الجنوبية أثناء حرب صيف 94، وأين استقرت؟

**– لا، بسبب أن القطع الأثرية لا تعني للهيئة أي قيمة. مثلاً: بعد سرقة متحف عدن في مارس الماضي قام رئيس الهيئة قبل اسبوعين بتشكيل لجنة للبحث في مكاتب الهيئة عن السجل العام لعملية الجرد الخاصة بمتحف عدن للعام 1997. بحثت اللجنة في المكاتب والدواليب والكراتين القديمة وفي كل مكان، وأبلغت رئيس الهيئة أنها لم تعثر على السجل، وأنها لم تتمكن من البحث في درج مكتب إحدى الموظفات في الهيئة، فقام رئيس الهيئة بتشكيل لجنة للبحث عن السجل في درج مكتب الموظفة. هكذا تتعامل الهيئة مع حوادث السرقة، تترك القضية الأساسية وتنشغل بأمور ثانوية.**

■ إلى أي مدى يمكن أن توجد علاقة بين عرقلة عملية التوثيق للقطع الأثرية وتسربها من المتاحف؟

**– كل شيء وارد. وربما شبكات التهريب لها يد في عرقلة توثيق محتويات المتاحف. لكن حتى الآن لا يوجد دليل. الأمر الأكثر غرابة أن قيادة الهيئة مهتمة بالجرد السنوي للعهد الموجودة في مكاتبنا: هذه الدباسة والكرتون وطفايات السجاير (رفعها بيده) تجرد هذه القلافد علينا كل سنة، لكن تراث الأمة تركت عملية جرده للصوص.**

● أفلت من رجال التهريب فعاقبه رجال الآثار- حجر أثري متسخ داخل مبنى الهيئة

**● عدم اهتمام الدولة بالآثار شجع مسؤولين على الاتجار بها وفيهم وزير دفاع سابق**

**● المتاحف اليمنية معرضة للسرقة كلياً باستثناء متاحف: لحج، الضالع، وبيحان**

**● الهيئة تهتم بجرد الدباسات وطفايات السجائر وتركت للمهربين جرد الآثار**

## ذاكرة معرضة للنهب!!

■ شفيع العبد

تصل الموازنة التشغيلية لمكتب الآثار ومتحفي عتق وبيحان في شبوة 22 ألف ريال، 14 ألف ريال الفصل الأول و8 آلاف ريال الفصل الثاني. كما أن القوة الوظيفية للمتاحف تعجز عن الإيفاء بمتطلبات الزوار وتنوع زياراتهم بين الصباح والمساء، فمتحف عتق لديه مدير ومساعد وثلاثة حراس، ومتحف بيحان هو الآخر ليس أفضل حالا من نظيره، فلديه مدير وأربعة حراس فقط!! وفي ظل هذه الموازنة والقوة الوظيفية تريد الهيئة من الفرع أن يعمل كل شيء، من إدارة المهام اليومية وحماية المتاحف وصيانتها وإنارتها ونظافتها وفتحها لاستقبال السياح والزوار وطلاب التاريخ والآثار وحتى طلاب كلية النفط!!

### متحف عتق مغلق للصيانة!!

افتتح متحف عتق رسمياً في عام 1983، وهو المتحف الرئيسي بالمحافظة، ويقع في العاصمة ويحمل اسمها، ويضم عددا كبيرا من القطع الأثرية القيمة والتي تزيد على 6000 قطعة أثرية من كل الحضارات في العصور التاريخية المختلفة ومنها الأوسانية والقتبانية والحضرمية والحميرية والسبئية، وهي عبارة عن تماثيل وقطع سلاح وأدوات زينة وغيرها.

المتحف مغلق منذ 2007/10/30 بسبب عملية الترميم والتوسعة الجارية منذ ذلك الحين على نفقة الصندوق الاجتماعي للتنمية بمبلغ وقدره 10 ملايين ريال، والتي تشمل أيضا بناء مخازن وعمل صالة عرض، إدارة المتاحف بشبوة لم تتسلم المتحف حتى الآن بسبب عدم تجهيز البوابات الرئيسية وبعض الأمور الفنية الأخرى. لذا فالقطع الأثرية تسكن المخازن حتى إشعار آخر!

### و«بيحان» يشكو الاغلاق!

تأسس في عام 1969 وافتتح رسمياً في 1972 وهو من أقدم المتاحف وأهمها ومعترف به دولياً، ويضم بين جنباته حوالي 1063 قطعة أثرية تعود معظمها للحضارتين السبئية والقتبانية.

والمتحف مغلق منذ ثماني سنوات بسبب قدم المبنى وعدم القيام بترميمه وصيانته.

وقد قامت إدارة المتاحف والآثار بتوثيق وتصنيف وعنونة القطع الأثرية الموجودة فيه.

كما تم البدء في مرحلة الترميم والتي قدرت بحوالي ثلاثة وعشرين مليون ريال، وستشمل تأثيث المتحف أيضاً. على أن المعضلة الحقيقية تكمن في أن المعتمد لهذا العام مليونا ريال فقط من الكلفة الإجمالية لعملية الترميم، وهو ما يعني احتياج عملية الترميم لأكثر من عقد من الزمان!

### «تمنع» جديد المتاحف!!

قام مكتب الآثار في المحافظة بالاتفاق مع البعثة الإيطالية التي تعمل في مجال التنقيبات الأثرية في مدينة «تمنع» التاريخية بمديرية «عسيلان» منذ عام 1999 على أن يتم استغلال المبالغ الفائضة من عمليات التنقيب في مواسم الحفريات لبناء متحف بالمنطقة يكون بمثابة مأوى للقطع المكتشفة، وفي كل عام يتم بناء جزء من المتحف حيث لم يتبق إلا السقف والتشطيبات النهائية، وقد بني المتحف على مساحة 23.5 × 13 مترا، ويحتوي على ثلاث صالات 18 متر × 6 أمتار، 14 مترا × 7 أمتار، 16 مترا × 6 أمتار، بالإضافة إلى مكتب للإدارة ومرافق وصالة مفتوحة.

وبدوره قام المجلس المحلي بالمحافظة في دورته الأخيرة باعتماد مبلغ ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف ريال من مخصصات النفط لعام 2008 لاستكمال بناء المتحف، على أن الهيئة العامة للآثار لم تحرك ساكنا تجاه المتحف، بل إن بعض المعلومات تؤكد امتعاض الهيئة من بناء المتحف في هذه المنطقة!

### أثر بعد عين!

لم تتعرض المتاحف في شبوة لعمليات سرقة أو فقدان قطعها الأثرية، سواء ما حدث في حرب صيف 94م حيث تم فقدان ما يقارب 38 قطعة أثرية من متحف بيحان ومازالت مفقودة حتى اللحظة. كما فقدت قطع أثرية من متحف عتق وقد تم إعادة جزء منها.

# متحف الضالع.. صور الرئيس عوضاً عن منهوبات الحرب

■ الضالع- فؤاد مسعد

بعد رحلة ضياع تناهز أحد عشر عاما عادت مطلع العام الماضي إحدى ملكات الضالع في التاريخ القديم، لكن عودتها لم تكن إلى متحف الضالع، حيث يفترض أن تكون، إنما عادت إلى متحف عدن؛ لاعتبارات أخرى، منها كون الضالع تابعة لعدن فيما يتعلق بموضوع الآثار والمتاحف، وفقا لتأكيد إدارة المتحف بالضالع.

وبحسب مصادر محلية فإن التمثال العائد أخيرا من متاحف أوروبية يخص ملكة حميرية تسمى «أخلة» ولها علاقة بمنطقة تاريخية تدعى «خلة» (منطقة أثرية شمال شرق الضالع). وتقول مصادر في الآثار عن «سيدة الضالع» المستطيلة الوجه والمنحوتة على حجر البلق، إنها ستبقى في متحف عدن، ربما لعدم جاهزية متحف الضالع للاحتفاظ بمثل هذه الآثار.

متحف الضالع الذي أنشئ في فبراير 1983 وضم عددا من الوثائق التاريخية النادرة وبعض الأسلحة التي استخدمها الثوار في مرحلة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الأجنبي وبعض الصور، تعرض للنهب في حرب 94م وفقد معظم مقتنياته، إضافة إلى أنه فقد موقعه المميز في قلب مدينة الضالع، إذ شرعت المباني التجارية تحاصره من كل الاتجاهات، وغدا عرضة لتجميع المخلفات إلى جواره، ناهيك عن المعركة القضائية التي يخوضها المتحف مع

خصومه منذ توقف النهب الذي صاحب حرب صيف 94م، بشأن أرضية المتحف الأمامية باتجاه الشارع العام للمدينة.

يقول محمد منقوش، مدير الآثار والمتاحف بالضالع، لـ«النداء»، إن «القضية الآن في المحكمة العليا منذ شهر مارس 2008، ونحن في انتظار ما سيقوله القضاء». ولا يفوته أن يناشد الجهات المختصة النظر بعين الاعتبار لأهمية الأرضية كونها تقع في حرم المتحف، رغم أنه تم البناء عليها من قبل الطرف الآخر بعد تواطؤ المدير السابق لهيئة الآثار.

وفي المتحف يستقبلك محسن علي محمد، الذي يعمل فيه منذ نشأته ويحتفظ بذاكرة تليق بمرشد في متحف تعرض للنهب وفقد أكثر محتوياته من وثائق وقطع وصور وغيرها. يحدثك «محسن» عن أهم المفقودات، ويقول إن أهمها قطع من الأسلحة المختلفة، إضافة إلى أن بعض الوثائق طالها التمزيق والاعتداء. كما يتذكر كثيرا من المواقف التي مرت به وبصديقه الحميم. ويحصي معظم الزيارات التي قام بها أشخاص مهمون، ويجيد استرجاع مشاهدها وتواريخها، حيث يتذكر آخر زيارة قام بها علي عنتر أواخر العام 1985، مثلما يتذكر أول زيارة لخالد الرويشان وزير الثقافة السابق في عام 2006 أي بعد مرور أكثر من عشرين عاما.

وعلى الرغم من شيوع نهب «جنبية» المناضل الشهيد عبدالدايم ضمن منهوبات الحرب الأخيرة، إلا أن «محسن» ينفي ذلك ويؤكد أن الجنبية موجودة لدى أحد أقارب الشهيد وهو لا يمانع في إعادتها في أي وقت تريده إدارة المتحف. أهمية الجنبية تأتي من كون صاحبها قد غرسها في صدر أحد الضباط الانجليز في وقت مبكر من عمر النضال وقبل إعلان ثورة أكتوبر في 1963. إدارة المتحف تطالب أقارب الشهيد محمد عواس بوضع البندقية الخاصة به في المتحف، لما لها من رمزية إثر تلقي ضابط آخر من ضباط الاستعمار الأجنبي عدة طلقات من فوهتها على يد الشهيد محمد عواس في أربعينيات القرن الماضي.

وعلى الرغم من بعض التحسينات والإضافات التي شهدها المتحف، إلا أن فجيعته بما أصابه من اعتداء آثم في حرب 94م يظل جرحا نازفا لا يمكن أن يندمل بسهولة، خصوصا وأن النهب لم تسلم منه سوى القطع التي لم يجد الجناة فيها قيمة تذكر، وحين وقعت أعين بعضهم على الوثائق امتدت إليها أياديهم تمزيقا وتخريبا. هذا ما قاله «محسن» بحزن، ووافقه مدير الآثار، الذي اكتفى بإشارة تدل على الموافقة قائلا: «محسن كان موجودا قبل الحرب». ويضيف: «المتحف فقد كثيرا من محتوياته، لاسيما الوثائق والصور والأسلحة، بينما هو (المتحف) يستقبل الآن بعض القطع الأثرية التي عثر عليها الأهالي ولجان التنقيب في المناطق الأثرية بالمحافظة، ومنها مناطق الحصين ودمت وجبن».

وفيما يتعلق بالجرد السنوي يقول «منقوش» لـ«النداء» إنه حاليا تم الاعتماد على ما قامت به إدارة المتاحف مع لجنة مشتركة من الإدارة العامة بديوان الهيئة من توثيق علمي لمحتويات المتحف من القطع الأثرية وغيرها، حيث توجد سجلات ووصف لكل قطعة مع الصورة واستمارات بيانات خاصة، مؤكدا أن بعض القطع تحتاج لترميم.

في الوقت الحالي يمتلئ المتحف بقطع أثرية متنوعة من مختلف مناطق الضالع، إضافة لنماذج متعددة من الأزياء الشعبية وتقاليد الزواج والمجوهرات وغيرها.

كما يلاحظ أن صور الرئيس حلت بكثرة، ربما لتعويض المتحف عما لحق به من أضرار. وفي المتحف أيضا قوائم طويلة أطلق عليها «المشاريع المنجزة في عهد الوحدة».

### الاستخبارات حولت غرف نساء الإمام ومخازن الحبوب الى معتقل وقائد الشرطة انقض على قفص النمر لإدارة مهامه الأمنية

# متحف صالة وشبح الإمام

■ بشير السيد

قبل 10 سنوات قرر أحمد عبدالله الحجري، محافظ تعز آنذاك، ومسؤولو فرع الهيئة العامة للآثار بالمحافظة، نقل الأسود والنمور وبقية الحيوانات الموجودة في متحف صالة إلى حديقة الحيوانات، بسبب تدهور أوضاعها الصحية، وأيضاً الاستفادة من الحيز الذي كانت تشغله.

نقلت الأسود والنمور، وظل الحيز شاغراً. وقبل 4 سنوات حوله رجال الأمن إلى قسم شرطة للمنطقة (صالة).

قائد الشرطة، بما هو الرجل الأول، اختار قفص النمر مقراً لتشييد مكتبه، لعلوه عن بقيه الأقفاص بثلاث درجات. وحشر بقية طاقم الشرطة في قفص أحد الأسود. أما قفص الذئب، اللصيق بالبوابة الغربية للمتحف، فقد خصص لأفراد الحراسة.

بدا طاقم شرطة صالة زاهداً في شغل الحيز الذي كانت تحتله وحوش الإمام، إذ ما تزال باحة الوحوش تحتفظ بـ3 أقفاص للأسود و2 للنمور وأقفاص الثعالب و... الخ. لكن مهام الساكن الجديد تتطلب استحداث زنزانة في أحد الممرات التي كانت تؤدي إلى «المتحف».

بالنسبة للهيئة العامة للآثار فإن تحويل جزء من المتحف إلى قسم شرطة كان أمراً اعتيادياً. معلوم أن قيادة محافظة تعز وهيئة الآثار والمتاحف قررت في 1980 تحويل قصر الإمام في صالة إلى متحف يعرض مقتنيات الإمام أحمد وهداياه، فضلاً عن القطع الأثرية القديمة التي عثر عليها في المواقع الأثرية في تعز. لكن قرار التحويل لم يرُق لـ«لحراس» الثورة السبتمبرية.

منذ صبيحة قيام ثورة 26 سبتمبر تنقل القصر بين الوحدات العسكرية، بدءاً باتخاذه مقراً لتجنيد الحرس الوطني ثم مقراً لجبهة التحرير. وحين تقرر تحويله إلى متحف أخذ مصدر القرار في حسبانه «ورثة الثورة» فكان القرار جزئيا؛ إذ خصص الجهة الغربية من القصر لنشاط المتحف، فيما بقية المبنى ظلت خاضعة لمهام إحدى إدارات جهاز الاستخبارات العسكرية.

العزي محمد مصلح، مدير فرع الآثار في تعز، قال: «جينا على وضع قائم، وربما حشرنا أنفسنا مع المجاميع العسكرية». وأضاف: «الآن متحف صالة على وشك الانهيار، بسبب الاستخدامات العديدة له من بعد قيام الثورة: الحرس الوطني، جبهة التحرير، الاستخبارات، الشرطة...».

الجزء الذي خصص للمتحف في قصر الإمام حقق نجاحاً ملموساً، وشهد إقبالا متزايدا من الزوار، مواطنين وسياحا. لكن النشاط سرعان ما انحدر بعد نقل الأسود إلى حديقة الحيوانات في 1999.

بيد أن المتحف شُلَّ نهائياً عقب حادثة سرقة تعرضت لها مخطوطاته في أواخر العام 2003. المخطوطات عبارة عن 4 صفحات من التوراة بخط اليد (40سم طول × 25 سم عرض) باللغة العبرية.

تولت أجهزة الأمن التحقيق في الحادثة وأغلقت البوابة الخاصة بالمتحف. بعد 3 أشهر انتهت القضية وسجلت ضد مجهول.

في منتصف 2005 استأنف المتحف نشاطه، لكن هذه المرة تكفلت شقوق وصدوع المبنى بإغلاقه نهائياً في 2006.

● الثورة والوحدة لم تمرا من هنا- البوابة الشرقية وعليها علم وطير الجمهورية العربية اليمنية

في أحد أيام إجازة عيد الأضحى الفائت قمت أنا والزميل حمدي عبدالوهاب بزيارة إلى قصر صالة. هناك شعرت أني أمام مبنى مهجور إلا من الأشباح والعسكر، والمؤكد أن أيادي عابثة أوكلت لها مهام تدميره: انتزعت النوافذ وحلت مكانها حجارة وأخرى كراتين وبعضها قطع من «الزنج»، والبقية تركت كممر لتيار الهواء.

في باحة الوحوش التقينا اثنين من أفراد الشرطة. بادر أحدهما بتعريفنا على مكونات القسم: «هذا مكتب القائد، كان قبله يسكن نمر». أشار بيده إلى الجهة الأخرى: «هنا كان قفص أسد، والآن تحول مكتب للضابط المناوب». توجه مرشدنا إلى البوابة الرئيسية، وبنبرة ظرف وطرافة: «واحنا (الحراسة) جابوا لنا قفص الذئب على شان نقع ذئاب!».

نقلت محتويات متحف صالة إلى مخازن متحف العرض، وبقي موظفو الاستخبارات هناك رفقة الوفد الجديد (أفراد الشرطة). لكن العزي مصلح أشار إلى أن اتفاقاً بين الهيئة وقيادة الأمن على أن تخلي قواتهما متحف صالة عند ترميمه، مستشهداً بقيام وزارة الداخلية بتسليم فرع الهيئة مبنى قسم شرطة «باب موسى» ومبنى شرطة «باب الكبير».

متحف «العُرْضي» في «حوض الأشراف» لا يقدم صورة مغايرة عن السابق. هو أحد بيوت الإمام، وعقب الثورة تحول إلى مركز وكلية حربية، وتخرجت فيه أول دفعة من الضباط في العام 63/ 1964.

وحين نقلت الكلية الحربية إلى العاصمة تقرر تحويله إلى متحف لعرض قطع أثرية وأزياء تراثية.

تعرضت أجزاء في قصر العرضي للبتر، مرة من قبل المؤسسة الاقتصادية وأخرى من قبل كلية التربية، كللت ببرنامج الإهمال الرسمي، ليغدو فخاً عزرائيلياً لزواره.

مؤخراً قررت وزارة الثقافة تخصيص مبلغ لترميمه. «عملية الترميم مستمرة منذ أربعة أشهر، وتم نقل محتوياته إلى المستودعات الخاصة بالهيئة»، أفاد «النداء» العزي مصلح.

ترميم متحف «العرضي» أتاح لمسؤولي الهيئة في تعز القيام بتوثيق وتسجيل كل محتويات «العرضي» و«صالة» بطريقة علمية، وأيضاً الموجودة في المستودعات، وأخذ 6 صور فوتوغرافية لكل قطعة تم توثيقها.

وطبقاً للعزي فإن عملية الجرد هي أول عملية تجري بطريقة علمية وسيتم إدخالها في جهاز الحاسوب المركزي بصنعاء.

هو أشار إلى وجود دراسة حديثة قدرت تكلفة ترميم متحف صالة بـ120 مليون ريال، لكنه وصفها بـ«المتقشفة». لافتاً إلى أن وزارة الثقافة تعكف حالياً على دراسة جدوى إنشاء متحف عملاق في قلعة القاهرة. متوقعاً أن يحقق متحف قلعة القاهرة حال أنجز نجاحاً كبيراً.

● قفص نمر خال وآخر يقطنه قائد الشرطة

● زنزانة في ممر

● خالي إلا من الأشباح والعسكر- الجهة الشمالية من القصر

● قفصان خاليان من الأسود وثالث لحراسة مستذئبة

عنوان المدى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

المدى
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 15 رجب 1430هـ الموافق 8 يوليو 2009 العدد (197) Wed. 15/7/1430 - 8 July 2009

# سامي غالب يمثل أمام محكمة الصحافة السبت المقبل

يمثل الزميل سامي غالب، رئيس التحرير، صباح السبت المقبل، أمام محكمة الصحافة والمطبوعات التي تنظر في شكوى وكيل وزارة الأوقاف السابق حسن الأهدل ضد الصحيفة.

الأهدل كان شكا في ديسمبر 2006 من نشر «النداء» تحقيقاً حول الفساد في قطاع الحج والعمرة بالوزارة، والخلاف بين الوزارة ووكالات العمرة والحج.

وكانت محكمة غرب صنعاء عقدت عدة جلسات للبت في طلبات المحامي نبيل المحمدي بشأن اجراءات القضية، علماً بأن وكيل وزارة الأوقاف السابق رفض المثول أمام النيابة لتقديم إيضاحات بشأن الوثائق التي قدمتها «النداء». كما أنه تغيب تماماً عن جلسات المحاكمة، ما اعتبره المحامي نبيل المحمدي تنازلاً عن شكواه، لكن نيابة الصحافة أصرت على استمرار محاكمة رئيس التحرير لاستيفاء الحق العام.

وبعد إنشاء محكمة متخصصة في قضايا النشر، تم تحويل كافة القضايا ذات الصلة بالصحافة المنظورة أمام المحاكم إلى المحكمة الجديدة.

وبدأت محكمة الصحافة في النظر بالقضايا المحالة إليها من المحاكم الابتدائية في العاصمة صنعاء، على أن تنظر في الدعاوى الجديدة ضد الصحف المستقلة لاحقاً.

نداءنا

يحتفل الأستاذ
فيصل سعيد فارع
بزفاف ولديه
محمد وسعيد
الأربعاء القادم
بقاعة «لؤلؤة الشرق» جوار
فندق «بلازا» بالعاصمة
ألف ألف مبروك للعريسين
والتمنيات بحياة سعيدة
وهانئة لهما.
أسرة «النداء»

### عالقون بسبب غياب المسؤول المالي

# 7 خريجين في الهند يعتصمون في مكتب الملحقية الثقافية

اعتصم 7 طلاب جامعيين مبعوثين إلى الهند في مكتب الملحقية الثقافية بنيودلهي أمس احتجاجاً على تأخير الملحقية صرف مستحقاتهم المالية.

الطلاب السبعة هم من خريجي جامعة هندر في العاصمة الهندية، وأغلبهم من المتفوقين الذين حصلوا على فرص لمتابعة دراستهم العليا في الجامعة.

وقال أحمد عبدالوهاب سليمان الأهدل، أحد الطلاب المعتصمين في الملحقية، إن الملحق الثقافي والملحق الأكاديمي رفضا تسديد مستحقاتهم للربع الحالي ما حال دون استكمالهم وثائق تخرجهم من الجامعة.

وأضاف أن الملحقية الثقافية بررت سلوكها بغياب المسؤول المالي حالياً لأنه يقضي إجازته في اليمن، وليس من المتوقع عودته إلى العمل قبل 25 يوليو الجاري.

وبحسب الأهدل، الذي اتصل بـ«النداء» من مكتب الملحقية في ساعة متأخرة من ليل أمس، فإن الطلاب المعتصمين يخشون انتهاء فترات إقامتهم في الهند قبل استكمال اجراءات تخرجهم. وهو أفاد بأن جهود السفير اليمني في الهند مصطفى النعمان وتفهم الجامعة الهندية لظروفهم مكنتهم من الحصول على تخفيض قيمة الرسوم المتبقية عليهم بحدود النصف، ما يلزم كل طالب بسداد 750 دولاراً امريكياً للجامعة بدلاً من 1500 دولار.

وقال الأهدل إنه وزملاءه سيواصلون احتجاجاتهم حتى يبادر وزير التعليم العالي صالح باصرة إلى إلزام الملحقين الثقافي والاكاديمي بوضع حد لمعاناتهم.

## نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

# 7/7 و«موقعة البقعة»*

استلهاماً لتاريخ الغزوات والفتوحات يصح القول إن يوم 7/ 7/ 1994 كان يوم «موقعة البقعة»، وقد كانت البقعة بحجم بلد كامل حمل اسم «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية».

لقد عشتُ غرابات ومفارقات ذلك اليوم وما تلاه، وتعجبت كثيراً من قوات «الشرعية» التي وصلت إلى ضواحي عدن ودخلت مدينة «الشيخ عثمان» بسهولة مفزعة، وربضت هناك وانشلت حركتها وبدت كما لو كانت مذعورة وغير قادرة على تحمل فكرة وصولها إلى عتبات عدن بجد، ومن غير أن تعترضها مقاومة تذكر.

في تلك الأثناء كانت قيادات الطرف الآخر، الخاسر، ترحل بسلاسة من بوابة الميناء في التواهي، وشاء تحالف الصدف والأقدار أن أكون هناك شاهداً على «دفن الملك» مثل العراف ملكيادس في رائعة «مائة عام من العزلة» لجارسيا ماركيز.

شيعت معظم الفلول القيادية بنظرات بكماء زائغة ما كان بمقدورها احتواء أي شيء غير صورة بحر مائج هائج كان يعصف بالساعية الصومالية المتهالكة التي أقلت آخر جنرالات المتاهة: الرفيق صالح منصر السيلي.

وأشفقت كثيراً على بعض أولئك الذين استعجلوا مغادرة المدينة، وكانوا يتأبطون أكثر من ملف لأكثر من «بقعة» كانوا استحوذوا عليها في عدن التي هربوا منها لأنها لم تكن، في حسبانهم، أكثر من مجرد «بقعة».

يوم الخميس 8/7/ 1994 وصلت جحافل قوات «الشرعية» إلى كريتر والمعلا والتواهي، وكانوا سيلاً عارماً هادراً عرمرماً لم ينقطع عن التوقف، وغمر الشوارع والأرصفة والأزقة. والتهت تلكم القوات المغيرة بنهب الغنائم والتدافع إلى محلات شركات التجارة الداخلية والخارجية وشركة النصر، وتناطحوا وتذابحوا على الغالي والنفيس من السلع. وكان في انتهابهم والتهائهم بتلك المحلات والسلع نعمة على سكان المدينة.

وأتذكر أني كتبت يوميات 7/7/1994، التي استغرقت أياماً وأعواماً، ولم أنشر غير نزر يسير منها. وكنت أحلم بأن يأتي اليوم المناسب لنفض الغبار عنها وتحريرها من شوائب الانفصال والاضطغان؛ غير أن ذلك اليوم لم يأت قط.

وبعد مضي 15 سنة وجدتني أستعيد ما كان في يوم 7/7/1994، وأرتعد من مقابلته أو مقايسته بما يحدث اليوم والآن. فالحرب مازالت مستعرة، والدماء تسفح وتسفك، والنهب يصل إلى مستوى «شفط» النخاع.

وصار يوم «موقعة البقعة» يستغرق كل الأيام والاعوام التالية. والمفارقة أن عمليات النهب أضحت تخلو من روح الفكاهة والتسالي البدوية البدائية، وصارت معززة بالعنف في شتى تلاوينه وصوره.

فمن يصدق، مثلاً، أن 7/7/1994 يأتي والجنوب قد تحول برمته إلى ثكنة عسكرية يحتشد فيها ما يقارب 35 لواء عسكرياً، فضلاً عن قوات أمنية من مختلف التخصصات: أمن قومي، سياسي، استخبارات عسكرية، أمن مركزي، شرطة نجدة، أمن عام... وما خفي؟!

من يصدق أن 7/7/2009 سيكون دامياً ومروعاً وحزيناً بفعل العنف وسفك الدماء وحملات الاعتقالات التي استهدفت رموز الحراك وناشطيه من الأكاديميين والسياسيين والصحفيين؟!

من يصدق أن أكذوبة «تعميد الوحدة بالدم» ستجر البلاد إلى هاويات الانقسام والتشظي و«الانفصال»، وأن حرائق الحرب ستلتهم مساحات الود والوئام في أوساط المدارس والجامعات، وفي اتحادات الأدباء والصحفيين، وفي ملاعب كرة القدم...؟

من يصدق هذا الذي لا يصدق؟ من يصدق أن «موقعة البقعة» سوف تستغرق ألف عام؟!!

* هذا العنوان سبق لكاتب هذه السطور استخدامه قبل عشر سنوات

# المواطنة المتدرجة

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

بسلام مرت، أمس، ذكرى الحرب المشؤومة. وما كان ينبغي التركيز عليه في هذه المناسبة ليس المناكفة وتجييش الموظفين للاحتفال بالاقتتال الأهلي، بل التوقف عند ما خلفته تلك الحرب وما سبقها ولحقها من جروح عميقة في الجسد الوطني، والإقرار –وبقناعة– بأن الضرورة تقتضي إزالة كل ما ترتب عليها من نتائج على مختلف المستويات، والعمل على تعزيز فرص نجاح قرار وقف إطلاق النار في صعدة.

في بلد مثل اليمن، يعاني من أزمة اقتصادية خانقة ومن شح في الموارد حتى من المياه، يصبح من الموجبات الحرص على أن يكون الإنفاق مبنيا على قواعد شديدة الصرامة، وأن تكون سلطة القانون معيارا أساسا للخصومة والمواطنة، حتى يشعر الناس بأنهم شركاء في وطنهم، يتحملون مشكلاته مثلما ينعمون بخيراته أيا كانت.

لا يمتلك الرئيس علي عبدالله صالح ولا رئيس الوزراء إمكانية إقناع العامة بوجود أخطار سياسية أو اقتصادية على البلاد مادام الناس يشعرون بأن جماعة قليلة تستفيد من خيراتها لوحدها، فيما الغالبية العظمى يطحنها الفقر والبطالة. كما أن غياب العدالة وسلطة القانون قد جعل هؤلاء البسطاء عرضة لبطش النافذين من عسكريين وشيوخ قبائل...

كما لا يمتلك أي إمكانية للقول بصواب موقفه الرافض لمعالجة آثار حرب 94م، رغم الدعوات المتواصلة التي أطلقها ويطلقها الحزب الاشتراكي لطي هذا الملف، وتحذيراته المتواصلة من آثاره المدمرة على النسيج الوطني؛ إذ بدون ترميم الوضع الداخلي يصبح الحديث عن أدوار خارجية نوعا من الهروب، في نظر الكثيرين الذين ألفوا تحميل الأنظمة العربية والمؤامرات الخارجية مسؤولية فشلهم في إقامة دول تنعم بالعدل والإنصاف.

حتى الحديث بغرابة عن التقاء المشاريع السياسية الحداثية مع القوى القبلية والدينية التي تناهض مشاريع الحداثة لا يلقى من يصغي إليه، لأن هذه القوى تتلقى الدعم المالي والسياسي من رأس النظام نفسه، فيما تحاصر المشاريع السياسية المدنية، بالمواقع الوظيفية وفي مصادر العيش ، وتسد أمامها كل منافذ الدعم والتمويل...

الشكوى القائمة اليوم لم تعد تقتصر على أبناء المحافظات الجنوبية، الذين كانوا أكثر قدرة على مواجهة مشاريع التهجين والاستسلام؛ فهي محرك لأنين الناس في تهامة المنهوبة بالتوجيهات والحوالات، وهي راسخة الجذور في إب حيث يحتكر "النقايل" وبعض النافذين كل شيء، حتى إدارة أصغر المدارس، إلى درجة أصبح فيها كل فرد من أبناء المحافظة يبحث عن أصل في شمال الشمال ليعرف به نفسه، باعتبار ذلك مصدر اعتزاز يجنبه دونية الانتماء للمنطقة التي ولد وعاش فيها.

لن يستقيم أمر البلاد، ولن يتعزز الانتماء الوطني، مهما تحدث الإعلام، ومهما فعلت وزارة التربية أو وزارة الثقافة، إلا متى عاش الناس واقعا يؤكد أنهم متساوون، وأنهم لن يتعرضوا للتمييز بسبب لهجتهم أو انتمائهم المناطقي، ومتى ما رُدت المظالم ولمس أبناء تهامة أنه لم يعد بوسع قائد عسكري من حاشد أن يبسط على عشرات الكيلومترات من أراضيهم لمجرد أنه أرسل العشرات من القبائل للقتال في صعدة ضد الحوثي، أو لأنه من منطقة قبلية ويمتلك مسلحين وسندا في السلطة يجعله قادرا على قتل من يعترضون طريقه بـ«فوطهم» و«شباشبهم» المقطعة.

# برنامج الأغذية العالمي يطلق نداء لجمع تبرعات لمواجهة المجاعة في اليمن

أطلق برنامج الأغذية العالمية التابع للأمم المتحدة، في بيان صدر في صنعاء، أمس، نداء لجمع تبرعات لمكافحة المجاعة وسوء التغذية التي يعاني منها أكثر من مليون و600 ألف شخص في اليمن.

وأوضح البرنامج أن تكاليف أنشطته في اليمن في 2009 ستبلغ 55 مليون دولار، وحتى الساعة ينقصه منها 23 مليون دولار.

وبحسب البيان فقد أكد جيان كارلو شيري، ممثل البرنامج في اليمن، أن «عدم استقرار أسعار المواد الغذائية والمحروقات مضافا إليها النزاعات والكوارث الطبيعية خلال السنوات الفائتة جعلت يمنيا واحدا من أصل ثلاثة يعاني من مجاعة مزمنة».

واليمن بلد ذو تركيبة عشائرية في شبه الجزيرة العربية، ويعتبر من بين أفقر دول العالم. وأشار البرنامج إلى أن الوضع الغذائي للسكان تفاقم بسبب النزاع الدائر في الشمال بين المتمردين الزيديين والحكومة المركزية، والذي أدى إلى نزوح الكثير من المدنيين، بالإضافة إلى الفيضانات التي تعرضت لها البلاد خلال الأشهر الفائتة.

وذكر البرنامج أيضا أنه يقدم المساعدات الغذائية للكثير من اللاجئين الصوماليين في اليمن الذين فروا من الحرب الدائرة في بلادهم إلى هذا البلد المجاور.

# شكر وتقدير

الاخوة في صحيفة «النداء» حياكم الله، تحياتي العاطرة للاخ إبراهيم البعداني وللاخ يحيى السادة على المقابلة مع الاخ والكابتن علي العطاب. لقد كانت المقابلة جميلة وصادقة وذكرتمونا بالايام الجميلة والزمن الجميل، ولن أنسى تلك الفترة التي قضيتها مع أعز زملاء لي في اللواء الاخضر. أشكركم كثيراً على تلك المقابلة.

والدكم: مؤسسي ولاعب شعب إب
عميد: محمد احمد فلاح